

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
عدد خاص - صيف 2021

عدد خاص

حول العدوان على قطاع غزة

10-21 أيار 2021

مجلس المفوضين

فيحاء عبد الهادي - نائب المفوض العام			عصام يونس - المفوض العام	
لونا سعادة	ديانا بطو	طلال عوكل	زياد عمرو	أمجد الشوا
ميرفت ر شماوي	روان الضامن	عاصم خليل	سلامة بسيسو	أمل الكحلوت
هامة زيدان	لبنى كاتبة	عصام العاروري	شوقي العيسة	جورج جقمان

الدكتور عمار الدويك - المدير العام

رئيس التحرير: مجيد صوالحة

أعضاء هيئة التحرير: معن ادعيس، نسمة الحلبي، مصطفى ابراهيم

المقالات الخارجية لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصدر هذه الفصلية عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وتتناول موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وحقوق المواطن. الفصلية نافذة تطل الهيئة من خلالها على المواطنين الفلسطينيين وتتواصل معهم بأخر مستجدات حقوق المواطن.

في هذا العدد

٤	حكاية حي الشيخ جراح من اللجوء إلى التهويد والتشريد
٩	غزة قصص الحياة وهموم إعادة الإعمار
١٢	الأثار النفسية للعدوان الأخير على قطاع غزة
١٥	الإعلام والتحول في مسار العدوان
١٨	أثر غياب العدالة الدولية على استمرار مشهد الجريمة الإسرائيلية
٢٠	معاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري
٢٢	أخبار
٢٢	مفوض عام الهيئة المستقلة يدعو لتبني قرار تشكيل لجنة تحقيق بجرائم الاحتلال في قطاع غزة
٢٣	المتحدث: عصام يونس
٢٥	Speaker: Issam Younis
٢٦	الهيئة المستقلة ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية
٢٧	الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تباشر التحرك عربياً ودولياً
٢٩	توثيقات من العدوان
٣٢	تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الحريات الإعلامية في قطاع غزة
٣٨	تقرير حول عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة
٤٤	تقرير حول أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين والخدمات الحيوية في قطاع غزة
٥٤	ورقة عمل حول الأثار المباشرة وغير المباشرة للعدوان الحربي الإسرائيلي على الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة
٦٠	تقرير خاص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي
٦٩	تقرير حول تدمير الأبراج السكنية خلال عدوان أيار ٢٠٢١
٧٤	ورقة حقائق حول إبادة العائلات خلال العدوان على غزة مايو ٢٠٢١
٨٢	ورقة حقائق حول أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مكافحة فيروس كورونا
٨٩	ورقة حقائق حول استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
٩٦	بيانات ومواقف
٩٦	تصريح صحفي
٩٧	Press Release
٩٨	بيان نداء عاجل للمجتمع الدولي لاستنكار مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة
١٠١	نداء عاجل للمجتمع الدولي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
١٠٥	Statement Gaza-Israel escalation: End violence now, then work to end occupation, say UN experts
١٠٦	نداء عاجل «مجلس المنظمات» يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لحماية المدنيين في غزة
١٠٩	Statement Urgent Appeal to the International Community to condemn the Israeli occupation forces' continued systematic aggression against the Gaza Strip
١١١	ICHR Urgent Appeal to the International Community on the Deterioration of the Situation in the Gaza Strip
١١٢	مشاهد إنسانية من العدوان على قطاع غزة

الافتتاحية

في البلدة القديمة وحي الشيخ جراح عندما تصدى الأهالي المقدسيون لقوات الاحتلال خلال محاولتها الاستيلاء على بيوت عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح، لصالح المستوطنين. وبعد ثلاثة أيام اقتحمت أعداد كبيرة من جيش الاحتلال المسجد الأقصى مرتين واعتدت على المصلين نتج عنها إصابة نحو ٥٣ مواطنًا بجراح متفاوتة بالرصاص المعلف بالمطاط والأعيرة النارية.

ومساء يوم الاثنين العاشر من أيار مايو الماضي بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد شنت طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات جوية عنيفة على قطاع غزة ترافقت مع قصف مدفعي عشوائي وآخر من بحرية الاحتلال المتمركزة قبال شواطئ القطاع. استهدف القصف الإسرائيلي بشكل أساسي الأعيان المدنية والبنية التحتية، مثل المنازل والمقرات الحكومية المدنية والمدارس والشوارع ومحطات تحلية المياه، إضافة إلى قصفها بشكل مباشر تجمعات بشرية في الشوارع، كما قصف بشكل مباشر بعض المركبات، الأمر الذي أدى وعلى مدار أحد عشر يوماً من العدوان إلى سقوط الكثير من الضحايا المدنيين، أطفالاً ونساءً وشيوخاً، علاوة على خسائر اقتصادية فادحة، كونه استهدف بشكل متعمد أعياناً مدنية شملت أبراجاً سكنية ومنازل ومبان حكومية ومقار أجهزة شرطة وأمنية، ومؤسسات وطرقاً رئيسية وأراضٍ زراعية، وبنوكاً ومعامل باطون وورش حدادة، ومدارس ومساجد.

لقد أمعن العدوان الاحتلال في تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، تدمير البنى التحتية، تقويض البنى الاقتصادية، والعجز التام في تقديم الخدمات الحيوية، واندرجت هذه الإجراءات التعسفية جميعها ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق سكان قطاع غزة المحاصر منذ خمسة عشرة عاماً، وتجاهلها لكل المواثيق الدولية التي تدعو لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق المدنيين العزل بالحماية في أوقات الحروب والنزاعات.

وتبقى مدينة القدس أصل الحكاية ومحور القضية.

استمر العدوان الإسرائيلي الاحتلالي على قطاع غزة أحد عشر يوماً مستهدفاً الأعيان المدنية بقصف مباشر بالطائرات الحربية، بدأ العدوان مساء يوم الاثنين العاشر من أيار/ مايو وحتى فجر يوم الجمعة الحادي والعشرين من ذات الشهر حين دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

وخلال فترة العدوان على قطاع غزة اندلعت مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمدينة اللد سرعان ما انتقلت لمختلف مدن فلسطين التاريخية، حيفا، ويافا وعكا والرملة، نتيجة لمواصلة قوات الاحتلال اعتداءاتها على المصلين في المسجد الأقصى والمعتمدين المتضامنين في حي الشيخ جراح مع العائلات المهدة منازلهم بالمصادرة، وتضامناً مع قطاع غزة، في مشهد وحد الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية متجاوزاً تقسيمات الاحتلال ونتائج النكبة والنكسة.

فمع بداية اليوم الأول من شهر رمضان المبارك (٣١ نيسان) أعلنت جماعات استيطانية نيتها تنظيم أوسع اقتحام للمسجد الأقصى يوم ٨٢ رمضان (٠١ مايو/أيار)، بمناسبة ما يسمى «يوم القدس» الإسرائيلي، وفي الخامس عشر من الشهر ذاته اقتحم مستوطنون المسجد الأقصى بمناسبة ما يسمى ذكرى «استقلال إسرائيل»، فيما اقتحمت قوات الاحتلال المسجد مساءً لتخرج المصلين المعتكفين.

وفي الحادي والعشرين من نيسان ابريل كشفت جمعيات استيطانية مخططات للمستوطنين أطلقوا عليها «ليحترق العرب»، بهدف الهجوم على الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، الأمر الذي أدى لوقوع مواجهات ما بين الشبان الفلسطينيين من جهة والمستوطنين وشرطة الاحتلال من جهة أخرى أدت إلى اعتقال ٥٠ فلسطينياً وإصابة ٥٠١ آخرين بجراح متفاوتة. فيما استمرت اعتداءات المستوطنين وإجراءات الاحتلال التعسفية في مختلف مدن وبلدات الضفة الغربية وعلى الطرق الرئيسية. إلى أن بدأت المواجهات في السابع من أيار/ مايو في القدس المحتلة وتحديداً



حكاية حي الشيخ جراح من اللجوء إلى التهويد والتشريد

لجنة إسكان حي الشيخ جراح

جاء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة كنتيجة مباشرة لتطورات ميدانية متلاحقة تمثلت في الإجراءات الإسرائيلية التهويدية لحي الشيخ جراح، ومحاولات المستوطنين تنظيم اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى بحماية أمنية إسرائيلية.

فصمود المقدسيين ودفاعهم عن الأقصى وحي الشيخ جراح بسكانه وبيوته، أكد على حقيقة راسخة مفادها أن القدس هي الخط الأحمر الذي لا يمكن قبول تجاوزه، فالتضاف الشعب الفلسطيني حول قضيته المركزية أبطل حالة الفصل التي تسعى دولة الاحتلال لتكريسها والمتمثلة في الفصل ما بين الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

تلك حكاية حي الشيخ جراح الواقع شمال البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، والذي يتهدده غول الاستيطان بالاستيلاء على الحي بأكمله، والذي بدأ تنفيذه بحق ٢٨ عائلة حوالي ٧٠ أسره يقطنها ٥٥٠ شخصاً، وجميعهم لاجئون هجروا عام ١٩٤٨ من مناطق مختلفة من فلسطين التاريخية. لقد قضت العائلات الفلسطينية ٤٩ عاماً وهي تقارع الاحتلال ومستوطنيه من خلال محاكم الاحتلال من أجل تثبيت عيشهم ووجودهم في هذه المنازل، وقضية الشيخ جراح هي من أطول وأقدم القضايا في المحاكم الإسرائيلية. لقد تعرضوا وصمدوا في وجه شتى أصناف الضغوطات والمضايقات والاعتقالات والإغراءات، كي يتخلوا عن حقهم في السكن والوجود في حي الشيخ جراح، حي اباثهم وأجدادهم.

- أصدرت محكمة الاحتلال المركزية مؤخراً العديد من قرارات الاخلاء بحق ٨ عائلات ١٩ أسره ٧٨ شخص منهم ٢٨ طفل، وتشمل عائلات الجاعوني والقاسم واسكافي والكردي واعطتهم مهله حتى ٢٠٢١/٥/٢ لاخلاء منازلهم وحماد وداوودي والدجاني واعطتهم مهله حتى شهر آب لاخلاء منازلهم، والصباغ صدر بحقه قرار اخلاء قديماً.

تطور قضية الشيخ جراح

في بداية الخمسينات تم الاتفاق بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الإنشاء والتعمير ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين على توفير المسكن ل ٢٨ عائلة لاجئة مهجره، في حي الشيخ جراح، وفرت الحكومة الأردنية الأرض، وتبرعت وكالة الغوث بتكاليف إنشاء ٢٨ منزلاً. وبالفعل قامت وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية في العام ١٩٥٦، بالانتهاء من بناء المنازل وتسليمها للعائلات. مقابل تخلي العائلات عن بطاقة الإغاثة لصالح وكالة الغوث. وفي هذا الصدد، أبرم اتفاق بين وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية والعائلات الفلسطينية والذي من أهم شروطه الرئيسية قيام السكان بدفع أجرة رمزية ٥٠ فلس، على أن يتم تفويض الملكية للسكان بعد إنقضاء ثلاث سنوات من استلام العائلات للمنازل، وحيث التزمت العائلات بدفع الأجرة. ولم تتم عملية التسجيل وتم احتلال مدينة القدس في العام ١٩٦٧.

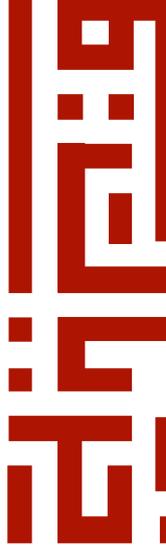
وبالرغم من ذلك تصرف السكان كمالكين للأرض والمنازل قبل احتلال المدينة وقام عدد من العائلات باستصدار تراخيص بناء من بلدية القدس لاضافة بناء وتوسيع الوحدات الأصلية. واستصدروا الإذن من وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية لتأجير جزء من المنازل.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية،

بما فيها القدس وقطاع غزة، قامت الجمعيات الاستيطانية، لجنة طائفة السفارديم ولجنة كنيسة إسرائيل (لجنة اليهود الأشكناز) باحتلال منزل إحدى العائلات، عائلة الشنطي، حيث كانت العائلة حينها تقضي إجازة الصيف في الكويت ولم تستطع العودة بسبب الحرب. وقامت نفس الجمعيات بالاستيلاء على مغارة في الحي بدعوى انها مغارة شمعون الصديق، وتم اعتبارها مكان مقدس، وتم تحويل منزل الشنطي الى مكتب لهم.

وفي العام ١٩٧٢ قامت الجمعيات بعملية تسجيل مجدداً في دائرة تسجيل الأراضي في القدس، تدعى أنها تملك أرض الحي منذ ١٨٨٥ بناء على مستندات ومعلومات خاطئة ومضللة. وبعد ان تمت عملية التسجيل توجهت للمحكمة بدعوى إخلاء لأربعة منازل تقطنها عائلات (حماد والأيوبي وغوشة والحسيني)، متهمة إياهم بالاعتداء على أملاك الغير دون وجه حق.

أوكلت العائلات المحامي الإسرائيلي إسحق توسيا كوهين للترافع عنهم، حيث كان المحامون الفلسطينيون في حينه مضربون عن الترافع أمام المحاكم الإسرائيلية. وفي عام ١٩٧٦ صدر حكم من المحاكم الإسرائيلية لصالح العائلات الأربع التي رفعت الدعوى ضدها، ينص على أن العائلات الأربع موجودة بشكل قانوني



حيث استمر المحامي توسيا كوهين بالدفاع عن عائلات حنون والغاوي حيث اقرت المحكمة ان عليهم دفع بدل الايجار وفي حال عدم الدفع عليهم اخلاء منازلهم. أما حجيج والحسيني فمثلهم المحامي صالح ابو حسين الذي تحدى ملكية الجمعيات الاستيطانية للأرض. لذا قامت المحكمة بتجميد قضية حجيج والحسيني حتى يتم اثبات الملكية.. أما فيما يخص عائلتي حنون والغاوي، فقد قامت المحكمة بمطالبتهم بدفع بدل ايجار وفي حال عدم الدفع يتم اخلائهم من منازلهم. وفي عام ١٩٩٩ قامت الجمعيات الأستيطانية برفع دعوى جديدة ضد حنون والغاوي لعدم دفعهما الأيجار، حيث قبلت المحكمة الدعوى واقرت ان حماية

اللاحقة التي اعتبرت المستوطنين ملاكي الأرض والسكان محميين. أكتشف السكان بأن الصفقة مؤامرة أضرت بهم كثيراً وثبتت الملكية للمستوطنين وعلى أثر ذلك لم تدفع العائلات الأجرة لأنها في حالة دفعها يعتبر اقراراً منها بملكية الجمعيات الاستيطانية للأرض. وقامت بتوكيل المحامي صالح ابو حسين، محام فلسطيني من أم الفحم لمتابعة قضيتهم.

لم تقم عائلات حنون والغاوي بدفع بدل الايجار للجمعيات الاستيطانية لأنها في حالة دفعها يعتبر اقراراً منها بملكية الجمعيات الاستيطانية للأرض. فقامت الجمعيات بتقديم دعوة جديدة ضد أربع عائلات حنون، والغاوي وحجيج والحسيني،

وحسب صلاحيات الحكومة الأردنية، وأنها غير معتدية على الأرض. وفي عام ١٩٨٢ قامت الجمعيات الاستيطانية بتقديم دعوى ضد ٢٣ عائلة فلسطينية تقطن الحي، وقامت ١٧ عائلة بتوكيل المحامي اسحاق توسيا كوهين ايضاً للدفاع عنها، وخلال المداولات تم عقد صفقة (اتفاق) بين محامي العائلات ومحامي الجمعيات الاستيطانية، اعترف بموجبها بملكية الارض للجمعيات الاستيطانية وان اهل الحي سكان محميين، (الحماية لثلاثة اجيال) وعليها دفع الأجره للمستوطنين. بدون علم عائلات الحي بالموضوع.

لقد أصبحت تلك الاتفاقية المرجعية القانونية للمحاكم الإسرائيلية في جميع القضايا



وليثبت للمحكمة أنه لا يتهرب من دفع الأجرة. وفي عام ٢٠٠١ أصدرت المحكمة قراراً بإغلاق منزل نبيل الكرد بحجة أنه قام بإضافة بناء قرب منزل والدته رفقة الكرد، وصاشرت المحكمة مفاتيح البيت، وأودعته في المحكمة، وفرضت عليه غرامة بناء بقيمة ٧٠,٠٠٠ شيكل، وألا يتعرض أحد للمنزل لحين ثبوت ملكية الأرض. وفي عام ٢٠٠٢ صدر قرار من المحكمة العليا بإخلاء عائلتي حنون وغاوي من منزليهما، بإدعاء تأخرها في دفع الأجرة. علماً أن المبلغ وضع في صندوق المحكمة لحين البت في ملكية الأرض وبالفعل تم إخلاء العائلتين في المرة الأولى بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٢.

استمرت الجلسات في المحكمة تباعاً للبت في موضوع ملكية

٢. أن مسح الأرض المقام عليها بيوت العائلات يظهر بأن قطعة الأرض التي تشملها الوثيقة لا تتطابق مع قطعة الأرض المقام عليها المنازل في الأراضي المستهدفة بالإخلاء.

٤. وأن تسجيل الأرض في الطابو الإسرائيلي لم يتم بشكل قانوني.

في عام ١٩٩٩ حكمت المحكمة على عائلتي حنون وغاوي بالإخلاء لعدم دفع الإيجار، ودفع مبلغ ٧٥,٠٠٠ شيكل عن كل عائلة للجمعيات الاستيطانية، وذلك بدل إيجارات عن المنازل وتم تقديم استئناف على الحكم للمركزية، ووضع المحامي المبلغ في صندوق المحكمة كأمانة إلى حين البت بملكية الأرض،

المستأجر اسقطت عنهم ولذا يترتب عليهم إخلاء منازلهم. إلا أنه تم تجميد الإخلاء كي يتسنى البت في وضع ملكية الأرض التي رفعت من قبل المواطن المقدسي سليمان درويش حجازي، عام ١٩٩٧، إلى المحكمة المركزية في القدس ذات الاختصاص، وطرحته العديد من التساؤلات حوله شرعية وقانونية تلك الوثيقة للأسباب التالية:

١. توجه محامو العائلات إلى تركيا للبحث في الأرشيف التركي ولم يوجد أصل أو ذكر للوثيقة في السجل التركي.

٢. أن الوثيقة لا تبدو أصلية لوجود بعض المعلومات مضافة بخط اليد.

الأرض بين سليمان حجازي والجمعيات الاستيطانية حيث استمرت المداولات ثمان سنوات، وفي حزيران ٢٠٠٦ ردت المحكمة دعوى سليمان درويش حجازي حيث اقرت أن الأوراق التي بحوزته لاثبتت ملكيته للأرض، كما ردت طلب الجمعيات الاستيطانية بالاعتراف بملكيتها للأرض. قامت الجمعيات الاستيطانية عام ٢٠٠٣ ببيع حقوق الملكية بالأرض لشركة نحلات شمعون، وهي شركة يملكها يهودي المستوطنات، كي يتهربوا من عملية النقاش والبحث حول الملكية من خلال وجود مالك جديد للأرض. كما قامت شركة نحلات شمعون بتقديم مخطط لبلدية القدس من أجل إصدار رخص بناء لإقامة ٢٥٠ وحدة استيطانية، ومجمع على أنقاض

الحي بعد إخلاء جميع المنازل وهدمها .

وعلى ضوء هذا القرار عادت عائلي حنون والغاوي وبالتوصية من المحامي صالح أبو حسين إلى منازلهم. إلى أن تتضح الملكية، وبدأت رحلة العودة إلى المنازل. تابعت المحكمة إرسال إخطارات الإخلاء إلى باقي السكان، ومنها عائلة محمد الكرد (أبو كامل) من منزله حتى تاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣ مدعيه بأنه قام بالبناء على أرض تعود ملكيتها للجمعيات الاستيطانية. قدم المحامي استئنافا للعليا لوقف أمر الإخلاء، ولكنه رفض.

• بتاريخ ٠٨/١١/٩ تم إخلاء عائلة محمد الكرد «أبو كامل» اسرتين من منزلهم وتسليمه للمستوطنين.

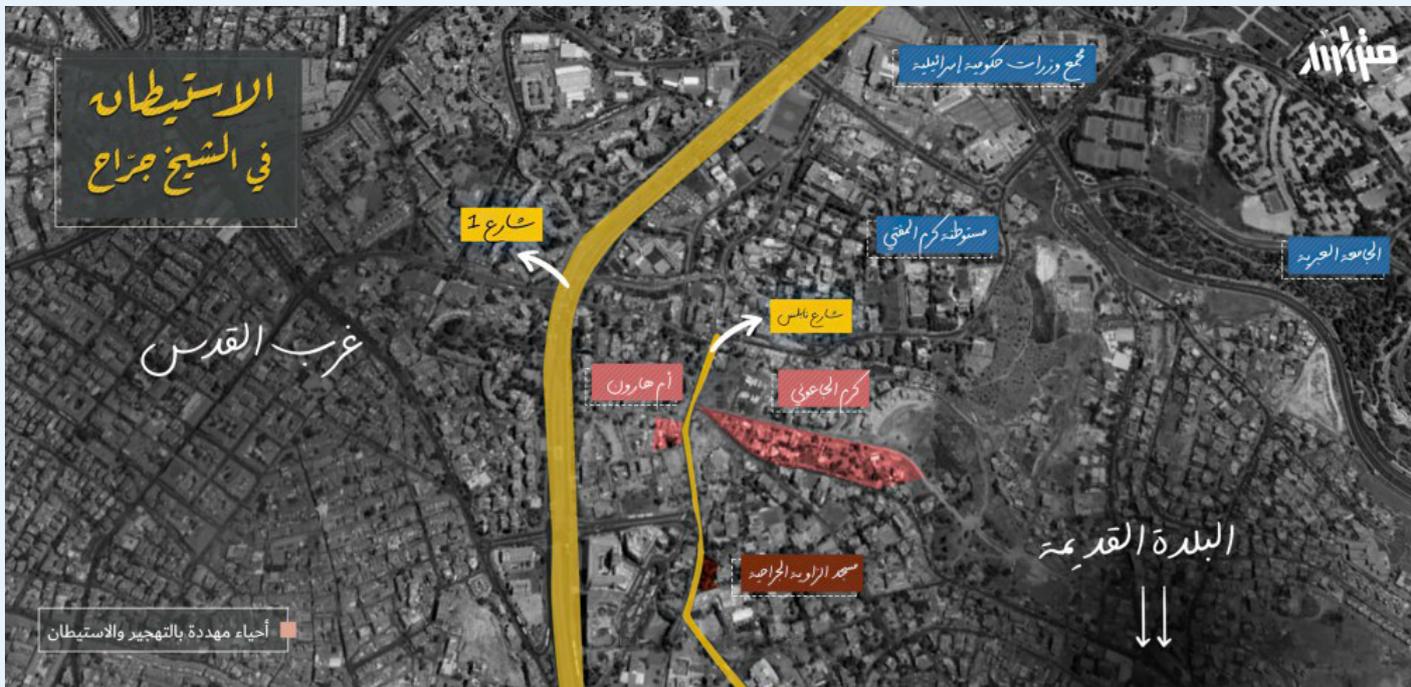
• تم إخلاء عائلي حنون والغاوي ١٠ أسر، بتاريخ

٢٠٠٩/٨/٢ بالقوة وطرد العائلتين بالشارع مرة أخرى وبشكل نهائي.

• بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٣ قام المستوطنون باقتحام منزل عائلة رفقة الكرد، والاستيلاء على المنزل المغلق من قبل المحكمة منذ تسع سنوات.

• لقد أكملت الجمعيات الاستيطانية الهجمة على أهالي الحي، ورفعت قضايا على عدة عائلات، الصباغ والكرد والجاعوني وحمد ودياب واسكافي والفتياني والماني والسلايمة والزين والدجاني والقاسم والداودي.

والهجمة ما زالت مستمرة على حي الشيخ جراح بشكل خاص، وعلى القدس بشكل عام.





غزة قصص الحياة وهموم إعادة الإعمار

مصطفى إبراهيم

منسق المناصرة المجتمعية في قطاع غزة
الهيئة المستقلة



صباح الأحد (٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢١) عدنا إلى العمل في مكتبنا. لم يصب المكتب بأضرار، الاحد هو الثالث لإعلان التهدئة وتوقف الجولة العدوانية الحربية على قطاع غزة، والاستعداد لجولة أخرى من تشديد الحصار والعقوبات الجماعية ضد القطاع وفرض شروط جديدة لإعادة الإعمار.

السير في شوارع غزة خاصة شارع عمر المختار وحي الرمال، حيث تنبض المنطقة بالحياة، وكأن الحياة تتحضر للعيد وعرض البائعين بضاعتهم خاصة الملابس امام محالهم، واصحاب البسطات يعرضون ما لديهم وهناك اقبال على الشراء.



المشهد يأخذ الإنسان للسير قدما والوصول إلى مكان برج الشروق الذي يتوسط حي الرمال ودمرته الطائرات الحربية الإسرائيلية، ومشهد الدمار والخراب يدمي القلب، ومشاهد اصحاب المحال التجارية يعبر عن وجع من خلال الوجوه المتجهمه، وطواقم احصاء الاضرار والرصد والتوثيق الحكومية ومن منظمات المجتمع المدني والدولية منتشرة في المكان.

ورشة عمل وعمال يصلحون الاضرار التي اصاب المجلات التجارية التي تضررت بفعل القصف وتطاير الشظايا ومخلفات البرج الذي دمر واجهات المحلات ومنها من تدمرت بشكل كامل وخسر اصحابها جميع ممتلكاتهم فيها.

انتهت المعركة واحتفل الفلسطينيون بالانتصار على الذات قبل الانتصار في صد العدوان وتحقيق إنجازات اعتبروها مهمة، أولها الوحدة الوطنية وإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة. وثانيها القدرة على إيلاء إسرائيل، على رغم الماكينة الإعلامية القائمة على التحريض على القتل والدمار والتضليل.

أعلنت بلدية غزة ومجموعات شبابية مبادرة بعنوان "حنعمرها". بدأت صباح اليوم التالي من أمام برج الشروق في حي الرمال وانطلق الناس أطفالاً ونساءً وشباباً في حملة لتنظيف الشوارع من الحجارة وآثار العدوان.

بمجرد انتهاء إعلان الهدنة بدأ الفلسطينيون أهل غزة بتحسس أحوالهم، والسؤال في أذهانهم، ماذا بعد؟ من سيعوض للناس ويبنى البيوت المدمرة، والبنية التحتية وآليات إعادة الإعمار، وغياب العدالة، واستمرار الحصار والانقسام؟

ذكرت إحصاءات الأمم المتحدة أن ١٠٧ آلاف مواطن نزحوا قسراً من منازلهم خلال العدوان الاسرائيلي على القطاع، ٧١ ألفاً لجأوا إلى مدارس "الأونروا"، والآخرون نزحوا إلى منازل أقاربهم أو أصدقائهم.

في شمال غزة أخبرتني أم عبد الله، وهي مديرة مدرسة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، تتكون عائلتها من ٦ أفراد، أن اضراراً جسيمة أصابت منزلها اثناء الهجوم على شمال قطاع غزة، وقد لجأت إلى منزل والدها في مخيم جباليا في اليوم الثالث للعدوان والذي تجمع فيه نحو ٣٠ شخصاً، إضافة إلى سكان المنزل. وتزامن ذلك مع تحذير سلطات الاحتلال أصحاب المنزل المجاور لمنزل والدها (يبعد مترين) بأنها سوف تدمر المنزل، فاضطرت إلى إخلاء المنزل مجدداً مع أشقائها واطفالها، وبعد نحو نصف ساعة قصفت طائرة حربية بالصواريخ المنزل وتم تدميره في أقل من دقيقة.

في هذه الأثناء، بدأت الأمم المتحدة إعلان إحصاءاتها عن المنازل التي تم تدميرها، كما

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، أن ٢٠٧٥ وحدة سكنية تضررت بالكامل و١٥ ألف وحدة أخرى أصيبت بأضرار جزئية جراء العدوان.

الأقارب والأصدقاء الذين زرتهم بعد وقف النار، يتحدثون عن سبب استهداف حي الرمال وتشويه معالمه بتدمير برج الشروق والجلاء والجوهره، هذه الأبراج وغيرها مزروعة كأشجار الزيتون في الحي الراقي والاقتصادي والذي تعمدت سلطات الاحتلال تدميره. تركز النقاش على تحذير ضباط المخابرات الإسرائيلية الناس بالاتصال هاتفياً بهم قبل تدمير منازلهم، وإيهامهم بأنهم يعرفون كل تفاصيل حياتهم وجيرانهم.

زينة اتمت الارباع اعوام قبل خمسة ايام من كتابة المقال في وسط القصف والخوف والدمار وهي ابنة الصديقين مروة وبكر، زينة طفلة ذكية وسريعة البديهة، اثناء العدوان بدأت تخاف وتراجعت حيوتها وطاققتها التي لا تتوقف، تقول مروة ان زينة كانت تخطط وتحضر ليوم عيد ميلادها منذ بداية العام، اتفقت مع والديها أن ينظما لها حفل عيد ميلاد كبير في روضتها كي تحتفل مع أصدقائها وهي التي ستقدم لهم الهدايا، وان يعد والديها كعكة كبيرة مزينة بمجسم أيلسا وأنا ونهذب لنحتفل ايضا مع جدها وجدتها وعمتها. ومرة أخرى أيضا ننظم حفلا صغيرا في بيتنا ونحضر كعكة مزينة باماشا والدب

اليوم مش جاي عبالى كيك وبس
تخلص الحرب بنعمل حفلة.

خلال الأيام المقبلة، سيفتح نقاش
حول إعادة الإعمار والجهة
المسؤولة عنه ومن سيشرف
عليه ويراقب آليات الإعمار،
وقضايا عالقة وفي مقدمتها ملف
الضحايا وعدم تحمل السلطة
الوطنية المسؤولية ورفضها
تسجيل نحو ١٤٠٠ شخص
سقطوا في عدوان ٢٠١٤، في
"مؤسسة الشهداء والجرحى"
التابعة لمنظمة التحرير. تقول
السلطة "خلي حماس تدفع لهم".

صح اليوم عيد ميلادي ومش
حنقدر نعمل حفلة في الروضة
عشان في حظر وحرب واصحابي
مش موجودين؟ وتالاه سؤال آخر
: كمان خالو مش حينفع بيحي هو
وأمل وتاتا صباح عشان الحرب
؟ طيب خالص شو رأيك بس
تخلص الحرب نعمل أحلى حفلة؟
أجبتها؛ طبعاً ماما رح نعمل احلى
حفلة ونقدمك احلى هدايا ان
شاء الله واذا حابة بعملك كيكة
اليوم وينعمل حفلة صغيرة شو
رأيك؟ أجابتي لا لا ماما بعدين
بعدين عشان في قصف ما بدي

وكعكة أخرى بصورة خالها محمد
الذي تحبه كثيراً.

على ان يحتفل معها أيضاً بيوم
ميلادها ونرقص ونغني ويجلبون
لها الهدايا التي تحب وتقدم هي
لهم الهدايا أيضاً.

كل مخطط زينة تغير بسبب
عدوان الاحتلال.

تضيف مروة استيقظت زينة
صباحاً بعد ليلة عصبية ونومها
المتقطع بسبب خوفها من صوت
القصف وقالت لي : صباح الخير
ماما كيف حالك، ثم سألتني:





الآثار النفسية للعدوان الأخير على قطاع غزة

د. ياسر أبو جامع
مدير برنامج غزة للصحة النفسية



لست متأكداً من أين ينبغي علي أن أبدأ الحديث، لكن هناك أمران أُرغب أن أبدأ بهما: أول هذين الأمرين هو أن أقدم بعض الإحصائيات، أما الأمر الآخر فيتعلق بالإجابة عن سؤال طالما سألني عنه الكثيرون، وهو كيف اختلف هذا العدوان عن سابقه. حسنا، لقد تعرضنا لثلاثة عدوانات ثم اندلعت أحداث مسيرات العودة الكبرى، وبعد ذلك واجهنا هذا العدوان الذي استمر لمدة ١١ يوم. فهل كان الاعتداء الأخير مختلفا عن سابقه، وإلى أي حد كان صعبا. وفقا للأرقام التي نشرتها مواقع مختلفة وصل عدد ضحايا العدوان ممن فقدوا حياتهم إلى ١٥٣ انسان، منهم

٦٦ طفلاً، و ٢٩ امرأة، من بين هؤلاء النساء أربع نساء حوامل للأسف، كما كان هناك أيضاً من ضمن الضحايا ١٧ مسناً. أما فيما يتعلق بعدد الجرحى فوصل العدد إلى ١٩٤٨ وهو رقم مثير للدهشة ويعني لنا الكثير. صنفت جراح ٢٥٪ من الإصابات بين متوسطة وخطيرة، واشتملت على ٦١٠ طفل، ٣٨٩ امرأة و ١٠٢ مسن.

وللحديث عن الآثار النفسية للعدوان، دعونا نرجع اسبوعين إلى ما قبل الأحداث حيث كان القلق الأساسي في قطاع غزة يتعلق بوباء كوفيد١٩، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم.

ففي برنامج غزة للصحة النفسية كان القلق الأساسي الذي يردنا من المتصلين على خط الإرشاد الهاتفي المجاني وأيضاً أولئك الذين كانوا يزورون مراكزنا المجتمعية يتصلون بقضايا تتعلق بأمرين: أحدهما الوضع الاقتصادي الصعب. فمستوى البطالة المرتفع في قطاع غزة والذي يصل إلى أكثر من ٥٠٪ (وأيضاً مستوى البطالة للفئة العمرية تحت الـ ٣٠ وصلت إلى ٦٠٪) وهذا يعني أن غالبية الشعب يعاني من البطالة). أما فيما يتعلق بنسبة العاملين، نجد أن ٨٥٪ منهم يعملون بشكل غير منتظم وهذا يعني أنهم بالكاد يجتالون لقمة العيش. وهذه هي عبارة عن عمالة يومية مثل سائق أجرة أو كبائع في سوق شعبي

يبيع الخضار أم شيء من هذا القبيل.

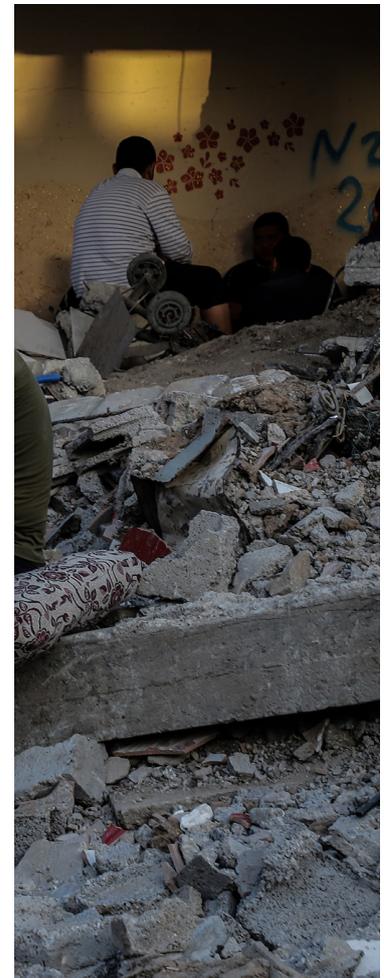
فالقنود التي وضعت للحد من انتشار وباء كورونا والتي تضمنت قوانين التباعد الاجتماعي واغلاق بعض الأسواق الشعبية أعاققت العجلة الاقتصادية في قطاع غزة، وهذا ما دفع الناس للشكوى من حالة من الاكتئاب والقلق حيال تدبير أمورهم الاقتصادية سواء من توفير مواد التعقيم والوقاية أو احتياجاتهم من الغذاء بشكل يومي. وكان القلق الآخر هنا أيضاً متعلق بكيفية التعامل مع الأطفال. هناك ما متوسطه ٥ اطفال في كل بيت، في بيئة هي الأكثر اكتظاظا بالسكان على مستوى العالم. وكان التحدي كيف يمكن أن يتم الابقاء على هؤلاء الأطفال داخل منازلهم امثالاً لقوانين التباعد الاجتماعي وأيضاً تعليق العملية التعليمية. كنا في ذلك الوقت نحاول التعامل مع موجة ثانية من وباء كوفيد ١٩ حيث وصل عدد الحالات التي اجرت لها المسحة إلى ٣٥ - ٤٠٪ حالة إيجابية من بين العينات العشوائية. إذا كانت المخاوف تتعلق بوباء كورونا ولكن عندما حدث العدوان ذهب المخاوف في اتجاه آخر.

السؤال الذي يطرحه الناس يتعلق بطبيعة هذا العدوان واختلافه عن سابقه، خصوصاً انه وقد بلغ الناس أنه في ليلة من ليالي العدوان شنت الطائرات ١٦٠ غارة على شمال قطاع غزة - في

بيت لاهيا وبيت حانون. وكان الناس يسألونني هل كانت الأمور تشبه ما حدث في عام ٢٠٠٨. وبالتالي هل تكون الآثار النفسية مشابهة؟ بعض الأشخاص يسألون هل كان العدوان الأخير مشابه لما حدث آن ذاك؟ ربما نعم، ولكن هناك تمة شيء مختلف. في عدوان ٢٠٠٨ حدثت الغارة الأولى خلال دقيقتين واستهدفت جميع انحاء قطاع غزة البالغ مساحته ٣٧٠ كيلومتر مربع. لكن ما حدث في العدوان الأخير ان هذا القصف يستمر إلى أكثر من ٢٥ أو ٣٠ دقيقة متواصلة أو أحياناً يستمر إلى ٤٠ دقيقة من القصف المتتابع، حيث تسمع صوت الانفجارات في مدينتك أو في منطقتك الجغرافية الصغيرة لدرجة أن أفراد عائلتك من أطفال ونساء لم يكن لديهم الفرصة حتى أن يلتقطوا أنفاسهم من الخوف والهلع التي تسببه هذه الانفجارات، فكان القصف يستمر من ٢٥ إلى ٤٠ دقيقة. واستمر هذا الأمر في كل المدن وفي كل المناطق وفي ليالي مختلفة، بما لم يدع مجال لأحد أن يشعر أنه آمن، أو حتى أن يشعر بلحظة من الأمن، فكان الجهاز العصبي للشخص في حالة تهيج شديد لأكثر من ٢٥ دقيقة. لقد كانت هذه، أكثر التجارب رعباً على مدار كل ما وجهناه من حالات التصعيد السابقة، سواء كانت عمليات عسكرية شاملة مثل العمليات الثلاثة التي شنت على القطاع أو المناوشات التي كانت تحدث في بعض الليالي من

وقت لآخر. وهذا تسبب بدعر شديد لمليونين نسمة.

الأمر الثاني المختلف أن غالبية الأماكن التي تم الاعتداء عليها كانت في قلب المدن، وتحدث هنا عن تسوية مباني مرتفعة بالأرض، أو ما تعرف عندنا بالأبراج، ففي غزة تم تدمير ٤ أو ٥ منها في مدينة غزة. ولقد كانت الصدمة عندما لقيت أسر كاملة، حتفها خلال هذه الاعتداءات، ففي مخيم الشاطئ عائلة من ١٠ أفراد قضت نحبها، وكان ضمن الضحايا ٨ أطفال وسيدتين. إذا الخوف والرعب الذي عايشناه خلال الإحدى عشر يوماً لم يكن له مثيل في السابق، حقا لم نعهد هذا الأمر من ذي قبل.



ماذا يعني هذا؟ في عام ٢٠١٤ عندما تم الاعلان عن وقف اطلاق النار قمنا في برنامج غزة للصحة النفسية بإرسال طواقم الإسعاف النفسي الأولي أو طواقم التدخل في أوقات الأزمات التابعة لنا إلى المجتمع، وكانت تتكون هذه الفرق من أخصائي وأخصائية حيث كان الهدف حديد التحديات التي يواجهها أفراد المجتمع وتقييم حالة التأقلم مع الواقع. لقد وجدنا الكثير من التحديات. فالأطفال كان يعبرون عن معاناتهم من الخوف الشديد حيث كانوا يترجمون هذا الخوف على شكل حالات غضب، عدم القدرة على الهدوء، تشبثهم بذويهم، التمرد، وحالات الفرع الليلي، حيث كانوا يستيقظون فزعين في منتصف الليل، بالإضافة إلى التبول اللاإرادي، وهي للأسف أمور تحدث بعد كل عدوان. وبعض الأطفال طوروا صورة متكاملة لأعراض اضطراب ما بعد الصدمة. في الشهور الأربعة الأولى بعد عدوان ٢٠١٤ تم تشخيص كرب ما بعد الصدمة لدى ٥١٪ من الأطفال المترددين على مراكز البرنامج، ١١٪ كانوا يعانون من التبول اللاإرادي، وهذين الإضطرابين مرتبطين بالأحداث الصادمة. أما بالنسبة للبالغين، فتم تشخيص اضطراب ما بعد الصدمة لدى ٣١٪ منهم، و ٢٥٪ كان لديهم اكتئاب. في ذلك الوقت قالت اليونيسيف أن أكثر من ٣٧٠ ألف طفل يحتاجون لتدخلات نفسية.

أما في أعقاب الاحداث الأخير، ونظراً لصعوبة الأحداث الصادمة فإنه من المتوقع أن أعداد من يحتاجون تدخلات نفسية سيكون أكبر. ما يؤكد ذلك انه في العام ٢٠١٤-٢٠١٥ كنا نجد من خلال الزيارات المنزلية التي اجرينها أن ٢٠٪ من الناس كانوا بحاجة إلى إحالة إلى مراكزنا المجتمعية لتلقي خدمات علاجية وإرشادية إضافية. أما الآن فأتوقن أن النسبة ستكون أكبر.

أخيراً، لا تزال تشير تقارير وزارة الصحة بخصوص نتائج المسح العشوائي لفيروس كورونا إلى أن ثلث النتائج إيجابية. وهذا يعني أن المجتمع الخارج من ويلات العدوان سيعود إلى مقارعة هذا الفيروس القاتل، وبالتأكيد ما يصاحب ذلك من اثار نفسية أشرنا لها سابقاً.

إذا ما نتوقعه هو زيادة كبيرة في الحاجة للتدخلات الصحة النفسية، خصوصا بين النساء والأطفال وأيضا نتوقع ذروة في حالات الاصابة بوباء كورونا ولا نعلم كيف سيتمكن النظام الصحي من التعامل مع هذه التحديات خلال الاسابيع القليلة القادمة. وكل تأكيد سنقوم في برنامج غزة للصحة النفسية ببذل جهدنا لمواجهة الآثار الناجمة عن هذا العدوان، ولكن نؤكد مجددا علي ضرورة توقف هذه الاعتداءات وإلزام الإحتلال باحترام القوانين الخاصة بحقوق الإنسان إذا لم يكن للعدالة والحرية أن تتحقق عاجلا.



الإعلام والتحول في مسار العدوان

أ. فتحي صباح
رئيس المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية



كعادتهم في كل حرب وعدوان على الشعب الفلسطيني، لعب الصحفيون الفلسطينيون دورا بارزا في تغطية العدوان الأخير على قطاع غزة، الذي استمر ١١ يوما، وراح ضحيته أكثر من ٢٦٠ شهيدا، أكثر من نصفهم من المدنيين، من بينهم صحفي واحد.

ومنذ اللحظة الأولى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العاشر من أيار (مايو) ٢٠٢١، وحتى نهايته في الحادي والعشرين من الشهر ذاته، لم يتوقف الصحفيون عن تغطيتهم المباشرة والشاملة لكل تفاصيله.



وخاض الصحافيون هذه الجولة من المواجهات على أكثر من صعيد، إذ لم يقتصر العدوان على قطاع غزة، بل بدأ قبلها في القدس، وامتد لاحقا إلى مدن الضفة الغربية، وبعدها إلى مدن ٤٨، في ظل تغطية سريعة وتفصيلية لكل اعتداء وحدث.

وعادة ما يرتبط العدوان على قطاع غزة بإدعاء إسرائيلي أن الهدف منه القضاء على حركة «حماس» وفصائل المقاومة الفلسطينية «الارهابية»، إلا أنها المرة الأولى، التي يرتبط فيها العدوان بعنوان كبير يمثل حاضر وماضي ومستقبل الشعب الفلسطيني هو مدينة القدس وممارسات وجرائم الاحتلال فيها.

ومن هنا لم تكن المعارك والمواجهة العسكرية من غزة، والمقاومة الشعبية من القدس والضفة ومنطقة ٤٨ هي المعركة الوحيدة، التي يخوضها الشعب الفلسطيني موحدا بين النهر والبحر، للمرة الأولى منذ النكبة عام ١٩٤٨، بل كانت هناك معركة أشد ضراوة، ولا تقل أهمية عنها هي معركة الرواية.

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى ترويح رواية مفادها أن إسرائيل تتعرض للقصف من قبل فصائل فلسطينية «ارهابية» في مقدمها حركة «حماس»، رواية مستند إلى أنهم أصحاب الأرض الذين يسعون للعيش بسلام مع

جيرانهم الفلسطينيين والعرب، إلا أنهم يواجهون القتل والقصف والدمار.

واستخدم السلطات الإسرائيلية، ومعها الاف الإسرائيليين وغيرهم وسم «إسرائيل تحت القصف»، الذي أصبح «تريندا» في الأيام الأولى للعدوان، قبل أن يشحذ الفلسطينيون ومناصريهم عبر العالم الهمم ويستخدمون مجموعة من الوسوم، أهمها «أنقذوا الشيخ جراح»، و«غزة تحت القصف» الإسرائيلي.

ونظرا للوحدة الشعبية على الأرض في كل أرض فلسطين التاريخية، تقدمت الرواية الفلسطينية على الاسرائيلية على شبكات التواصل الاجتماعي، وبدا أن الرواية والأكاذيب الاسرائيلية أخذت تتكشف شيئا فشيئا أمام الرأي العام العالمي.

وعلى خط مواز، كان الصحافيون الفلسطينيون يصوبون عدسات كاميراتهم، ويكتبون رواية وقصة مستندة إلى الحق والحقيقة في عمل مهني غير مسبوق يكاد يخلو من أي أخطاء، ما جعل صحافيا أجنبيا يستغرب من أن هذه التغطية المباشرة، وكل هذه القصص الإنسانية ليست من صنيع صحافيين أجنب، بل فلسطينيين أبهروا العالم.

ولعل هذا ما يقسر الاعتداءات الاسرائيلية على الصحافيين الفلسطينيين في كل مناطق المواجهات بدءا من مدينة

القدس المحتلة، ومرورا بمدن الضفة الغربية ومدن ٤٨، وانتهاء بقطاع غزة، حيث قتلت طائرة إسرائيلية الصحافي يوسف أبو حسين في بيته في مدينة غزة.

كما عمدت سلطات الاحتلال إلى تدمير ثلاثة أبراج تستخدمها وسائل إعلام فلسطينية وعربية ودولية، وهي أبراج الجلاء والشروق والجوهرة، بكل ما فيها من أجهزة بث ومعدات وأجهزة حاسوب وغيرها.

ولعل تدمير برج الجلاء عند الثالثة والنصف من عصر يوم السبت الخامس عشر من آيار (مايو) ٢٠٢١ في الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين، الذي يضم وسائل إعلام محلية، إضافة إلى قناة الجزيرة القطرية، ووكالة الأنباء الأميركية العالمية «اسوشيتدبرس»، جعل العالم يستفيق من سباته.

ولربما هي المرة الأولى، التي يصبح فيها تدمير برج يضم وسائل إعلام نقطة تحول في مسار العدوان الإسرائيلي على القطاع، إذ أن ردود الفعل على تدمير برج الجلاء أثارت غضب شعوب العالم ودوله، خصوصا الإدارة الأميركية، التي بدأت تحركا حثيثا وقويا لانتهاء العدوان.

وبهذا المعنى لم يقف دور الإعلام عند حدود كشف الحقيقة للرأي العام المحلي والاقليمي والدولي والتأثير فيه، وفضح زيف الرواية الإسرائيلية

وحسب، بل تخطاه الى ما هو أبعد من ذلك، الى تقصير أمد العدوان ووضع حد له.

ومع هذا الانتصار المعنوي الجديد للشعب الفلسطيني، وفي مقدمه الإعلام الفلسطيني، يكون الصحفيون الفلسطينيون أدوا رسالتهم على أكمل وجه، جنباً الى جنب مع عشرات الاف النشطاء، الذين هبوا للدفاع عن وطنهم، بمساعدة سياسيين ونشطاء وفنانيين وصحافيين وكتاب من مختلف أرجاء المعمورة.

ولأن العدوان على الشعب الفلسطيني، وبخاصة قطاع غزة مستمر منذ عشرات السنوات، من دون رادع لدولة

الاحتلال، التي تعتبر نفسها فوق القانون الدولي ومنظومة حقوق الانسان، ولا تخضع لأي محاسبة، فإن محاسبتها أصبحت ضرورية وواجبة أكثر من أي وقت مضى.

إن إعداد ملفات قانونية تتضمن جرائم الحرب ضد المدنيين ووسائل الإعلام والصحافيين، تعتبر أولى الخطوات الضرورية والمهمة على طريق محاسبة القادة الاسرائيليين السياسيين والعسكريين.

ويعتبر التحضير الجيد والاستعداد المهني من قبل منظمات حقوق الانسان الفلسطينية لمتطلبات لجنة التحقيق الدولية، التي شكلها

مجلس حقوق الإنسان الأممي في السابع والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٢١، خطوة مهمة أخرى على طريق المحاسبة الطويل.

قد لا يستطيع الفلسطينيون ومحكمة الجنايات الدولية الآن وفي الوقت الحاضر تقديم المجرمين الى المحكمة، لكن كل هذه الخطوات ستشكل يوماً ما بارقة أمل للضحايا على طريق تحقيق العدالة والإنصاف، وكذلك تحقيق حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم وأرضهم التي هُجروا منها.



أثر غياب العدالة الدولية على استمرار مشهد الجريمة الإسرائيلية



أ. سمير المناعمة

المحامي في مركز الميزان لحقوق الإنسان



وأعيانهم، بحيث لا يجوز المساس بالفئة الثانية والتي تشمل المواطنين المدنيين بما فيهم الصحفيين ورجال الإسعاف والإغاثة وفرق الإنقاذ وغيرهم، والمنازل السكنية ودور العبادة والمستشفيات والمنشآت الحكومية المدنية ومقار وسائل الإعلام وغيرها، نظراً للحماية الممنوحة لهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م، والتي لا يجوز إهدارها، فإن الوقائع والإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية وغير الرسمية، تُشير إلى أن دولة الاحتلال انتهكت قاعدة التمييز، حيث قتلت (٢٤٨) فلسطيني، وفي حكم المؤكد يوجد من بينهم من ينتمي للفئة الثانية المحمية وهم: (٦٦ طفلاً)، و(٣٩ سيدة)، ودمرت

بوصفهم أشخاص محميين. إن القول بارتكاب دولة الاحتلال لجرائم مخالفة لأحكام القانون الدولي، يقتضي وضع سلوكها التي قامت به أثناء هجومها واسع النطاق على قطاع غزة خلال شهر مايو ٢٠٢١م، في ميزان القانون الدولي الإنساني، مما يدفعنا لعرض الفرض الآتي للتحقق من مدى وقوع تلك الجرائم، وقوام ذلك الفرض أن من بين القواعد الأمرة التي لا يجوز مخالفتها وتُشكل جوهر القانون الدولي الإنساني، هي قواعد التمييز والضرورة الحربية والتناسب.

وإذا ما أخذنا قاعدة التمييز في الحالة الماثلة أمامنا، والتي ينصرف معناها إلى وجوب التفرقة بين فئة العسكريين وأهدافهم، وفئة المدنيين

للمرة الرابعة وخلال أقل من إثني عشر عاماً، عاد مشهد الجريمة الإسرائيلية يعصف من جديد بالمدنيين وممتلكاتهم في أراضي دولة فلسطين المحتلة، وفي الآن نفسه وقف النظام القانوني الدولي عاجزاً عن مساءلة ومحاسبة الجناة الإسرائيليين أو على أقل تقدير غلّ يدهم عن معاودة ارتكاب تلك الجريمة، التي وقعت على مرأى ومسمع من العالم، وفشل مجلس الأمن الدولي في إصدار حتى بيان يُدين الهجمات على قطاع غزة، أو يطالب بوقفها، إعمالاً لالتزاماته القانونية، الأمر الذي منح الضوء الأخضر لمرتكبي الجريمة في الاستمرار بجريمتهم، وجعل الضحايا المدنيين دون حماية، بالرغم من أن القانون الدولي أقرها لهم،

بشكل كلي مئات المنازل السكنية ودمرت بشكل جزئي آلاف أخرى، إضافة إلى عشرات الأبنية والمواقع الحكومية والمصارف والمساجد والمدارس، وشبكات توصيل التيار الكهربائي الهوائية والأرضية، وشبكات توصيل المياه والصرف الصحي.

كما تُشير الأوقات التي كانت تقصف فيها الطائرات الحربية الإسرائيلية المنازل السكنية، والتي كانت في معظمها في ساعات المساء، إلى وضوح إرادة دولة الاحتلال في تحقيق أكبر قدر ممكن من الخسائر، حيث تُشير الإحصاءات الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، إلى أن: «ما يزيد عن (٨٠٪)، من الهجمات التي أسفرت عن سقوط ضحايا بين الأفراد كانت في الفترة الزمنية من حوالي الساعة ١٧:٠٠ مساءً، وحتى حوالي الساعة ٥:٠٠ فجرًا، وبأن النسبة الأكبر من المنازل وأسرها استهدفت في الفترة الزمنية من حوالي الساعة ٢٣:٠٠ ليلاً، وحتى الساعة ٤:٣٠ فجرًا، أي أن الهجمات كانت تحصل وتتركز في ساعات متأخرة من الليل وساعات الفجر الأولى، وهذا الوقت الذي تكون فيه عادة معظم الأسر في منازلها، ما يؤكد نية قوات الاحتلال ترويع المدنيين وتعتمد إيقاع أكبر الخسائر في صفوفهم».

وفي ضوء ما سبق من إحصاءات كشفت عن طبيعة الفئة التي تم استهدافها، خاصة معدل قتل الأطفال النساء، وكذلك

استهداف المنازل السكنية وغيرها من الأعيان المدنية، فإن العدالة تقتضي ابتداءً ألا يُترك المدنيون الفلسطينيون يواجهون الجريمة دون حماية، وأن تضطلع الجهات المختصة على المستوى الدولي بواجباتها لا سيما المحكمة الجنائية الدولية، من أجل تحريك المسؤولية الجنائية الدولية تجاه دولة الاحتلال، خاصة وأن عناصر البنيان القانون لها أصبح مكتملاً، سلوكاً ونتيجة وعلاقة سببية، إلى جانب عنصر العلم والإرادة.

إن استمرار الحالة القائمة وتكرار مشهد الجريمة مرة كل عدة سنوات وما بينهما، دون مساءلة ومحاسبة للجناة الإسرائيليين، سوف يؤدي لا محالة إلى ازدياد كلفة الفلسطينيين في الأرواح الممتلكات، وتعميق معاناة السكان المدنيين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً، والتي لم تتوقف فحسب على الحقوق المدنية والسياسية، وإنما امتدت إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظراً لما سببه الحصار المطبق الذي تفرضه دولة الاحتلال على قطاع غزة براً وبحراً، منذ ما يزيد عن (١٥ عاماً).

إن القانون الدولي بوصفه يُشكل مجموع القواعد القانونية التي تُتظم حقوق وواجبات الدول، لا يقبل التجزئة أو التمييز في التطبيق، فالحماية التي قررها للأقاليم المحتلة من عدم جواز احتلال أراضي الغير، وحظر

استهداف المدنيين وأعيانهم، وحظر العقوبات الجماعية، وإعمال التناسب في استخدام القوة، ومراعاة الضرورة الحربية، يجب أن يتمتع بها الفلسطينيون أسوةً بالمجتمعات الإنسانية الأخرى، فما يقبله العالم لنفسه يقبله الفلسطينيون. ومن هنا أصبح القانون الدولي يشهد تقويض حقيقي من قبل دولة الاحتلال في ظل استمرار إفلاتها من دائرة العقاب، وفي ظل تصاعد الأضرار التي تلحق بالفلسطينيين.

وعليه فإن الأمم المتحدة أمام اختبار حقيقي لحماية القواعد والقرارات التي أصدرتها، وصيانة ميثاق ومسوغ إنشائها الرامي لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي فإن السبيل لوقف الجرائم الإسرائيلية يكون ابتداءً من خلال تطبيق أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتمكين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، وانسحاب دولة الاحتلال من الأراضي الفلسطينية، وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم، باعتبارها أساس الصراع ووقود استمراره، وتوفير الحماية الدولية، ومساءلة ومحاسبة الجناة الإسرائيليين، وإنصاف وجبر أضرار الضحايا الفلسطينيين، وما لم تتحقق العدالة، فإننا سوف نكون أمام مشاهد جديدة للجرائم الإسرائيلية قد تتسع آثارها إلى الإقليم.

معاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري

د. فيحاء عبد الهادي

نائب المفوض العام - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



نشرت مائتا طائرة حربية الموت في سماء غزة، وقصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بالمدفعية على مدار أحد عشر يوماً المنازل على رؤوس سكانها، والأراضي الزراعية، والمزارع الحيوانية، ودمّر الأبراج السكنية، وعشرات المحال التجارية، والورش، والبنوك، ومقرّات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ورياض الأطفال، ودور العبادة، والمراكز الصحية، والشوارع العامة والرئيسة والطرق الحيوية، والبنى التحتية؛ الكهرباء والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي، ومخازن مشروع الطاقة الشمسية، وبعض المدارس، وعدداً كبيراً من المصانع والمنشآت الاقتصادية الحيوية، في انتهاك سافر لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

حتى الثاني من أيار ٢٠٢١، وبمنح مهلة للإخلاء لعائلات الداودي، والدجاني، وحماد حتى مطلع آب، كما رفضت العائلات بشكل قاطع صفقة الاعتراف بملكية المستوطنين لأرضهم، مقابل بقائهم كمستأجرين لمدة يتمّ تحديدها.

انخرط الشعب الفلسطيني في الهبة الشعبية العارمة، داخل الوطن وفي الشتات، وتصاعدت المقاومة الشعبية. ارتفعت الروح المعنوية لأبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان، وتوحدوا لتحقيق أهدافهم في رفض التهجير. امتزجت المقاومة الشعبية في القدس وفي اللد وفي حيفا ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل؛ في مدن فلسطين كلها؛ بالمقاومة المسلحة في قطاع غزة.

هبت القدس في أيار ٢٠٢١؛ نساؤها ورجالها، في وجه مؤامرة التطهير العرقي التي تتعرض لها بشكل متواصل، هبت في وجه تدنيس المقدسات، وفي وجه المخططات التهويدية. دافعت عن حق الفلسطينيين في البقاء على أرضهم ووطنهم.

دافعت عن حق ٢٨ عائلة فلسطينية تمّ تهجيرهم من بيوتهم وأرضهم عام ١٩٤٨؛ في البقاء في بيوتهم - التي يسكنوها في حي الشيخ جراح منذ عام ١٩٥٦ بناء على اتفاق تمّ بين الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) قضى ببناء بيوت لهم على أرض تمنحها لهم الحكومة الأردنية. رفضت قرارات محكمة الاحتلال بمنح مهلة لعائلات الكرد والقاسم والجاعوني واسكافي، بالإخلاء

استخدم الفلسطينيون حقهم القانوني بالنضال لتحرر من الاستعمار الكولونيالي بكل الوسائل الممكنة، بما فيها الكفاح المسلح، هذا الحق الذي أقرته الجمعية العام للأمم المتحدة، بقرارها رقم ٣٢٤٦، والذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٤.

ردوا الاعتداء، وانتصروا لحقهم بالحرية والاستقلال، وأثبتوا قدرتهم العالية في تطوير سلاح فاعل، قادر على إلحاق أضرار اقتصادية ونفسية وسياسية بدولة الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري؛ مما اضطرّ دولة الاحتلال إلى قبول وقف لإطلاق النار بدأ سريانه فجر الجمعة، في الواحد والعشرين من أيار ٢٠٢١.

بعد وقف إطلاق النار؛ اشتعل الفلسطينيون فرحاً بقدرتهم موحدين على الصمود والمقاومة والتحدي وإجبار المعتدي على التراجع ووقف العدوان.

وواصل شعب غزة انتشار جثث المدنيين من تحت أنقاض البيوت المهدمّة، وبدأ أهالي الشهداء الذي بلغ عددهم مائتين وستين شهيداً وشهيدة، بفتح بيوت العزاء.

في الوقت الذي نحني أهلنا في غزة، وأهلنا في القدس، وفي حيفا ويافا واللد، وفي كل مدينة وقرية ومخيم فلسطيني في الوطن وفي الشتات؛ لا نملك سوى أن نتمنى الشفاء العاجل للجرحي، وأن نعددهم ونعد الشهداء ألا يفلت مجرمو الحرب من العقاب.

ولا نستطيع سوى أن نبكي على الشهداء والشهيدات في غزة، وفي أم الفحم، ونابلس، وسائر مدن وقرى فلسطين؛ عائلة القولق (٢١ فرداً)، أبو عوف (١١ فرداً)، والفرنجي (٤ أطفال) واشكنتنا (خمسة أطفال ووالديهم)، واليازجي (٤ الأم وثلاثة أطفال)، وأبو حطب (ثمانية أطفال وامرأتان)، والحديدي (٤ أفراد)، والطناني (الأب والأم وأربعة أطفال)، والعالول (الأب وثلاث من بناته) وأبو حصيرة، ومحمد النجار، ومالك حمدان، ومحمد كيوان، وعبيدة جوايرة، والإمام إبراهيم الشنباري، ود. أيمن أبو العوف، ود. معين العالول، وحسام أبو هرييد، وأحمد المصري، ومنصور الدريملي، والطفل حمزة نصار، وغيرهم وغيرهن من الشهداء الأبرار.

كيف يمكن أن نضمن محاسبة مجرمي الحرب؟ صحيح أن الإخوة الفلسطينيين التحموا لرد العدوان، وأن الشعوب العربية وشعوب العالم قد تضامنت مع حق الشعب الفلسطيني في رد الاعتداء، وفي نيل حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي العنصري، ولكن؛ ما هو واجب الشعب الفلسطيني؟ وكيف يتعاون مع الشعب العربي، وشعوب العالم الحر؛ كي يواصل نضاله لنيل حريته؟

واجب الشعب الفلسطيني أن يتمسك بالوحدة الوطنية التي تجسدت في الميدان، للمضي قدماً في النضال لتحقيق أهدافه

في الحرية والاستقلال والعودة، وأن يساهم بتضميد جراح الأشقاء في قطاع غزة؛ عبر تقديم العون الطبي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي للأسر المتضررة من العدوان كلياً أو جزئياً أولاً.

وواجبه بالتعاون مع الشعوب العربية أن يبرز تفوقه الأخلاقي والقانوني والإنساني، وأن يكشف عبر التوثيق والنشر والترجمة إلى لغات العالم كافة؛ جرائم الحرب في غزة، ومخطط التطهير العرقي في حي الشيخ جراح، و بناء المستوطنات غير القانوني في الضفة الغربية، والقوانين العنصرية والتمييز وخنق الحريات ضد فلسطيني ٤٨.

ومن الأهمية بمكان أن يتعاون مع شعوب العالم الحر للضغط على المجتمع الدولي لإنهاء الحصار على غزة، وفتح المعابر، ومحاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلية على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها تجاه أهل غزة عام ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٢، و٢٠١٤، و٢٠٢١، والجرائم المتواصلة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الجرائم التي ارتكبتها منذ ثلاثة وسبعين عاماً ضد الشعب الفلسطيني بأسره، وإنهاء الاحتلال الاستعماري الاستيطاني العنصري لأرض فلسطين.

faihaab@gmail.com
www.faihaab.com



خلال جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان

مفوض عام الهيئة المستقلة يدعو لتبني قرار تشكيل لجنة تحقيق بجرائم الاحتلال في قطاع غزة

القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية الجماعية وعنف الرعاع الذي تجيزه الدولة. حالياً، تقوم السلطات الإسرائيلية بالتصعيد مرة أخرى، من خلال حملة اعتقالات في القدس ومواطنين فلسطينيين في إسرائيل.

وشدد مفوض عام الهيئة على أن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه وعلى مدار ٧٣ عاماً، عانى الشعب الفلسطيني قوانين وسياسات وممارسات ممنهجة، مؤسسية وراسخة، تهدف إلى فرض نظام استيطاني استعماري للسيطرة والقمع العنصري على الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ذلك كله قد أكدت عليه تقارير حديثة صادرة عن منظمات إقليمية ودولية، وبأن نظام الفصل العنصري هذا لا يشمل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يشمل الفلسطينيين أيضاً في إسرائيل، وفي كل أماكن تواجدهم.

يذكر أن مجلس حقوق الإنسان عقد هذه الدورة الاستثنائية بناء على طلب رسمي قدمته باكستان، منسقة منظمة التعاون الإسلامي في مجلس حقوق الإنسان ودولة فلسطين، وحظي هذا الطلب بدعم أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

دعا الأستاذ عصام يونس المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان خلال الجلسة الخاصة التي عقدها لمناقشة «الوضع الخطير لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢١ إلى تبني المجلس قرار تشكيل لجنة تحقيق للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة مؤخراً.

وبيّن يونس أن ما قامت به قوات الاحتلال يرقى لمستوى جرائم الحرب، كون سيطرة إسرائيل الصارمة على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بقوتها العسكرية الهائلة والتكنولوجيا، وبدعم من الدول الرائدة، قد استخدمت قوتها لمهاجمة المدنيين وممتلكاتهم عمداً، حيث قصفت منازل على رؤوس ساكنيها ودمرت أبراج وبنى تحتية وتسبب في مقتل ٢٥٥ فلسطينياً من بينهم ٦٦ طفلاً و٣٩ امرأة.

وبيّن أن دولة الاحتلال ماضية بمحاولاتها المستمرة للتطهير العرقي للفلسطينيين في القدس ثم عبر الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، باستخدام

المتحدث: عصام يونس

الجلسة: جلسة افتتاحية خاصة

التاريخ: الخميس ٢٧ مايو ٢٠٢١

الوقت: ٥ دقائق

كلمة افتتاحية

صباح الخير. انا عصام يونس. أتحدث إليكم اليوم بصفتي المفوض العام لمؤسسة حقوق الإنسان الفلسطينية. أنا أيضاً مدير منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، الميزان.

وأنا فلسطيني ولدت ونشأت في رفح وأعيش الآن في مدينة غزة مع عائلتي.

نجتمع مرة أخرى في دورة استثنائية لهذا المجلس لأنه، بصفتكم دولا أعضاء، لديكم خيار. لديكم خيارات لتقوموا بها بسبب الأحداث الأخيرة، طويلة الأمد، التي تحدث في إسرائيل وفلسطين.

لديكم حرية الاختيار بسبب الحصانة المنهجية التي تمنحها حكوماتكم لإسرائيل.

لديكم خيار لأن إسرائيل، مع سيطرتها الصارمة على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بقوتها العسكرية الهائلة والتكنولوجيا، وبدعم من الدول الرائدة، قررت استخدام قوتها لمهاجمة المدنيين عمداً، ولمهاجمة وقتل أطفال لا يمكن الدفاع عنهم داخل حرمة منازلهم.

بين العاشر والحادي والعشرين من أيار في غزة:

- قتل الجيش الإسرائيلي ٢٥٣ فلسطينياً، بينهم ٦٦ طفلاً، بينما كان العديد منهم في منازلهم نائمون دون سابق إنذار.

هذا الموضوع صعب بشكل خاص بالنسبة لي، ذلك لأنه خلال عدوان إسرائيل عام ٢٠١٤، في إحدى الليالي بينما كان والدي وزوجة أبي وابنة أخي

البالغة من العمر ٤ سنوات ينامون في فراشهم، قصف الجيش الإسرائيلي حيهم وقتلهم أثناء نومهم.

في جميع أنحاء غزة وطوال ١١ يوماً، تجمعت عائلات بأكملها في الممرات وعاشت على أرضيات المطبخ لأنها بدت وكأنها أكثر الأماكن أماناً، لكن لا يوجد مكان آمن في غزة.

- لقد دمر الجيش الإسرائيلي ثمانمائة منزل وألحق أضراراً بأكثر من ١٤ ألف منزل.

عندما تلقيت أنا وعائلتي تحذيراً بالإخلاء الأسبوع الماضي، كنا محظوظين لأن لدينا منزل أحد الأقارب لنتشارك به. من بين ما يقرب من ٦٠ ألف شخص أصبحوا بلا مأوى، يعيش الكثير منهم في ظروف إنسانية مروعة في ملاجئ مؤقتة.

وقد تم تشديد الإغلاق الإسرائيلي غير القانوني - وهو عقاب جماعي قائم منذ ١٤ عاماً -، مما زاد من آثاره المدمرة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لمليون شخص.

- في شهر أيار، دمرت إسرائيل ٢٣ مستشفى ومركزاً طبياً.

- تم جعل محطة الصرف الصحي الوحيدة غير صالحة للعمل.

- تم تدمير البرج المكون من ١٢ طابقاً والذي كان يضم قناة الجزيرة ووكالة الأسوشييتد برس، مما يعني أن الحصول على المعلومات أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

Israel chose to use its power to escalate on all fronts – first with its continued attempts to ethnically cleanse Palestinians in Jerusalem and then across the oPt and Israel, with excessive force, mass arbitrary arrests and state-sanctioned mob violence. Right now, the Israeli authorities are again escalating, with an arrest campaign in Jerusalem and of Palestinians citizens of Israel.

But these recent events are only a symptom. The problem is that for 73 years, the Palestinian people have endured systematic, institutionalized, and long-established laws, policies, and practices that aim to impose and maintain a settler-colonial regime of racial domination and oppression over Palestinians on both sides of the Green Line. If you read recent reports by regional and international organizations, you know that this apartheid regime encompasses not just Palestinians in the oPt, but those of us in Israel, and those of us as refugees, and in exile abroad.

Israel's forced inequality is sanctioned and supported by states in this Council, which should uphold our collective values of fairness, justice, security, and equality. In applying the rule of law, the Palestinian people should not be an exception.

And so today you have a choice: either to vote in favor of the resolution before you, to move us forward, under the shelter of international law, or to withhold your support and choose geopolitical and economic interests.

Please listen to the speakers today—in particular to the people impacted on the ground—with an ear tuned to international law and to the principles of this Council.

اختارت إسرائيل استخدام قوتها للتصعيد على جميع الجبهات - أولاً بمحاولاتها المستمرة للتطهير العرقي للفلسطينيين في القدس ثم عبر الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، باستخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية الجماعية وعنف الرعاع الذي تجيزه الدولة. حالياً، تقوم السلطات الإسرائيلية بالتصعيد مرة أخرى، من خلال حملة اعتقالات في القدس ومواطنين فلسطينيين في إسرائيل.

لكن هذه الأحداث الأخيرة ليست سوى واحدة من عدة أعراض. تكمن المشكلة في أنه على مدار ٧٣ عاماً، عانى الشعب الفلسطيني قوانين وسياسات وممارسات ممنهجة، مؤسسية وراسخة، تهدف إلى فرض نظام استيطاني استعماري للسيطرة والقمع العنصري على الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ولو اطلعت على تقارير حديثة صادرة عن منظمات إقليمية ودولية، فستعلم أن نظام الفصل العنصري هذا لا يشمل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يشمل الفلسطينيين منا في إسرائيل، كما اللاجئين منا، والذين في المنفى بالخارج.

إن اللامساواة القسرية في إسرائيل يتم إقرارها ودعمها من قبل الدول في هذا المجلس، والتي يجب أن تتمسك بقيمنا الجماعية المتمثلة في الإنصاف والعدالة والأمن والمساواة في تطبيق حكم القانون، ولا ينبغي أن يكون الشعب الفلسطيني استثناء لذلك.

وبالتالي لديكم اليوم الخيار: إما التصويت لصالح القرار المعروض أمامكم، للمضي قدماً، تحت حماية القانون الدولي، أو حجب دعمكم واختيار المصالح الجيوسياسية والاقتصادية.

أرجوا أن تنصتوا للمتحدثين اليوم - ولا سيما الأشخاص المتأثرين على الأرض - بأذن منسجمة مع القانون الدولي ومبادئ هذا المجلس.

Younis Issam :Speaker Session :Opening Special Session

Date :Thursday 27 ,May2021

Time 5 :minutes

Opening statement

Good morning .I'm Issam Younis.
Today ,I am speaking to you within my capacity as the Commissioner General of Palestine's human rights institution. I am also the director of the Palestinian human rights organization ,Al Mezan.

I am also Palestinian, born and raised in Rafah and I now live in Gaza City with my family.

We are again gathered for a special session of this Council because, as Member States, you have a choice. You have a choice to make because of both recent and longstanding events occurring in Israel and Palestine.

You have a choice to make because of the systemic impunity your governments grant to Israel.

You have a choice because Israel, with its firm control over Palestinians in the oPt and Israel, with its vast military power and technology, and with the support of leading countries, decided to use its power to deliberately attack civilians. To attack and kill indefensible children within the sanctity of their homes.

Between the tenth and twenty-first of May in Gaza:

- The Israeli military killed 253 Palestinians, including 66 children—many of them in their homes, while they slept, without warning.

This subject is particularly raw for me because it was in Israel's 2014 assault

that one night while my father, my stepmother and my 4-year-old niece slept in their beds, the Israeli military bombed their neighborhood and killed them in their sleep.

All over Gaza for 11 days, entire families were huddled in hallways and living on kitchen floors because those seemed like the safest places. But nowhere is safe in Gaza.

- The Israeli military destroyed eighteen-hundred homes and damaged upwards of 14,000 more.

When my family and I received a warning to evacuate last week, we were lucky to have a relative's home to share. Of the nearly 60,000 people who were made homeless, many are living in appalling humanitarian conditions in makeshift shelters.

Israel's unlawful closure—a 14-year collective punishment—was tightened, heightening its devastating impacts on social, economic, cultural, and environmental rights for two million people.

- This May, Israel destroyed 23 hospitals and medical centers.
- The only sewage plant was made inoperable.
- The 12-story tower that housed Al Jazeera and the AP, was brought to the ground, which meant that getting information out was made ever more difficult.

الهيئة المستقلة ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية وتعتبره خطوة باتجاه محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين

جرّائم حرب ارتكبت على جانبي الخط الأخضر. من جانب آخر، يكتسب هذا القرار أهمية خاصة نظراً لامتداد ولاية اللجنة في التحقيق في الجرائم ذات البعد العنصري التي ترتكب داخل الخط الأخضر، حيث تم تكليف اللجنة بدراسة الجذور والأسباب التي تقف خلف الانتهاكات المستمرة الممارسة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن الهيئة وإذ تعرب عن ارتياحها لهذا القرار، فإنها ستعمل على تقديم ما يتوفر لديها من وثائق وبيانات إلى لجنة التحقيق، آملّة سرعة تشكيل هذه اللجنة، وأن يفضي تشكيلها إلى خطوات ملموسة في اتجاه محاسبة من يقفون خلف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قادة الاحتلال، وإلى مراكمة الجهود الدولية باتجاه الضغط الحقيقي لإنهاء الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

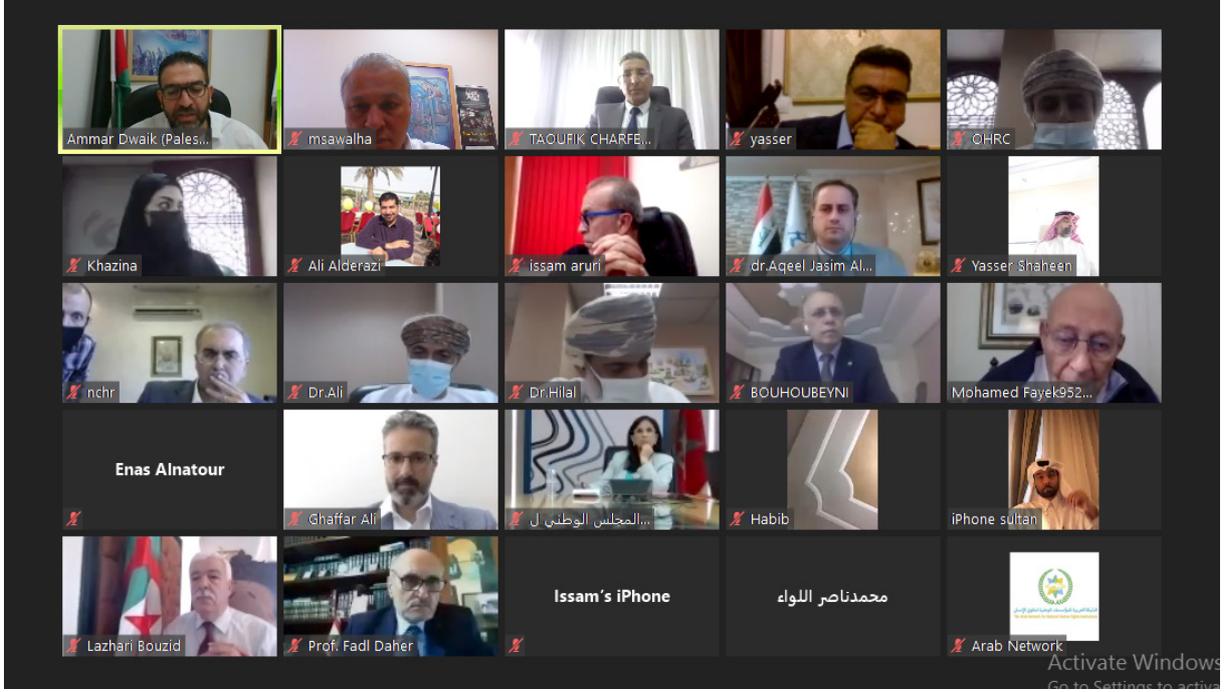
يُشار إلى أن العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، بدأ مساء يوم الإثنين الموافق ١٠ أيار، واستمر حتى صباح يوم الجمعة الموافق ٢١ أيار ٢٠٢١، وأدى إلى مقتل (٢٨٨) مدنيا فلسطينيا، بينهم (٦٩) طفلا، و(٤٠) سيدة، و(١٧) مسننا، وإصابة أكثر من (٨٩٠٠) مواطنا فلسطينيا بجروح مختلفة، منها (٩٠) صُنفت شديدة الخطورة. كما استهدف العدوان بشكل رئيس الأعيان المدنية والبنية التحتية، بقصف عنيف أدى إلى إحداث أضرار كبيرة فيها، حيث تعرضت (١٤٤٧) وحدة سكنية للهدم الكلي، إلى جانب (١٣٠٠٠) وحدة سكنية أخرى تضررت بدرجات متفاوتة.

ترحب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومستمرة في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وتعتبره خطوة باتجاه مساءلة ومحاسبة قادة الاحتلال عن الجرائم التي يرتكبونها، وتتطلع إلى سرعة تشكيل اللجنة والبدء في تولى مهامها.

وتتمن الهيئة تصريحات مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت، في سياق افتتاحها لجلسة المجلس، حيث نقضت المزاعم والمبررات الإسرائيلية المستندة إلى مبدأ حق الدفاع عن النفس ومراعاة الاحتلال لمبدأ التناسبية في الهجوم والدفاع، وما صرحت به بأنها لم تر أي دليل على استخدام المباني المدنية التي تعرضت لهجمات إسرائيلية في القطاع لأغراض عسكرية، وأنه سيتم توصيف تلك الهجمات بجرائم حرب في حال ثبوت عدم مراعاتها لمبدأ التناسبية.

وكان المجلس قد تبنى مساء يوم الخميس الموافق ٢٧ أيار/مايو قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وفي إسرائيل حتى ١٣/ نيسان ٢٠٢١، وذلك بعد تصويت ٢٤ دولة لصالح القرار، مقابل رفض ٩ دول، وامتناع ١٤ دولة عن التصويت.

إن الهيئة تعتبر هذا القرار سابقة إيجابية؛ حيث إنه وللمرة الأولى يصدر قرار عن المجلس بعدم تقييد الإطار الزمني للجنة التحقيق الدولية، ومنح لجنة التحقيق ولاية زمنية مفتوحة للتحقيق في



خلال اجتماع طارئ

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تباشر التحرك عربياً ودولياً

نصرة لحقوق شعبنا ومحاسبة الاحتلال ومساءلته دولياً



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

وأكد المجتمعون على أن الأسباب الجذرية لممارسات دولة الاحتلال وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين لسياساتها القائمة على أساس الفصل العنصري والنظام الاستعماري، والسياسات التمييزية تجاه الفلسطينيين المترافقة بالقمع والاستخدام المنهجي والمفرط للقوة، الى جانب عنف المستوطنين وسياسات العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي.

وأقر المجتمعون خطة عمل للتحرك لإنهاء العدوان

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعاً طارئاً لبحث طبيعة التدخلات التي يمكن القيام بها بخصوص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والتدخلات التي يجب القيام بها على المستويات المحلية العربية والدولية.

وشارك في اللقاء مسؤولون وممثلون عن الهيئات والمؤسسات والمراكز الوطنية لحقوق الإنسان في كل من، مصر، العراق، الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، قطر، البحرين، لبنان، موريتانيا، وفلسطين، حيث تحدث الأستاذ عصام يونس رئيس الشبكة ومفوض عام الهيئة بشكل مقتضب صعوبة وخطورة الوضع الإنساني في القطاع كونه أجبر على اخلاء منزله مثل الكثير من العائلات الفلسطينية التي أجبرت على ترك منازلها بفعل القصف والعدوان الإسرائيلي.

للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمقررين الخواص للأمم المتحدة، وارسال رسائل لمجلس حقوق الإنسان، تتضمن مطالبتهم بوقف العدوان الإسرائيلي ومحاسبته دولياً.

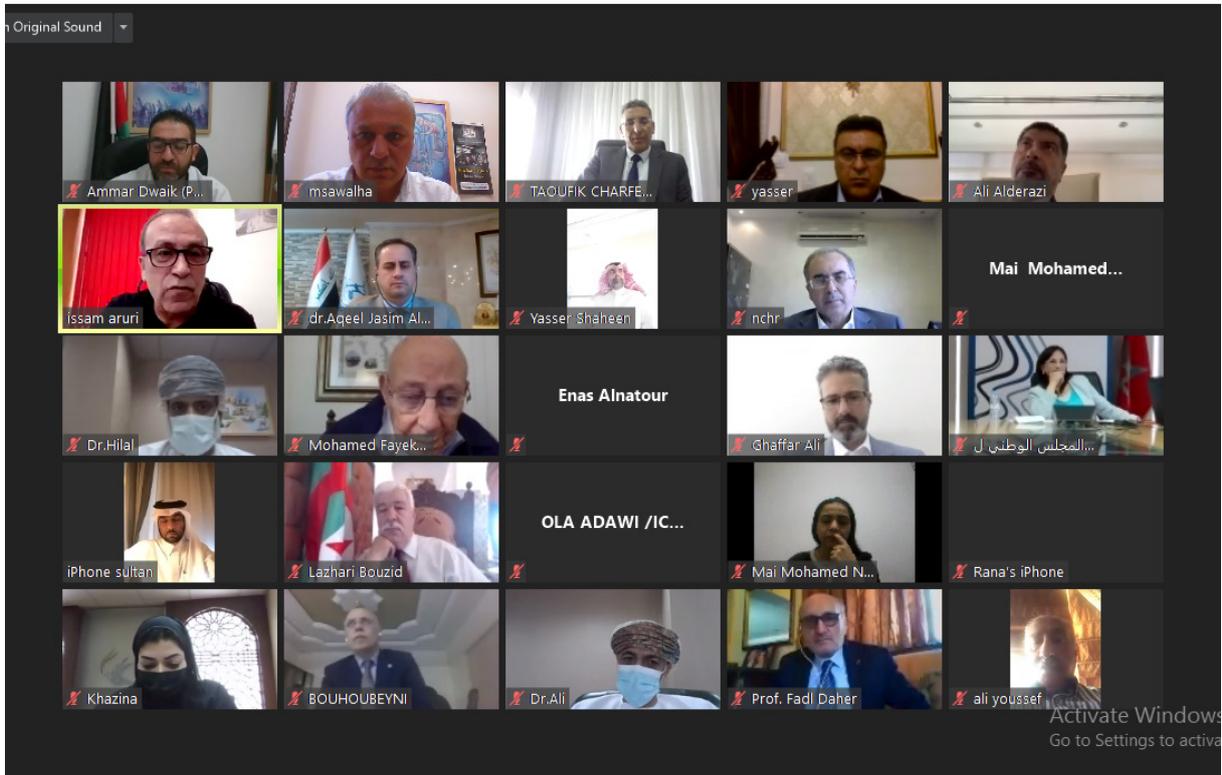
أما على الصعيد العربي الداخلي فقد تم الاتفاق على أن تقوم المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بمخاطبة حكوماتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة للضغط على الاحتلال بوقف العدوان ومحاسبته دولياً، وفتح المعابر، وتسهيل حرية الحركة والمرور لسكان القطاع، وتحميل الاحتلال كافة مسؤولياته كسلطة قائمة بالاحتلال عن كافة مناحي الحياة. وأن تطلب الشبكة (والمؤسسات الأعضاء) من الأمين العام للأمم المتحدة نشر التقرير الذي سبق للاسكوا أن نشرته حول نظام الفصل العنصري وطلب الأمين العام سحبه في حينه.

بالإضافة إلى تنظيم المؤسسات الوطنية العربية والشبكة نشاطات إعلامية حول الأوضاع في فلسطين مع التركيز على الجانب الحقوقي والقانوني ونحن على استعداد للمشاركة في هذه النشاطات وتقديم المعلومات والرؤى اللازمة.

الإسرائيلي، ومساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي اقترفوها ويقترفونها بحق المدنيين، وتقديم المعونة العاجلة خاصة للنازحين داخل قطاع غزة بفعل القصف والعدوان، انطلاقاً من التركيز على جوهر وجذر المشكلة وهو المشروع الاستعماري الاستيطاني ونظام الفصل العنصري الابارتايد. ووقف العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة ووقف تهجير العائلات من الشيخ جراح والاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وجاء هذا الاجتماع الطارئ نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية في حماية حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وفضح انتهاكاته المستمرة، على المستويين العربي والدولي، وتعزيز التضامن العربي حول قضيته الجوهرية.

ومن هذا المنطلق تم الاتفاق على أن تصدر الشبكة بياناً يتضمن ادانة العدوان الإسرائيلي ومطالبة المجتمع الدولي بوقفه، ومحاسبة الاحتلال أمام الهيئات الدولية. وتوجيه رسائل باسم الشبكة



واكبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» التأثيرات الكارثية التي تسببها العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، على مختلف نواحي الحياة، فقد أصدرت الهيئة سلسلة من التقارير التوثيقية (ثمانية تقارير) خلال فترة العدوان ترصد الآثار السلبية وتفاقم الانتهاكات في قطاعات.

الأول أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في نقاط خمس:
الحق في الحياة وسلامة الجسد، الحق في الصحة،
الحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في حرية
العمل الصحفي، والحق في العبادة. أما المحور
الثاني فيتناول تأثير العدوان الإسرائيلي على البنى
الاقتصادية في قطاع غزة (الحق في التنمية).
ويعرض المحور الثالث أبرز الحقائق عن تدمير
البنية التحتية. وأخيراً يوضح التقرير كيف تسبب
العدوان الإسرائيلي في شلل أو عجز الخدمات
الحيوية في ثلاث نقاط: الخدمات الحكومية، خدمة
الكهرباء، وخدمة الاتصالات والإنترنت.

٤. ورقة عمل حول الآثار المباشرة وغير المباشرة
للعنوان الحربي الإسرائيلي على الأشخاص
ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

يوثق هذا التقرير تفاقم الانتهاكات التي تعرض
ويتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة وبخاصة في
ظل الاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه قوات
الاحتلال الحربي، وفي ظل انعدام الممرات الإنسانية
التي من شأنها أن تمكن المنظمات الدولية والمحلية
من تقديم الخدمات لسكان في مناطق العمليات
الحربية.

٥. تقرير خاص العدوان الإسرائيلي على قطاع
غزة يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي
يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحق في المياه

١. انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي
بحق الحريات الإعلامية في قطاع غزة
(من ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١)

يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحريات
الإعلامية متضمناً الإطار القانوني الدولي لحماية
الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وتفاصيل
الانتهاكات الحاصلة خلال فترة التقرير، وتوصيات
لحماية الصحفيين والعمل الإعلامي علاوة على
جداول متضمنة أرقاماً ومعطيات.

٢. عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم
انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة
(١١ - ١٥ أيار ٢٠٢١)

يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحقوق الصحية
للمواطن الغزي خلال فترة العدوان، متضمناً الحقوق
الصحية في القانون الدولي، واقع الحقوق الصحية
في ضوء العدوان على قطاع غزة، استنتاجات
وتوصيات.

٣. أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين
والخدمات الحيوية في قطاع غزة
١٠ - ١٨ (أيار) مايو ٢٠٢١

يوثق هذا التقرير تفاقم انتهاكات المواطنين في
حقهم بالحصول على الخدمات الحيوية، ينقسم
التقرير إلى أربعة محاور، تعرض حقائق موجزة
عن الجوانب الأربعة سابقة الذكر. يتناول المحور



جهود مكافحة فيروس كورونا، من خلال عرض أبرز الاعتداءات التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي واستهدفت فيها، من ضمن ما استهدفته البنية التحتية للمؤسسات الصحية، بما في ذلك مراكز وأجهزة فحص الإصابة من هذا الفيروس، وأماكن إيواء المصابين منه، وأماكن علاجهم وتلقيهم للقاحات المضادة له، تستعرض التدابير المتخذة لمكافحة فيروس كورونا قبل العدوان، والأضرار التي أحدثها العدوان فيما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا.

٩. استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي على طاع غزة

أيار/ مايو ٢٠٢١

يوثق هذا التقرير بشكل خاص لانتهاكات الحق في الحياة والأمان الشخصي، والحماية العامة والخاصة الممنوحة للأطفال بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وجملة من الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال وفي مقدمتها انتهاك حقهم في الحياة والسلامة الجسدية، علاوة على نزوحهم مع عائلاتهم إلى المدارس، والأضرار التي لحقت بهم على صعيد الصحة الجسدية والنفسية. وقدم توصيات بهذه الخصوص.

في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المعايير المطلوبة لإعمال هذا الحق كالتوافر والتنوعية وإمكانية الوصول. وأيضاً واقع الحق في المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان على قطاع غزة.

٦. تدمير الأبراج السكنية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ مساء يوم الإثنين ١٠ أيار الجاري واستمر ١١ يوماً، وأدى إلى تدمير ستة أبراج سكنية وتضم مقاراً لعدد من وسائل الإعلام العربية والدولية

٧. إبادة العائلات خلال العدوان على غزة أيار ٢٠٢١،

وبين هذا التقرير أن إبادة العائلات نمط مدروس ومتعمد من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي قصف جيشها على مدار أحد عشر يوماً متواصلة عشرات المنازل والوحدات السكنية بشكل مباشر ومتعمد، ودمرها فوق رؤوس قاطنيها، ما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها ومحوها من السجل المدني.

٨. أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مكافحة فيروس كورونا

10 - 21 مايو/ أيار 2021

يستعرض التقرير الآثار التي خلفها العدوان على



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"

توثيقات من العدوان (1)

تقرير

واقع انتهاكات قوات الاحتلال الحربي للحريات الإعلامية في قطاع غزة

خلال الفترة 11_15 مايو/أيار 2021م



تقرير حول

انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي
بحق الحريات الإعلامية في قطاع غزة

(من ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١)

مقدمة

وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، تحظر الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء العمليات العسكرية، كما يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حرية الرأي والتعبير، إلا أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وخلال عدوانها المستمر على قطاع غزة ترتكب انتهاكات متعددة بحق الصحفيين العاملين في قطاع غزة.

الإطار القانوني الدولي لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الوثائق التي أولت العمل الصحفي أهمية خاصة، وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (٣) لم يورد نصاً صريحاً يتحدث فيه عن حظر انتهاكات الحريات الإعلامية، إلا أن نص المادة (١٩) أشار إلى أنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٤) فقد نص أيضاً في المادة (١٩) على أنه لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

ابتداءً من يوم ١١ أيار/مايو ٢٠٢١، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بعملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، وخلال الخمسة الأيام الأولى من تاريخ هذا العدوان الحربي، أي حتى يوم ١٥ أيار/مايو، بلغ عدد الشهداء (١٢٢) شهيداً، من بينهم (٢٢) طفلاً وطفلة، أي ما نسبته (٢٦%) من إجمالي عدد الشهداء، و(١٦%) من الشهداء كانوا من النساء حيث بلغ عددهم (٢٠) سيدة. كما وصل إجمالي عدد الإصابات جراء هذا العدوان حوالي (٦٠٠) إصابة مختلفة في درجة خطورتها، من بينها (١٢٩) لأطفال بمعدل (٢١,٥%) من إجمالي عدد الإصابات، كما أصيب (٨٩) سيدة بمعدل (١٥%) من إجمالي عدد الإصابات. وبلغ عدد المنازل المستهدفة بالقصف (٣٥) منزلاً، و(٣) أبراج، بالإضافة إلى تضرر (٦) مدارس، و(٣) مساجد. (١)

وبحسب بيانات وزارة الإعلام في قطاع غزة، فقد أسفر هذا العدوان المتواصل إلى تضرر أكثر من (٥٠٠) وحدة سكنية، ما بين الهدم الكلي والجزئي، وتضرر ما لا يقل عن (١٠٠٠) وحدة سكنية بأضرار بين متوسطة وطفيفة، وتم قصف (٥٢) مقراً حكومياً، تنوعت بين مقرات شرطية وأمنية ومرافق خدمائية، وتضرر (٧) مدارس بشكل كبير، وتدمير أكثر من (٥٠) سيارة ووسيلة نقل خاصة بشكل كامل أو جزئي، وقدر حجم الخسائر المادية، بشكل عام، حتى تاريخ ٢٠٢١/٥/١٥ بما يزيد على (٧٠) مليون دولار أمريكي. (٢)

وعلى الرغم من أن المواثيق الدولية ذات العلاقة،

يجب احترامهم وحمايتهم.

واقع انتهاكات الحُرَيَات الإعلامية في قطاع غزة خلال الفترة (من ١١- ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١)

بلغ عدد انتهاكات الحريات الإعلامية المرصودة في قطاع غزة خلال الفترة (من ١١- ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١) ما يقارب (٥٠) انتهاكا، وقد تنوعت هذه الانتهاكات ضمن طائفة متعددة من أنماط الانتهاكات المرتبكة، حيث تسببت قوات الاحتلال الحربي بإصابة (٨) صحفيين إصابات جسدية، معظمها بشظايا الصواريخ، تمثل (١٧%) من إجمالي الانتهاكات، و(٤) حالات إصابة بالهلع والصدمة، تمثل (٨%) من إجمالي الانتهاكات، كما قامت قوات الاحتلال بتدمير (٢٦) مؤسسة صحفية بشكل كلي، تمثل (٥٤%) من إجمالي الانتهاكات، و(٢) مؤسسة صحفية بشكل جزئي، تمثل (٤%) من إجمالي الانتهاكات، كما قامت قوات الاحتلال بقصف (٦) منازل يقطنها صحفيون، تمثل (١٣%) من إجمالي الانتهاكات، والتسبب بأضرار جزئية لـ (١) سيارة لوكالة أنباء، تمثل (٢%) من الانتهاكات، كما نفذت قوات الاحتلال عدد (١) هجمة اختراق إلكترونية بهدف إغلاق أو اختراق مواقع إخبارية فلسطينية، تمثل (٢%) من إجمالي الانتهاكات (٦).

وعلى صعيد القانون الدولي الإنساني، فقد نصت المادة (٧٩) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، على أنه يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين، يجب حمايتهم بهذه الصفة، بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق «البروتوكول»، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين.

وفي سياق حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٢٠١٥/٢٢٢٢) (٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٥، والذي أكد فيه على قراراته (١٩٩٩/١٢٦٥) و (٢٠٠٠/١٢٩٦) و (٢٠٠٦/١٦٧٤) و (٢٠٠٩/١٨٩٤) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والقرار (٢٠٠٦/١٧٣٨) بشأن حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها في النزاعات المسلحة.

وقد تضمن القرار إدانة جميع التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في حالات النزاع المسلح، واعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها الذين يقومون بمهامهم بمقتضى مهنتهم في مناطق النزاع المسلح أشخاصاً مدنيين

جدول رقم (١)

أنماط الانتهاكات

الرقم	نوع الانتهاك	النسبة	العدد
١	إصابة صحفيين بجروح	١٧%	٨
٢	إصابة بالصدمة	٨%	٤
٣	تدمير مكتب مؤسسة صحفية	٥٤%	٢٦
٤	تعرض مكتب مؤسسة صحفية لأضرار	٤%	٢
٥	قصف منزل صحفي	١٣%	٦
٦	تدمير معدات أو أجهزة أو مركبات	٢%	١
٧	هجمات اختراق إلكتروني	٢%	١
	المجموع	١٠٠%	٥٠

من ضمن سياسات العدوان الحربي تدمير البنية التحتية، وتدمير المنازل والأبراج التي في معظمها تحمل

طابع ليس فقط سكني بل تجاري، واحتوت على مكاتب لمؤسسات ووكالات صحفية، وبذلك كانت المؤسسات الصحفية أهم المتضررين من هذا النهج، حيث بلغ عدد المؤسسات الصحفية المستهدفة (٢٦) مؤسسة، في حين بلغ عدد الصحفيين الذين انتهكت حقوقهم (٢٤) صحفياً، معظمهم ذكور^٧.

جدول رقم (٢)

توزيع الانتهاكات

العدد	النوع	الرقم
٢٤	صحفي	١
٢٦	مؤسسة	٢
٥٠	المجموع	

وتعتبر مدينة غزة، المركز الاقتصادي وذات الثقل الديموغرافي مسرحاً لمعظم انتهاكات الحريات الإعلامية، حيث ارتكب فيها (٨٠٪) من الانتهاكات، وتوزعت باقي الانتهاكات على المحافظات الأخرى في قطاع غزة.^٨

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للانتهاكات

العدد	المحافظة	الرقم
٧	شمال غزة	١
٤٠	غزة	٢
٠	الوسطى	٣
٠	خان يونس	٤
٠	رفح	٥
٣	عام	٦
٥٠	المجموع	

#ICHR

تفاصيل الانتهاكات الواقعة خلال الفترة ١١ - ١٥

مايو ٢٠٢١م

١. بتاريخ ١١/٥/٢٠٢١م، تعرض منزل مقدم البرامج في إذاعة الشعب المحلية عبد الحميد عبد العاطي لأضرار جزئية نتيجة قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي F16 في الساعة ٨:٤٧ مساءً نتج عنه اصابته بحالة من الهلع هو وأفراد عائلته، وتحطيم زجاج النوافذ.
٢. بتاريخ ١١/٥/٢٠٢١م، قصفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي برج (الجوهرة) في مدينة غزة، فعند الساعة ٢:٤٤ دقيقة فجرًا قصفت طائرات حربية إسرائيلية F16 البرج بصاروخين، ما أدى إلى الحاق أضرار جسيمة في جميع شقق البرج، وكالات الأنباء التي تضررت (الوكالة الوطنية للإعلام، صحيفة فلسطين صحيفة العربي الجديد، قناة العربي، فضائية الاتجاه العراقية، فضائية النجباء، الفضائية السورية، قناة الكوفية، قناة المملكة، وكالة APA المحلية، وكالة سبق ٢٤، منتدى الإعلاميين، البوابة ٢٤)، كما تعرض مكتب قناة الجزيرة القريب من برج الجوهرة لأضرار تضمنت تكسير زجاج نوافذ المكتب والأبواب الزجاجية. وفي ذات القصف، تضرر منزل الصحفي تائر أبو العون ملاصق لبرج الجوهرة بشكل كبير. وقد أشار الصحفي إلى أنه كان قد أخلى منزله قبل القصف، كما تضرر منزل الصحفية رواء مرشد العاملة في إذاعة زمن.
٣. بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢١م في الساعة ١:٠٦ من فجر اليوم، أعلنت قناة الأقصى الفضائية، أن موقعها الإلكتروني الرسمي قد تعرض لهجوم إلكتروني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، ما تسبب في تعطيل خدمات الموقع والبيث المباشر.
٤. بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢١م في الساعة ٦:٠٩ صباحاً، تعرض مكتب وكالة مصدر الإخبارية الواقعة في عمارة الرؤيا لأضرار جزئية نتيجة قصف المراكز الشرطة المجاورة للمكتب، وقد أخلت منظمة الصليب الأحمر طاقم المكتب المكون من ٤ صحفيين لمشفى الشفاء، بعد تعرضهم
٥. بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢١م قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج (الشروق) في الساعة ٦:٤٠ دقيقة، وهو برج تجاري مكون من ١٣ طابقاً، يقع في وسط حيّ الرمال بمدينة غزة، يضم مكاتب وكالات الأنباء التالية: فضائية القدس اليوم، فضائية الأقصى، إذاعة الأقصى، مرئية الأقصى، إذاعة طيف، وشركة PMP لتقديم خدمات الإنتاج الإعلامي، تقدم الخدمات لأكثر من فضائية من بينها فضائية روسيا اليوم، وقناة دبي، والتلفزيون الألماني.
٦. بتاريخ ١٣ /٥/ ٢٠٢١م خلال قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعة ٠١:٢٩ فجرًا لمدينة غزة أثناء تغطية طاقم قناة TRT بالقصف الجوي أصيب الصحفي سامي برهوم بنوبة هلع وشظايا في جسده، وصفت إصابته بالبسيطة.
٧. بتاريخ ١٣/٥/٢٠٢١م في الساعة ٠٨:٤٣ صباحاً قصف الجيش الإسرائيلي ب ٣ صواريخ بناية الوليد في مدينة غزة، ما أدى إلى انهيارها وهي بناية تضم مكاتب لشركة ريكورد، وأيديا، اللتان تعملان في مجال الإعلام الرقمي، وإنتاج الأفلام الوثائقية.
٨. بتاريخ ١٣/٥/٢٠٢١م، في الساعة ٧:٣٠ مساءً قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية أم النصر شمال قطاع غزة، أثناء تغطية الصحفي داوود أبو الكاس الذي يعمل مصوراً في وكالة فلسطين اليوم، والصحفيين: محمد العالول، مصطفى حسونة من وكالة الأناضول، لعملية القصف، ما أدى إلى إصابة الصحفيين بشظايا الزجاج نتيجة تحطم زجاج سيارتهم والتي تحمل علامة مميزة تشير إلى أنها سيارة صحفية، وهي سيارة خاصة بوكالة الأناضول، وقد تم نقلهم إلى المشفى الإندونيسي لتلقي العلاج، وصفت إصابتهم بالطفيفة.
٩. بتاريخ ١٤/٥/٢٠٢١، في الساعة ١١:٠٠ ظهراً تعرض منزل الصحفي سواح إسماعيل أبو سيف المصور الصحفي لمكتب التلفزيون الألماني في

الإعلامية، وكالة أسوشيتد برس، وكالة AP الأمريكية، جريدة الاستقلال، كما تسببت شظايا عملية القصف إلى إصابة الصحفي معين الضبة بشظية في الوجه، وقد وصفت إصابته بالطفيفة.

التوصيات

إن اتفاقيات جنيف، والبروتوكولين الإضافيين، ونصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تشكل جميعها نصوصاً لحماية الصحفيين، لذا فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين، تستدعي دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ بالعمل على وقف انتهاكات الحريات الإعلامية المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والضغط بتجاه البدء بإجراءات محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على خرق قواعد القانون الدولي الإنساني.

قطاع غزة، الواقع في بلدة بيت لاهيا لقصف مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تضرر المنزل.

١٠. بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٤، تعرض منزل الصحفي مدير وكالة الميادين الإعلامية فارس مروان الغول، ووالدة مالك الشركة مروان الغول، وهي شركة تقدم خدمات البث الفضائي، الواقع في منطقة بيت لاهيا، للقصف المباشر بصاروخين، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما أدى إلى تضرر المنزل بأضرار بالغة.

١١. بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٥م قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج الجلاء في الساعة ٢:٠٠ ظهراً وهو برج مكون من ١١ طابقاً، ويضم مكاتب عدد من المؤسسات والشركات الإعلامية، مثل: شبكة الجزيرة الإعلامية، إذاعة الجزيرة، إذاعة الأسرى، إذاعة القدس، شركة الميادين

المراجع:

- ١ بيان مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٥م
- ٢ بيان صادر عن وزارة الإعلام، بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٥م
- ٣ اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨
- ٤ اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦
- ٥ يمكن الاطلاع على القرار من خلال أرشيف مجلس الأمن على الرابط التالي :
([https://undocs.org/ar/S/RES/2222\(2015\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2222(2015)))
- ٦ قاعدة البيانات الخاصة بوحدة الحماية القانونية للصحفيين، مؤسسة بيت الصحافة.
- ٧ مؤسسة بيت الصحافة، المرجع السابق.
- ٨ مؤسسة بيت الصحافة، المرجع السابق.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"

توثيقات من العدوان (2)

تقرير

عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة

11_15 مايو/أيار 2021م



2021م

تقرير حول عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة

الهيئة المستقلة تصدر تقريراً توثيقياً يوثق هذا التقرير لحالة تفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة بفعل عدوان سلطات الاحتلال، خلال الفترة (١١- ١٥ أيار ٢٠٢١)، متضمناً الحقوق الصحية في القانون الدولي، واقع الحقوق الصحية في ضوء العدوان على قطاع غزة، استنتاجات وتوصيات.

والخدمات الاجتماعية الضرورية». (المادة ١٢/١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على أن تقر الدول الأطراف «بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه»، وفي الفقرة الثانية من ذات المادة تنص على عدد من «التدابير التي يتعين على الدول الأطراف ... اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق».

كما أولى القانون الدولي الإنساني الحق في الصحة أهمية بالغة فالزم دولة الاحتلال بمجموعة من الالتزامات الصحية التي يتوجب ان توفرها للشعب المحتل وللطواقم الطبية التي تقدم الخدمات الصحية. وتهدف هذه الالتزامات إلى الحد من سلطة المحتل، والحد من معاناة السكان في الأراضي المحتلة إلى أقصى حد ممكن. ومن هذه الالتزامات أن تؤمن الصحة العامة والشروط الصحية وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها الأغذية والعناية الطبية للسكان في الأراضي المحتلة بحسب ما جاء في المادتين (٥٦،٥٥) من اتفاقية جنيف الرابعة.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استهداف المستشفيات وأفراد الخدمات الطبية، حيث يُعتبر التمييز من قبل أطراف النزاعات المسلحة وفي جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية وبالتالي

عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة

بدأ عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي مساء الاثنين ١٠ مايو ٢٠٢١ بشن الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات جوية مكثفة على مناطق مختلفة من قطاع غزة، وأعلنت سلطات الاحتلال في اليوم نفسه واستمراراً للسياسة العقاب الجماعي، عن قرارها إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري جنوب شرق محافظة رفح والذي يتم من خلاله نقل احتياجات قطاع الصحة والوقود والبضائع والمساعدات الإنسانية. وكذلك إغلاق حاجز بيت حانون (إيرز) الخاص بتقل الأفراد، ما يهدد حياة المرضى ممن هم في حاجة للسفر لتلقي العلاج، كما تم إغلاق البحر أمام الصيادين الأمر الذي له تداعياته الخطيرة على الأوضاع المعيشية والإنسانية، ويأتي ذلك كله في ضوء تفشي فيروس كورونا وتفاقم تدهور الحالة الصحية لسكان قطاع غزة.

١. الحقوق الصحية في القانون الدولي

أولى القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في الصحة عناية خاصة، فالمادة (١/٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد أن: «لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية

٢. واقع الحقوق الصحية في ضوء العدوان على قطاع غزة

تسبب العدوان المستمر على قطاع غزة منذ ١٠ مايو ٢٠٢١ وفي ضوء استمرار العقوبات الجماعية والإغلاق التام لمعبر كرم أبو سالم التجاري ومعبر بيت حانون (إيرز) الخاص بتنقل الأفراد، ونفسي وبيء كورنا، في انتهاكات جسيمة للحق في الحياة والحق في الصحة لسكان قطاع غزة على النحو التالي:

١. بلغ إجمالي عدد الشهداء (١٤٥) شهيداً منهم (٤١) طفلاً و(٢٣) سيدة (١١٠٠) منهم (٣١٣) طفلاً، و(٢٠٦) سيدة، إضافة إلى (٣٨) إصابة شديدة الخطورة، و(٢٤٨) حالة متوسطة حتى ١٥ أيار ٢٠٢١.

٢. استهداف (١٠) عائلات أدى إلى سقوط (٣٨) شهيداً منهم (٢١) طفلاً و(١١) سيدة وعشرات الإصابات، حيث أخرجت قوات الاحتلال كعادتها هذه العائلات من السجل المدني، ومنها عائلة الطناني التي فقدت الأم والأب وأربعة من الأطفال بالإضافة إلى عائلة المصري وشريز والتلواني وعرفة وأمن وعيسى والعطا.^٢

٣. أظهر معاينة الطب الشرعي لمجموعة من جثث الشهداء، أن سبب الوفاة المباشر هو الاختناق مع وجود أعراض ظاهرة تؤشر إلى احتمالية تعرضهم لاستنشاق غازات سامة، وقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية بأخذ العينات اللازمة لاستكمال الفحوصات ذات العلاقة.^٣

٤. الاستهداف المباشر للبنى التحتية من الطرق ومحيط المراكز الصحية يهدد وصول المرضى إلى المراكز الطبية خاصة المرضى المزمنين وممن تظهر عليهم أعراض كورونا وحصولهم على اللقاحات، إضافة إلى عدم قدرة الفرق الطبية من الوصول للمرضى وحالات الاشتباه وهذا يقوّض من جهود مواجهة الجائحة.

حصر الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط، أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وينسحب مبدأ التمييز أيضاً أولئك الأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين على القتال - أي الجرحى والمرضى والغرقى وأسرى الحرب - أو أفراد الخدمات الطبية والدينية سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وأفراد الدفاع المدني وأفراد منظمات الإغاثة الإنسانية الدوليين والمحليين المرخص لهم بأعمال الإغاثة. وأكدت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (٤/١٨) على أنه «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية... وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات»، كما ورد في المادة (١٩) من ذات الاتفاقية على أنه «لا يجوز وقف الحماية الواجبة للمستشفيات المدنية...»، أما المادة (٢٠) من الاتفاقية ذاتها فتص على أنه «يجب احترام وحماية الموظفين المخصصين كلية بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس وجمعهم ونقلهم ومعالجتهم»، وتؤكد المادة (٢١) على أنه «يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل...»

وبمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٨ (ب/٢٤) «فإن «تعمد توجيه هجمات ضد... الأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبيّنة في اتفاقيات جنيف طبقاً للقانون الدولي» يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية. وتطبق جريمة الحرب هذه على تعمد الهجوم على أفراد الخدمات الطبية لأنهم مخوّلون استخدام الشارات المميزة التي تحددها اتفاقيات جنيف. ويعد جريمة حرب وفقاً للمادة (٨/ب/٩) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية «تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض... والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى...».

١ غزة: ١٤٥ شهيد منذ بداية العدوان وأكثر من ألف جريح، ٢٠٢١/٥/١٥
https://www.rmix.ps/news/347328.html

٢ بيان صحفي صادر عن وزارة الصحة-غزة، ١٤/٥/٢٠٢١
http://www.moh.gov.ps/portal/

٣ بيان صحفي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان بتاريخ ١٣/٥/٢٠٢١
http://www.mezan.org/post/

لمصابي الجائحة وخاصة بعد قرار حجر العائدين من الهند وبنغلادش ودول أخرى في أعقاب انتشار السلالة الهندية.

٨. توقف امدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة جراء إغلاق المعابر، وتضرر شبكات الكهرباء بفعل القصف المتواصل، لها التأثير المباشر على مختلف الأقسام الحيوية جراء انقطاع التيار الكهربائي كغرف العمليات وحضانات الاطفال والعناية المركزة والمختبرات وأقسام التصوير الطبي، الأمر الذي يستدعي العمل لساعات طويلة على المولدات الكهربائية التي تستنزف كميات كبيرة من الوقود، إضافة إلى تعرض الأجهزة الطبية للتلف بفعل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

٩. اكتظاظ غرف العناية بالحالات التي تحتاج متابعة تخصصية ففي مجمع الشفاء يوجد (٩) أسرة عناية فيها (١٧) إصابة خطيرة.

١٠. نزوح نحو ٢١ الف فلسطيني جراء هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتخذ هؤلاء من المدارس والمساجد ومن أماكن أخرى مأوى لهم في ظل جائحة كورونا، ولا تتيسر لهم سوى إمكانية محدودة للحصول على المياه والغذاء والخدمات الصحية، ما يعد بيئة خطيرة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية ويزيد من عبء جهود مواجهة جائحة كورونا. ٢٠ يذكر أنه اضطر الآلاف من السكان إلى إخلاء منازلهم قسراً من منطقة القرية البدوية، والعديد من الأحياء الشرقية لشمال وشرق قطاع غزة، بسبب القصف العنيف.^٢

١١. تسبب الحصار وإغلاق المعابر بتعذر توفير الإمدادات الضرورية لعمل المستشفيات والمراكز الصحية كالأدوية، والمهمات الطبية، والمواد المخبرية، والمعدات الطبية، وقطع الغيار للأجهزة الطبية. يذكر أنه بلغ عدد

يذكر أن الإجمالي التراكمي للمصابين بكورونا بلغ حتى ١٥ من شهر أيار ٢٠٢١ (١٠٥٨٦١) إصابة، وإجمالي الحالات النشطة (٥٦٢٤) حالة، أما إجمالي الوفيات فقد بلغ (٩٨٣) حالة، بينما إجمالي الحالات التي تحتاج رعاية طبية في المستشفى (١٠٨) حالة، أما إجمالي الحالات الخطيرة والحرجة وصل إلى (٨٤) حالة.^١

٥. الاستهداف المباشر وغير مباشر للمرافق الصحية، حيث تم استهداف مركز صحي هالة الشوا وخروجه عن الخدمة وهو من المراكز الصحية التي تقدم الخدمات الصحية للأم والأطفال والتطعيمات وهو من المراكز الصحية المخصصة في سحب العينات المخبرية لحالات الاشتباه بفيروس كورونا وتقديم اللقاحات ضد الفيروس، إضافة إلى تضرر مستشفى بيت حانون والمستشفى الإندونيسي. كما تضرر بسبب القصف مستشفى بيت حانون، الأمر الذي يشكل تهديداً لعمل الطواقم الطبية في تقديم الخدمة الصحية ورعاية المرضى والمصابين وعاقة حركة سيارات الاسعاف لإخلاء الجرحى.

٦. إغلاق معبر بيت حانون (إيرز)، تسبب في تداعيات خطيرة على صحة المرضى الذين لديهم تحويلات علاجية ومواعيد معتمدة في مستشفيات الضفة والقدس والداخل المحتل، ما ينعكس وبشكل خطير على صحة المرضى التي قد تصل للوفاة خاصة أن الحالات المرضية المحولة هي من الأمراض الخطيرة التي لا تحتمل التأجيل وفي مقدمتها مرضى السرطان.

٧. استهداف طائرات الاحتلال لمحيط مركز الحجر الصحي في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، ما يشكل صفة لجهود وزارة الصحة في مواجهة جائحة كورونا والتأثير المباشر على ما راكمته الوزارة في تقديم الخدمة الصحية

٢ الأمم المتحدة: ١٠ آلاف غزّي رحلوا عن منازلهم جراء العدوان، <https://www.maannnews.net/news/2040029.html> ٢٠٢١/٥/١٥

٣ في اليوم الخامس للعدوان على غزة يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٢١/٥/١٤.

<https://www.pchrgaza.org/ar/>

١ موجز التقرير اليومي لفيروس كورونا في قطاع غزة، وزارة الصحة، غزة، ٢٠٢١/٥/١٥

<https://www.facebook.com/MOHGaza1994/posts/2891597427784766>

المتعمد لمنازل المواطنين العزل والأحياء السكنية المكتظة، في آثار نفسية وحالة من الهلع بين المواطنين خاصة الأطفال.

استنتاجات وتوصيات

إن الاستنتاج الأساسي من هذا التقرير حول واقع الحق في الصحة في قطاع غزة اثناء العدوان الإسرائيلي منذ العاشر من شهر أيار ٢٠٢١ يشير إلى ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جسيمة للحقوق الصحية للفلسطينيين، وتفاقم انتهاك المعايير الدولية للتمتع بالحق في الصحة.

كما لم تكتفِ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدم القيام بمسؤولياتها تجاه الحقوق الصحية للفلسطينيين، بل تعمدت انتهاكها من خلال العقوبات الجماعية التي طالت القطاع الصحي سيما مع إغلاق المعابر كلياً منذ بدء العدوان، يضاف إلى ذلك تزامن العدوان مع انتشار جائحة كورونا الأمر الذي يفاقم من تدهور الأوضاع الصحية. وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب باستهدافها المباشر للمرافق الصحية والبنى التحتية ذات العلاقة.

وعليه وإذ تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من استمرار وتفاقم انتهاكات الاحتلال لحقوق المواطن الصحية الجسيمة والنفسية لسكان قطاع غزة في ضوء العدوان والعقوبات الجماعية وتفشي جائحة كورونا، فإنها تطالب بما يلي:

١. تحمل المجتمع الدولي ولا سيما الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة التحرك العاجل والفاعل لوقف العدوان وحماية المرافق وأفراد الخدمات الطبية في قطاع غزة.

٢. المجتمع الدولي بالتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، وإلزامها بالقيام بمسؤولياتها بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها العناية الطبية للسكان في الأراضي المحتلة.

أصناف الأدوية الصفرية في مستودعات الأدوية المركزية لوزارة الصحة الفلسطينية قبل العدوان ما يعادل (٢٣٢) صنفاً دوائياً بنسبة عجز تصل إلى (٤٥٪)، غير أن هذا النقص ارتفع نتيجة سوء الأوضاع في خدمة الرعاية الصحية الأولية وكذلك خدمة مرضى السرطان وأمراض الدم حيث بلغت نسبة العجز فيهما (٦٤٪) و(٤٥٪) على التوالي.

أما بالنسبة للمهمات الطبية فقد بلغ عدد الأصناف الصفرية قبل العدوان (٢٨٤) صنفاً، لتصل نسبة العجز في المهمات الطبية (٢٣٪) من أصنافها، وقد زاد هذا النقص سوء من الأوضاع في أصناف خدمة القسطرة القلبية والقلب المفتوح. وكذلك أصناف خدمة الكلى والغسيل الدموي، حيث بلغت نسبة العجز فيهما حوالي (٧١٪) و(٥٢٪) على التوالي^١. كما أن هناك عجز قبل العدوان في حوالي (٦٥٪) من لوازم المختبرات وبنوك الدم. هذا العجز الكبير في الأدوية والمهمات الطبية ولوازم المختبرات وبنوك الدم، تفاقم كثيراً مع العدوان على قطاع غزة بسبب تزايد الحاجة والطلب عليها في ظل استمرار الاعتداءات على سكان قطاع غزة.

١٢. يفاقم العدوان من العجز في احتياجات القطاع الصحي سيما في ظل ما تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قيود مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، حيث تضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام (٦٢) صنفاً، تحتوي على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعد المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور الجهاز الطبي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وأوضاع البنية التحتية.^٢

١٣. يتسبب عدوان قوات الاحتلال والاستهداف

١ واقع الأدوية والمهمات الطبية في وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الشهري، الإدارة العامة للصيدلة، وزارة الصحة الفلسطينية، غزة، ديسمبر ٢٠٢٠.

٢ المركز يحذر من تداعيات توقف المختبر المركزي عن إجراء الفحوصات المخبرية الخاصة بفيروس كورونا، بين صحفي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٦/١٢/٢٠٢٠. <https://www.pchrgaza.org/ar/>

لا تتحول تلك المراكز الى مصدر لانتشار العدوى.

٧. العمل الفوري على فتح المعابر أمام حركة وصول الوفود الطبية والإمدادات الصحية إلى قطاع غزة المحاصر وخروج الجرحى للعلاج في الخارج نظرًا لاحتفاظ غرف العناية بالحالات التي تحتاج متابعة تخصصية.

٨. المؤسسات الصحية والمنظمات الدولية بالعمل على تعزيز الأرصدّة الدوائية والمستهلكات الطبية والخدمات الصحية التي تقدم لمصابي كورونا.

٩. التدخل العاجل والعمل على تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لمرتكبي الجرائم من الإسرائيليين بحق المدنيين الفلسطينيين سيما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

٣. المنظمات الإنسانية الدولية إلى توفير الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين النازحين، بما في ذلك الغذاء، والدواء، والمياه والاحتياجات الأخرى الضرورية للصحة العامة.

٤. المؤسسات الرسمية الفلسطينية لمضاعفة جهودها لحث المجتمع الدولي على الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانه الغاشم على قطاع غزة.

٥. المؤسسات الرسمية الفلسطينية لمطالبة دول العالم العربي بتقديم كل أنواع الدعم والمساندة الطبية اللازمة لقطاع غزة والعمل على توصيلها بالسرعة الممكنة ولاسيما تلك التي وقعت اتفاقيات سلام مع دولة الاحتلال الاسرائيلي.

٦. المؤسسات الصحية والإنسانية على توفير المستلزمات اللازمة في مراكز الإيواء للحد من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، حتى





الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

توثيقات من العدوان (3)

أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين والخدمات الحيوية في قطاع غزة

10-18 أيار/مايو 2021

2021

تقرير حول

أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين
والخدمات الحيوية في قطاع غزة

١٠ - ١٨ (أيار) مايو ٢٠٢١

مقدمة

زراعية، وبنوكاً ومعامل باطون وورش حدادة، ومدارس ودور عبادة. ويمكن تقسيم تأثير العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين في قطاع غزة إلى أربعة جوانب: انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، تدمير البنية التحتية، تقويض البنى الاقتصادية، وشلل أو عجز في تقديم الخدمات الحيوية.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة محاور، تعرض حقائق موجزة عن الجوانب الأربعة سابقة الذكر. يتناول المحور الأول أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في نقاط خمس: الحق في الحياة وسلامة الجسد، الحق في الصحة، الحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في حرية العمل الصحفي، والحق في العبادة. أما المحور الثاني فيتناول تأثير العدوان الإسرائيلي على البنى الاقتصادية في قطاع غزة (الحق في التنمية). ويعرض المحور الثالث أبرز الحقائق عن تدمير البنية التحتية. وأخيراً يوضح التقرير كيف تسبب العدوان الإسرائيلي في شلل أو عجز الخدمات الحيوية في ثلاث نقاط: الخدمات الحكومية، خدمة الكهرباء، وخدمة الاتصالات والإنترنت.

ويغطي التقرير الفترة منذ بدء العدوان وحتى مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أيار (مايو) ٢٠٢١. ويعتمد التقرير على المنهج الوصفي، مستنداً إلى معلومات كمية وكمية، تم الحصول عليها من مصادر ثانوية تتمثل في تقارير مراكز حقوق الإنسان، والبيانات والتصريحات الحكومية وفي مقدمتها وزارة الصحة في قطاع غزة، والجهاز المركزي للإحصاء

في ساعات مساء يوم الإثنين الموافق ١٠ أيار (مايو) ٢٠٢١، وبعد تصاعد حدة التوتر بين فصائل المقاومة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، شرعت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتنفيذ عمليات قصف مكثف على قطاع غزة. وكان التوتر قد بلغ ذروته في أعقاب محاولات شرطة الاحتلال الإسرائيلي إخلاء منازل عدد من عائلات المقدسيين في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة لصالح جمعيات استيطانية تدعي ملكيتها لتلك المنازل، والاعتداء على المصلين المسلمين في المسجد الأقصى ومحاولة طردهم منه لفتح الطريق أمام المستوطنين لاقتحامه. وفي اليوم التالي، الثلاثاء الموافق ١١ أيار (مايو)، أعلن جيش الاحتلال عن بدء عملية عسكرية واسعة النطاق في القطاع، تحت اسم "حارس الأسوار" بذريعة إطلاق الصواريخ من قبل المقاومة الفلسطينية^١. وما زال العدوان الإسرائيلي المتصاعد مستمراً على قطاع غزة حتى إعداد هذا التقرير، متسبباً في سقوط الكثير من الضحايا المدنيين، منهم عدد كبير من الأطفال والنساء. كما تسبب القصف في خسائر اقتصادية فادحة، حيث طال أعياناً مدنية شملت أبراجاً سكنية ومنازل ومبان حكومية ومقار أجهزة شرطية وأمنية، ومؤسسات وطرقاتاً رئيسية وأراضٍ

١ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تصعيد خطير في قطاع غزة، مقتل ٢٦ مواطناً، بينهم ٩ أطفال وامرأة ونجلها من ذوي الإعاقة، وإصابة ٧٥ آخرين، منهم ٢٢ طفلاً و٧ نساء، بيان صحفي بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢١ shorturl.at/flpCD

الإسرائيلي^١. وكان من ضمن الضحايا أسر بأكملها تعرضت للقتل، حيث تم محوها، بعد استهداف منازلها بشكل مفاجئ، ودون سابق إنذار. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، تم رصد استهداف عشرات الأسر بشكل كامل، وهي أسر من عائلات؛ الطناني، المصري، شرير، التلاني، عرفة، أمن، عيسى، العطار، أبو حطب، وغيرها^٢. وكان من ضمن الضحايا المواطن عبد الرحمن يوسف صبح، ١٩ عاماً، من مخيم الشاطئ والذي يعاني من إعاقة ذهنية وحركية، والذي انتشلت طواقم الدفاع المدني جثمانه هو وأمه، بعد أن تسبب قصف البناية التي يقطنون بها في سقوط سقف الشقة عليهما^٣.

محو أسرة الطناني بشكل كامل

قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي تجمعاً سكنياً قرب دوار الشيخ زايد على الطريق العام لبلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، فجر يوم الجمعة الموافق ١٤ أيار (مايو) ٢٠٢١، دون سابق إنذار، مما أدى إلى تسوية منزل المواطن رباح المدهون بالأرض، واستشهاد عائلة الطناني، والتي كانت مستأجرة لشقة في المنزل، بشكل كامل. وقد تمكنت طواقم الدفاع المدني من انتشال جثامين العائلة والمكونة من ٦ أفراد، هم رجل وزوجته وأطفالهما الأربعة. والشهداء هم: رأفت "محمد إسماعيل" عطا الطناني، ٣٩ عاماً، وزوجته راوية فتحي حسن الطناني، ٣٦ عاماً، وأطفالهما: إسماعيل، ٧ سنوات، أدهم، ٤ سنوات، أمير، ٦ سنوات، ومحمد، ٣ سنوات^٤.

الفلسطيني، وبعض التصريحات لمسؤولين في وسائل الاعلام.

أولاً: انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية

تسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي تواكب مع فرض إغلاق شامل على القطاع، في استمرار للحصار الممتد منذ أربعة عشر عاماً بما نتج عنها من انتهاك لجميع حقوق المواطنين الفلسطينيين في القطاع. يركز هذا التقرير على أبرز الحقوق التي انتهكت بشكل مباشر جراء العدوان الإسرائيلي الأخير، وهي: الحق في الحياة وسلامة الجسد، الحق في الصحة، الحق في السكن، الحق في التعليم، والحق في حرية العمل الصحفي، والحق في العبادة. فيما يلي تبيان أبرز الحقائق المتوفرة حول الانتهاكات التي طالت هذه الحقوق في الفترة التي يغطيها التقرير.

١. الحق في الحياة وسلامة الجسد

استمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لليوم العاشر على التوالي (منذ بدء العدوان بتاريخ ١٠/٥/٢٠٢١) في استخدام صواريخ الطائرات الحربية، وقذائف المدفعية والدبابات، وقذائف البوارج البحرية في استهداف المواطنين الفلسطينيين والأعيان المدنية. وهو ما يمثل انتهاكاً خطيراً للحق في الحياة والسلامة الجسدية، ليس فقط بما يسببه من إيقاع ضحايا بشكل مباشر، بل أيضاً بخلقه لحالة من فقدان الأمان بشكل كامل وجماعي للمدنيين، ويجعل قطاع غزة بالكامل مكاناً غير آمن يتعرض فيه الجميع لخطر محقق بفقدان حياتهم في أي لحظة.

لقد وصلت حصيلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حتى صباح يوم الأربعاء الموافق (١٩/٥/٢٠٢١) إلى: (٢١٩) شهيداً، بينهم (٦٣) طفلاً و(٣٦) امرأة، وصحفي وطبيبان، وواحد من ذوي الاحتياجات الخاصة، و(١٦) من كبار السن، و(١٥٣٠) مصاباً، وما يزال العدد مرشحاً للارتفاع في ظل استمرار القصف الإسرائيلي، واستمرار أعمال البحث تحت ركام المباني التي استهدفها جيش الاحتلال

١ وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، الموقع الإلكتروني، <http://www.moh.gov.ps/>.

٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم الخامس للعدوان على غزة.. يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة. تدمير واسع للمنازل والبنى التحتية، مقتل ٢٢ مواطناً، بينهم ٣ أطفال و٢ نساء، وإصابة ١٠٧ مواطنين، بينهم ٢١ امرأة و٤٤ طفلاً، ارتفاع حصيلة العدوان إلى ٨٣ قتيلاً، بينهم ١٧ طفلاً و٧ نساء، و٢١٨ مصاباً، بينهم ٩٥ طفلاً و٦١ امرأة، بيان صحفي بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢١: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استهداف أبراج سكنية وتدمير بيوت على رؤوس قاطنيتها وكثافة الغارات في اليوم الثاني للعدوان على غزة، بيان صحفي بتاريخ ١٢ مايو

٣ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تصعيد خطير في قطاع غزة، مقتل ٢٦ مواطناً، بينهم ٩ أطفال وامرأة ونجلها من ذوي الإعاقة، وإصابة ٧٥ آخرين، منهم ٢٢ طفلاً و٧ نساء، بيان صحفي بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢١ <shorturl.at/gQ128>

٤ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم الخامس للعدوان على غزة.. يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١

عائلة العالول: استشهد مع ثلاث من بناته

قصف طائرات الاحتلال بثلاثة صواريخ منزل عائلة المواطن جهاد محمد شعبان العالول، ٥١ عاماً، المكوّن من ٤ طوابق، وسط شارع سوق مشروع بيت لاهيا في مدينة بيت لاهيا. دون سابق إنذار، أدى ذلك إلى استشهاد ٤ مواطنين، هم مواطن و٣ من بناته إحداهن حامل. والشهداء هم: محمد إبراهيم محمد أمن، ٥١ عاماً، وبناته: هديل محمد إبراهيم أمن، ١٨ عاماً، وردة محمد إبراهيم أمن، ٢٢ عاماً، وولاء محمد إبراهيم أمن، ٢٤ عاماً، وهي حامل بالشهر السادس.^١

مجزرة عائلة أبو حطب: عشرة شهداء معظمهم أطفال

دمرت طائرات الاحتلال فجر يوم السبت ٢٠٢١/٠٥/١٥ منزلاً في مخيم الشاطئ يعود لعائلة أبو حطب، فوق رأس ساكنيه وهم نيام ودون سابق إنذار، بقصفه من طائرات الاحتلال بعدة صواريخ، مما أدى إلى استشهاد عشرة مواطنين من عائلة أبو حطب، وهم ثمانية أطفال وامرأتان.

مجزرة حي الوحدة: 42 شهيداً معظمهم من النساء والأطفال وبينهم طبيبان

قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٠٥/١٦ دون سابق إنذار، خمسة منازل في شارع الوحدة في مدينة غزة، مما أدى إلى تدميرها فوق رؤوس ساكنيها وهم نيام، وقد بلغ عدد ضحايا هذه الجزرة، ٤٢ شهيداً، بينهم (١٦) سيدة، و(١٠) أطفال، بالإضافة إلى إصابة ٥٠ شخصاً بجراح مختلفة معظمهم أيضاً من النساء والأطفال، وما زالت طواقم الدفاع المدني والإسعاف تقوم بأعمال بحث تحت الركاب، والعدد مرشح للارتفاع. وقد كان من بين الشهداء طبيبان يعملان في مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، وهم د. أيمن أبو العوف، د. معين العالول.

٢. الحق في الصحة

بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والقطاع الصحي يعاني من أزمات كبيرة ومتتابة. وبدأت أزمات القطاع الصحي في قطاع غزة مع بداية الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي على القطاع في العام ٢٠٠٧. وقد تفاقمت الأزمة بسبب ثلاث عمليات عدوانية إسرائيلية سابقة في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، و٢٠١٤ على التوالي، فضلاً عن قمعها الوحشي من خلال استخدامها للقوة المفرطة ضد مسيرات العودة الكبرى التي بدأت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠ والتي انطلقت بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض واستمرت لعدة شهور، وأسفرت عن استشهاد عشرات المدنيين الفلسطينيين، وإصابة عدة آلاف آخرين، كانت سبباً في استفاد

١ نفس المرجع

الموارد الطبية، وهجرة كبيرة في أوساط الطاقم الطبي مما أوجد عجزاً في الكادر الطبي المدرب. ومن ثم تفاقمت الأزمة بشكل أكبر في أعقاب انتشار جائحة كورونا بقطاع غزة في شهر آب (أغسطس) ٢٠٢٠، والذي أدى إلى إشغال أغلبية غرف العناية المركزة للمصابين، واستفاد كبير للموارد الطبية.

وقد عبرت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان لها بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ٢٠٢١، عن قلقها من استهداف البنى التحتية والطرق في قطاع غزة، ما يجعل حركة طواقم الإسعاف لنقل المصابين غاية في الصعوبة. كما أن تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي، بسبب القصف الإسرائيلي على المناطق المختلفة وتدمير محولات الكهرباء، يشكل خطورة كبيرة على قدرة المستشفيات على توفير الطاقة اللازمة لتشغيل معداتها الطبية، فقطاع غزة يعاني أصلاً من أزمة

منذ اليوم الأول للعدوان، وبعدها زادت وتيرة الاستهداف للمنازل بشكل كبير في الأيام اللاحقة، حيث شمل الاستهداف أبراجاً سكنية كاملة، تم تسويتها بالأرض. كما عمل الاحتلال، من خلال القصف المدفعي وبث الشائعات باقتراب الدخول البري على القطاع، على تشريد عشرات الآلاف من سكان المناطق الحدودية من منازلهم. وقد لجأ الكثير من المواطنين في المناطق الحدودية إلى المدارس، وبخاصة مدارس وكالة الغوث (الأونروا) أو بيوت أقارب لهم بعيدة عن المنطقة الحدودية.

ووفق الإحصاءات الصادرة عن المكتب الاعلام الحكومي يوم الثلاثاء الموافق ١٨ (أيار) مايو ٢٠٢١، فقد تسبب القصف الإسرائيلي في تدمير (١١٧٤) وحدة سكنية بشكل كلي أو بليغ، كما تعرضت (٧٠٧٣) وحدة أخرى لضرر ما بين المتوسط والطفيف. وقد أدى القصف إلى تدمير ٣٢ برجاً بشكل كامل.^٤

وقد تسبب العدوان الإسرائيلي بحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» في نزوح ما يقارب (٤٠) ألف مواطن حتى الآن، لجأوا إلى ٤٨ مدرسة تديرها الوكالة، وأفادت أيضاً أن أكثر من ٢٥٠٠ شخص أصبحوا بلا مأوى بعدما تم تدمير منازلهم.^٥

كما وتسبب القصف الإسرائيلي في انقطاع خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء عن مناطق سكنية واسعة، وبخاصة في منطقتي الشمال والشمال الشرقي في قطاع غزة، وهو ما أدى إلى التسبب في معاناة كبيرة للسكان هناك، وأضطر بعضهم للخروج من منازلهم واللجوء إلى منازل أقاربهم، أو بعض مدارس الوكالة في مناطقهم. كما وقصف جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأيام الماضية العديد من الطرق في قطاع غزة، وكان مما استهدفه شبكة الطرق في محيط مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، مما أسفر عن دمار هائل في البنية التحتية، الأمر الذي من شأنه إعاقه الطواقم الطبية في أداء مهامها لا سيما حركة سيارات الإسعاف، وكذلك سيارات الدفاع المدني.

كبيرة في الكهرباء منذ سنوات طويلة. وهذا الوضع يجعل حياة المرضى بغرف العناية المركزة في خطر محقق.^١

كما يساهم العدوان الإسرائيلي في زيادة خطر التعرض لوباء كورونا بسبب عدم قدرة المواطنين على اتباع تعليمات الوقاية الصحية في ظل تشريد المدنيين من منازلهم وتجمعهم في المدارس هرباً من القصف الإسرائيلي العنيف على مناطق سكناتهم. وذكرت وكالة (الأونروا) أنها سجلت نزوح حوالي ٤٠ ألف فلسطيني داخل قطاع غزة من منازلهم إلى حوالي ٥٠ مدرسة تديرها الوكالة. كما يعرقل العدوان الإسرائيلي المتصاعد جهود الطواقم الطبية في الوصول إلى مرضى وباء كورونا الذين يعانون من أعراض شديدة، وباتت حياتهم على المحك بسبب الضغط الشديد على المستشفيات الذي تسببت فيه أعداد المصابين المتزايد جراء العدوان.^٢

كما وألحق القصف ضرراً مباشراً ببعض العيادات الخاصة والمراكز الطبية عيادات الرعاية الصحية الأولية العاملة في خدمة المواطنين. فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الصحة عن خروج «مركز رعاية الحاجة هالة الشوا» عن الخدمة بشكل كامل، وهو مركز مخصص لصحة الأم والطفل ويقدم تطعيمات الأطفال، بعد تعرضه للقصف الإسرائيلي وتضرره بشكل بالغ جداً. كما تضررت مستشفى بيت حانون والمستشفى الأندونيسي جراء القصف الإسرائيلي.^٣ كما وجرى استهداف مبنى وزارة الصحة وعيادة الرمال التابعة لها وتوقف عمل المختبر المركزي جراء ذلك، بما في ذلك مركز فحص كورونا.

٣. الحق في السكن

جاء العدوان الإسرائيلي الجديد على قطاع غزة، ولم تكن عملية إعادة إعمار ما تم تدميره جراء العدوان الإسرائيلي السابق في العام ٢٠١٤ قد اكتملت. وقد استمرت قوات الاحتلال في سياستها المتمثلة في هدم المنازل وتشريد السكان كورقة ضغط سياسي ضد الفلسطينيين. وبدأ استهداف منازل المواطنين

١ وزارة الصحة الفلسطينية، بيان صحفي صادر عن وزارة الصحة/١٤/٢٠٢١، shorturl.at/uEHV4

٢ نفس المرجع

٣ نفس المرجع

٤ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الاعلامي الحكومي ١٨ مايو ٢٠٢١ shorturl.at/aimGY

٥ إذاعة صوت ألمانيا (DW) على الرابط التالي: shorturl.at/vyzJ9

٤. الحق في التعليم

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من المؤسسات الصحفية والصحفيين خلال عدوانها على قطاع غزة. وقد دأبت سلطات الاحتلال على استهداف الصحفيين والمؤسسات الصحفية خلال عملياتها العدوانية على قطاع غزة، مما يعكس رغبة واضحة في تغييب دور الإعلام في نقل حقيقة ما تقوم به من جرائم ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبراجاً بكاملها، احتوت على العديد من الوكالات والمكاتب الإعلامية. وقد أسفر القصف الإسرائيلي على هذه الأبراج على مدار الأيام الماضية عن تدمير (٣٣) مقراً صحفياً، بينها (٤) شركات إعلامية. كما واستشهد الصحفي يوسف أبو حسين فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٥/١٩، إثر استهداف منزله في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة. ويعمل أبو حسين مديعاً في إذاعة الأقصى المحلية. وأصيب (٣) صحفيين بجراح مختلفة، خلال تغطيتهم أحداث العدوان على غزة، رغم ارتدائهم زي الصحافة والإشارات المميزة.^٦



بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ظل أزمة عالمية وغير مسبوقه في التعليم في قطاع غزة بسبب جائحة كورونا، حيث تم تعطيل الدوام المدرسي لفترات متفاوتة. وبات الجزء الأكبر من الطلاب يتلقى التعليم من خلال برامج خاصة توفر فرصة التعلم عن بُعد، وهو ما يحتاج بطبيعة الحال إلى توافر التيار الكهربائي بشكل منتظم وخدمة إنترنت عالية الجودة، وكلاهما لا يتوفر في قطاع غزة بسبب السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع. كما ويعاني قطاع غزة من نقص في عدد المدارس بسبب قلة الإمكانيات الناتجة عن الحصار الإسرائيلي. وجاء العدوان الإسرائيلي الأخير ليقام الوضع المتدهور أصلاً لمرفق التعليم في قطاع غزة.^١

وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في قتل (٦٣) طفلاً وإصابة المئات من كلا الجنسين،^٢ معظمهم من طلاب المدارس. وبالتأكيد ستؤثر الإصابات بشكل كبير على قدرة الطلبة على التحاقهم بالعملية التعليمية. كما ووتق المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة تضرر نحو (٥٧) مدرسة ومرافق صحية بشكل بليغ وجزئي، بسبب القصف الإسرائيلي المكثف على القطاع.^٣ وسيؤثر التدمير الكبير للبنية التحتية على قدرة الطلاب على الالتحاق بمدارسهم أو الالتزام ببرامج التعليم عن بعد، بسبب الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي وخطوط التليفونات والإنترنت في مناطق واسعة من القطاع. ويأتي ذلك في ظل استعداد الكثير من طلاب المدارس لخوض الامتحانات النهائية، والتي كانت مقررة في وقت قريب بعد عيد الفطر.^٤

٥. الحق في حرية العمل الصحفي

- ١ وزارة التربية والتعليم العالي، بيان صحفي صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي في غزة حول قصف الاحتلال الصهيوني المتعمد للمدارس والمؤسسات التعليمية، صادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢١ - < shorturl.at/yAQ12 >
- ٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم الخامس للعدوان على غزة.. يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١
- ٣ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الاعلامي الحكومي ١٨ مايو ٢٠٢١
- ٤ وفق تصريحات محمود مطر، المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم في غزة، لصحيفة فلسطين، بتاريخ ٢٧ ابريل ٢٠٢١، إنه كان من المقرر عقد الامتحانات النهائية وجاها لطلبة المدارس في اول يونيو، لمزيد من المعلومات < https://felesteen.ps/p/87245 >

- ٥ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الاعلامي الحكومي ١٨ مايو ٢٠٢١ < shorturl.at/adzQ2 >
- ٦ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استهداف الصحفيين سمة من سمات العدوان المتواصل على غزة، قوات الاحتلال تدمر (١٧) مقراً صحفياً وتصيب (٣) صحفيين بجراح، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١ < shorturl.at/adzQ2 >

حالات استهداف الأبراج التي تشمل عدداً كبيراً من الوكالات والمكاتب الصحفية^١

استهدفت طائرات الاحتلال برج الجلاء عصر يوم السبت الموافق ٢٠٢١/٠٥/١٥، والواقع في شارع الجلاء في حي الوحدة في مدينة غزة، وأدى القصف إلى تدمير البرج بشكل كامل، ويضم البرج المؤلف من ١١ طابقاً ٦٠ شقة، منها مكاتب صحفية لأهم وكالة الأنباء العالمية، أبرزها، وكالة الأنباء الأمريكية، وشبكة الجزيرة الإعلامية، كما يضم شققاً سكنية، ومكاتب مهنية لمحامين وأطباء. وعقب هذا الاستهداف طالبت منظمة مراسلون بلا حدود بالتحقيق في تدمير إسرائيل برج الجلاء في غزة باعتباره جريمة حرب محتملة، وقال رئيس شبكة الصحافة الأخلاقية الدولية أن استهداف إسرائيل مكاتب صحفية دولية في غزة يرقى إلى جريمة حرب تستحق المساءلة.

استهدفت طائرات الاحتلال برج الجوهرة المكون من ١١ طابقاً، والواقع على مفترق شارع الجلاء بالوحدة، وسط مدينة غزة. وأدى القصف إلى إلحاق أضرار بالغة في جميع الشقق بداخله، وأصبح البرج آيلاً للسقوط. ويحتوي البرج، بالإضافة إلى الشقق السكنية، على العديد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، بينها، الوكالة الوطنية للإعلام؛ صحيفة فلسطين؛ صحيفة العربي الجديد؛ قناة العربي؛ فضائية الاتجاه العراقية؛ فضائية النجباء؛ الفضائية السورية؛ قناة الكوفية؛ قناة المملكة؛ وكالة APA المحلية، وكالة سبق ٢٤، منتدى الاعلاميين؛ والبوابة ٢٤.

دمرت طائرات الاحتلال برج الشروق المكون ١٤ طابقاً، والواقع بشارع عمر المختار بحي الرمال. أدى القصف إلى تدمير البرج كلياً. ويضم البرج مكاتب إعلامية وصحفية، هي: صحيفة الحياة؛ شبكة الأقصى (إذاعة، مرئية، فضائية)؛ مؤسسة طيف الإعلامية؛ وشركة pmp، والتي تقدم خدمات الإنتاج الإعلامي للعديد من المؤسسات الإعلامية كقناة روسيا اليوم، وفضائية دبي وغيرها.

استهداف وإصابة صحفيين أثناء تغطيتهم القصف الإسرائيلي

استهدفت طائرة مسيرة إسرائيلية بصاروخ طاقم وكالة الأناضول التركية أثناء تغطيتهم القصف على القرية البدوية. وأدى القصف إلى إصابة بعضهم بجروح مختلفة، بين الطفيفة والمتوسطة. والصحفيون هم: مصطفى حسونة؛ مصور وكالة الأناضول التركية؛ محمد العالول؛ مصور وكالة الأناضول التركية؛ وداوود أبو الكاس^٢.

٦- الحق في العبادة:

أفاد المكتب الإعلامي الحكومي (غزة)، في بيان له صدر بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ٢٠٢١ بأن (٨) مساجد تعرضت للهدم بشكل كلي أو بليغ، وتضرر (٢٩) مسجداً، وكنيسة واحدة، ومبنى وقفياً مكوناً من خمسة طوابق ومرافق وقفية جراء القصف، وبلغ تقدير خسائرها المادية المباشرة (٥) مليون دولار.

ثانياً: تقويض البنى الاقتصادية في قطاع غزة (الحق في التنمية)

يعاني قطاع غزة من أزمة اقتصادية حادة ومتصاعدة بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني

١ نفس المرجع

٢ نفس المرجع

منذ العام ٢٠٠٧. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب العمليات العدوانية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، حيث استهدفت البنى التحتية للقطاع بالقصف المكثف أكثر من مرة، وتم تدمير الكثير من المنازل والمصانع والورش والمحال التجارية. وقد أصبحت الأزمة الاقتصادية خانقة في أعقاب القيود المشددة على الحركة، والتي فرضتها إجراءات التصدي لجائحة كورونا، حيث تكبدت المحال التجارية والمنشآت السياحية خسائر بالملايين خلال الأشهر الماضية. وقد بلغت البطالة معدلات عالية جداً وغير مسبوقة في قطاع غزة، حيث كانت مرتفعة أصلاً، وبشكل كبير، حتى قبل تأثير أزمة جائحة كورونا على القطاع، حيث وصلت إلى ٤٣٪^١.

ومن جانب آخر، أدى القصف بشكل مباشر إلى تدمير مقرات بنوك ومكاتب ومصانع وورش وعشرات المحال التجارية. حيث بلغت الخسائر المباشرة (٢٧) مليون دولار في المنشآت الاقتصادية والتجارية، جراء قصفها^٢. وقد تسبب ذلك في خسائر فادحة لأصحابها من جهة، ومن جهة أخرى في فقدان العاملين فيها لمصدر رزقهم، في ظل معدلات بطالة توصف بأنها الأعلى في العالم في قطاع غزة. ولعل أبرز النماذج على ذلك، تدمير برج الشروق والذي يحتوي على العشرات من المكاتب والعيادات الخاصة والمحال التجارية، والذي أدى تدميره أيضاً إلى أضرار بالغة في عشرات المحال التجارية الأخرى، حيث يقع في أكثر المناطق التجارية الحيوية في مدينة غزة. كما وتضررت قرابة ١٠٠ مركبة ووسيلة نقل خاصة بشكل كامل وجزئية، والتي بلغت قيمة خسائرها حوالي (٥,٥) مليون دولار^٣.

يشكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ضرراً كبيراً ومستمراً للاقتصاد في قطاع غزة، حتى بعد انتهاء العمليات العدوانية، وقد يستمر هذا التأثير لشهور طويلة وربما لسنوات. ويرجع ذلك إلى الوقت الذي تحتاجه عملية إعادة الإعمار بالإضافة إلى العقبات الإسرائيلية المتوقعة والتي قد تجعل عملية الإعمار تمتد لسنوات. ويرجع ذلك أيضاً، في جزء منه، إلى تعمد سلطات الاحتلال تدمير الطرق الرئيسية في قطاع غزة بشكل واسع، مما سيزيد من صعوبة تعافي الاقتصاد في قطاع غزة نظراً لصعوبة الحركة للأفراد والبضائع.

وجاء العدوان الإسرائيلي ليفاقم هذه الحالة، ويزيد من حجم خسائر الاقتصاد في قطاع غزة. وبخاصة أن الاحتلال الإسرائيلي أعلن إغلاق المعابر التجارية مع قطاع غزة بمجرد بدء العدوان^٤. وكان المكتب الإعلامي الحكومي قد أعلن في بيان صادر عنه ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أيار (مايو) ٢٠٢١، أن إجمالي الخسائر التي تسببها العدوان الإسرائيلي المستمر، بلغ (٢٤٣,٨) مليون دولار أمريكي^٥. وهي أرقام متزايدة، وربما متضاعفة مع واقع استمرار العدوان الإسرائيلي بوتيرة متصاعدة.

فقد تعرض القطاع الزراعي لخسائر كبيرة، بسبب القصف الإسرائيلي المكثف للأراضي الزراعية، وكذلك تعرضت المزارع الحيوانية للأضرار بسبب القصف وشح الأعلاف بسبب الإغلاق. وقدرت وزارة الزراعة خسائر القطاع الزراعي الأول بحوالي ٥ مليون دولار^٦. وتمثلت الأضرار بتلف مباشر للأراضي المزروعة بالخضراوات وتدمير كلي وجزئي للبنية التحتية الزراعية (خطوط ناقلة وشبكات ري بالإضافة للآبار الزراعية وخزانات

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني: يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٢٠ (دورة تشرين أول - كانون أول، ٢٠٢٠)، أثر جائحة كورونا على سوق العمل <<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&itemID=3918>>

٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، السلطات الإسرائيلية تغلق معبر بيت حانون وبحر قطاع غزة، بيان صحفي صادر بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢١ <shorturl.at/otzC8>

٣ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الإعلامي الحكومي ١٤ مايو ٢٠٢١

٤ وزارة الزراعة (غزة)، الزراعة: الخسائر الأولية للقطاع الزراعي تزيد عن (٥مليون دولار)، <<https://moa.gov.ps/?p=7118>>

٥ وزارة الزراعة (غزة)، الزراعة: الخسائر الأولية للقطاع الزراعي تزيد عن (٢مليون دولار)، <<https://moa.gov.ps/?p=7112>>؛ وزارة الزراعة (غزة)، الزراعة تحذر من كارثة تحل بقطاع الانتاج الحيواني بسبب شح الأعلاف، <<https://moa.gov.ps/?p=7115>>

٦ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الإعلامي الحكومي ١٨ مايو ٢٠٢١

٧ نفس المرجع

نتيجة القصف الإسرائيلي أو بسبب الإغلاق الكامل الذي فرض على قطاع غزة منذ بدء العدوان. وقد تسبب العدوان في شلل شبه كامل في كثير من الخدمات الحكومية، وبخاصة خدمة الأمن والخدمات التي تقدمها المرافق القضائية (النيابة العامة والمحاكم)، وخدمات الترخيص، وبعض البلديات ومكاتب البريد. كما تسبب العدوان الإسرائيلي في تفاقم أزمة الكهرباء المستمرة منذ أكثر من عقد ونصف. وأخيراً أثر العدوان الإسرائيلي على خدمة الاتصال والإنترنت بشكل كبير، وبخاصة في بعض المناطق التي تسبب فيها القصف في تدمير شبكة الاتصالات، وبسبب قصف مقر أحد أكبر شركات تزويد خدمة الإنترنت. فيما يلي عرض لأبرز الحقائق حول تأثير الخدمات في القطاعات الثلاثة المذكورة.

١. الخدمات الحكومية:

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف (٧٣) مقراً حكومياً مختلفاً، شملت مراكز شرطة وأمن، وقطاعات خدماتية، مما الحق بها خسائر تصل إلى (٢٣) مليون دولار، وذلك ووفق ما ورد في بيان صادر عن مكتب الإعلام الحكومي في بيان صدر ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أيار (مايو) ٢٠٢١. ومن أبرز هذه المقرات والقطاعات الخدمانية مقر قيادة الشرطة وسط مدينة غزة ومقر وزارة المالية ومقر الجوازات، ومقر قيادة وزارة الداخلية والأمن الوطني في مجمع أنصار غرب مدينة غزة، ومقر الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية، في منطقة الشيخ زايد. كما أدى القصف الإسرائيلي إلى تضرر المحكمة الشرعية في غزة ودمار جزئي بمقر النيابة العامة وشرطة مكافحة المخدرات في خان يونس. كما ودمرت قوات الاحتلال مقر مبنى الترخيص التابع لوزارة النقل والمواصلات المكون من طابقين. كما ألحقت عمليات القصف أضراراً بالغة في مقر بلدية بيت لاهيا وكذلك الكراج والورشة والمركبات التابعة لها، وتضرر مقر بريد بيت لاهيا ومقر نواب محافظة شمال قطاع غزة.^٢

٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم الخامس للعدوان على غزة.. يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تصاعد

ثالثاً: تدمير البنية التحتية (الحق في التنمية)

يعاني قطاع غزة من ضعف في البنى التحتية نتيجة للحصار الإسرائيلي على القطاع وعملياته العدوانية المتكررة. وقد شهدت البنى التحتية تقدماً ملحوظاً بعد عدوان العام ٢٠١٤، حيث خصصت موارد ضخمة لتعبيد الطرق الرئيسية في قطاع غزة، كما عملت البلديات المختلفة على رصف العديد من الشوارع وإمدادها بالمياه والصرف الصحي. وجاء العدوان الإسرائيلي ليعيد القطاع إلى نقطة الصفر مرة أخرى، من خلال الاستهداف المتعمد للبنية التحتية، وبخاصة الطرق. ويقدر المكتب الإعلامي الحكومي خسائر البنى التحتية بحوالي (٢٢) مليون دولار.^١

وكانت طائرات الاحتلال الإسرائيلي قد استهدفت بسلسلة من الغارات العنيفة والمتتالية الطرق الرئيسية والشوارع الحيوية في حي الشجاعية. كما واستهدفت الطائرات بعشرات الصواريخ بشكل متفرق أجزاءً من الشوارع العامة والرئيسية والطرق الحيوية والمهمة، حيث استهدفت طائرات الاحتلال مفترق السرايا الواقع في شارع عمر المختار، ومفترق أبو خضرة، وشارع المحكمة الشرعية وسط مدينة غزة. وأطلقت طائرات الاحتلال عدة صواريخ على الطريق العامة والرئيسية الواصلة بين حي تل الهوا وحي الزيتون، والطريق المقابلة لمحطة علاء الدين ومدرسة راهبات الوردية في الشارع "٨"، واستهدفت بعشرات الصواريخ شبكة الطرق المحيطة بمجمع الشفاء الطبي. كما وتسبب القصف في تعطيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء على مناطق واسعة من قطاع غزة.^٢

رابعاً: شلل أو عجز في الخدمات الحيوية

تسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شلل بعض الخدمات الحيوية وعجز في خدمات أخرى

١ نفس المرجع

٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم الخامس للعدوان على غزة.. يتجلى إرهاب الدولة ونزوح يذكر بمشاهد النكبة، بيان صحفي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢١؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة. تدمير واسع للمنازل والبنى التحتية، مقتل ٣٣ مواطناً، بينهم ٣ أطفال و٢ نساء، وإصابة ١٠٧ مواطنين، بينهم ٢١ امرأة و٤٤ طفلاً، ارتقاع حصيلة العدوان إلى ٨٣ قتيلاً، بينهم ١٧ طفلاً و٧ نساء، و٣١٨ مصاباً، بينهم ٩٥ طفلاً و٦١ امرأة، بيان صحفي بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢١

٢. خدمات الكهرباء

أن القصف الذي استهدف برج الجوهرة في مدينة غزة أدى لتدمير معدات الشركة المزودة للإنترنت مما تسبب في فصل خدمات الإنترنت عن عشرات الآلاف من المشتركين في قطاع غزة. وتتوقع الشركة أنها لن تستطيع إعادة الخدمة في الوقت القريب، لأنها لن تستطيع تعويض الأجهزة المدمرة بسبب الإغلاق الشامل المفروض على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي^٢.

خاتمة

تدين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) بأشد العبارات استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تصعيد هجماتها الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين، واستخدام القوة التدميرية ضد المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى، بما في ذلك المنشآت الصحية، والمراكز الإعلامية، ودور العبادة، والمدارس، والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية. كما وتستكر الهيئة عجز المجتمع الدولي عن القيام بدوره القانوني والأخلاقي للعمل على وقف جرائم الحرب التي تقتربها قوات الاحتلال في قطاع غزة، وبخاصة موقف الإدارة الأمريكية التي تعمل على توفير الحصانة لقوات الاحتلال على جرائمها، واستمرار عرقلتها لإصدار بيان لمجلس الأمن، ما يشجع قوات الاحتلال على ارتكاب المزيد من جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء بشكل خاص، بل وتعتبر شريكا في اقتراح تلك الجرائم.

وبناءً على ما تقدم، تدعو الهيئة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى التدخل العاجل من أجل الوقف الفوري لجميع الأعمال الحربية العدوانية التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بشكل خاص، وفي مدينة القدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية بشكل عام.

تعتبر أزمة الكهرباء من الأزمات الأساسية والمستمرة في قطاع غزة، والتي بدأت منذ أكثر من ١٥ عاماً، وتصاعدت بعد ذلك، ومرت بفترات ذروة في أوقات مختلفة. وعادة ما تزداد هذه الأزمة في فترة تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، بسبب تدمير خطوط الكهرباء وقطع إمدادات الوقود. وقد أفادت شركة الكهرباء في قطاع غزة، في بيان صادر عنها بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢١، بأن (٤) خطوط كهرباء رئيسية قد تعطلت، بما يشكل ٤٥٪ من الكهرباء الواردة من إسرائيل، بما يساوي (٥٠) ميغاوات. كما حذرت الشركة إلى توقف وشيك لمحطة التوليد بسبب منع إدخال الوقود عبر معبر كرم أبو سالم. وأوضحت الشركة إن المتوفر الحالي من الكهرباء يقدر بحوالي (١١٠-١٢٥) ميغاوات، في حين وصل الطلب لقرابة (٤٠٠) ميغاوات. وذكر البيان أن الأزمة الحالية غير مسبوقة، وتشكل منعطفاً حاداً وخطيراً يهدد بانهايار وشيك لأغلب القطاعات الحيوية في غزة، ومن أبرزها قطاع الصحة والمياه والبيئة والصرف الصحي والخدمات العامة^١.

٣. خدمات الاتصال والإنترنت

يعاني قطاع غزة من سوء خدمات الاتصال والإنترنت بسبب القيود الإسرائيلية على تكنولوجيا المعلومات والقيود على إدخال معداتها. وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في زيادة سوء خدمة الاتصالات والإنترنت، من خلال تسبب القصف الإسرائيلي في تدمير شبكات الاتصال وسيرفرات الإنترنت. وقد ذكر مكتب الإعلام الحكومي أن خسائر قطاع الاتصالات والإنترنت قد بلغت (٦,١) مليون دولار نتيجة للعدوان على قطاع غزة^٢. وفي نفس السياق، أفادت شركة فيوجن لخدمات الإنترنت والاتصالات

العدوان الإسرائيلي على غزة . تدمير واسع للمنازل والبنى التحتية، مقتل ٣٣ مواطناً، بينهم ٣ أطفال و٢ نساء، وإصابة ١٠٧ مواطنين، بينهم ٢١ امرأة و٤٤ طفلاً ، ارتفاع حصيلة العدوان إلى ٨٣ قتيلاً، بينهم ١٧ طفلاً و٧ نساء، ٣١٨ مصاباً، بينهم ٩٥ طفلاً و٦١ امرأة، بيان صحفي بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢١؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استهداف أبراج سكنية وتدمير بيوت على رؤوس قاطنيها وكثافة الغارات في اليوم الثاني للعدوان على غزة، بيان صحفي بتاريخ ١٢ مايو

١ شركة توزيع الكهرباء (محافظة غزة)، بيان صادر عن شركة توزيع الكهرباء، بيان صحفي بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢١

٢ المكتب الاعلام الحكومي (غزة)، بيان المكتب الاعلامي الحكومي ١٤ مايو ٢٠٢١

٣ تصريح للمهندس هاني العلمي، مدير عام شركة فيوجن لخدمات الإنترنت، لبعض وكالات الأنباء في قطاع غزة، لمزيد من المعلومات <https://www.wattan.net/ar/news/340379.html>



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

توثيقات من العدوان (4)
الآثار المباشرة وغير المباشرة
للعُدوان الحربي الإسرائيلي على
الأشخاص ذوي الإعاقة
في قطاع غزة



أيار 2021

تقرير حول

ورقة عمل حول الآثار المباشرة وغير المباشرة للعدوان الحربي الإسرائيلي على الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

المقدمة

الحالي على قطاع غزة، ورصد الانتهاكات التي يتعرضون لها، وبخاصة في ظل الاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه قوات الاحتلال الحربي، وفي ظل انعدام الممرات الإنسانية التي من شأنها أن تمكن المنظمات الدولية والمحلية من تقديم الخدمات للسكان في مناطق العمليات الحربية، حيث أنه، ولغاية إعداد هذه الورقة، ومع دخول العدوان الحربي يومه الحادي عشر، فإن المؤسسات ذات العلاقة، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني محرومة من حق الوصول للضحايا وتحديد احتياجاتهم، وتقديم الخدمات اللازمة والضرورية لهم. كما ستركز الورقة على الآثار المباشرة، وغير المباشرة، لهذا العدوان الحربي المدمر على فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين هم دائماً الحلقة الأضعف في أوقات الحروب والنزاعات.

الأفراد ذوو الإعاقة في السياق الفلسطيني

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين ما نسبته ٢,١٪ من مجمل السكان موزعين بنسبة ٤٨٪ في الضفة الغربية و ٥٢٪ في قطاع غزة، وذلك استناداً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠١٧. وشكّلت الإعاقة الحركية، واستخدام الأيدي النسبة الأعلى من الإعاقات بين الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية واستخدام الأيدي (٤٧,١٠٩) فرداً، ويشكلون ما نسبته (٥١٪) من الأشخاص ذوي الإعاقة، وحوالي خمس الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بنسبة (٢٠٪)، وكانت النسب أكثر انتشاراً في قطاع غزة (٢٢٪) مقارنة بالضفة الغربية (١٧٪).

يأتي العدوان الحربي الحالي على الشعب الفلسطيني كاستمرار لغريزة التدمير والعنف المفرط التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستمراراً لضربها عرض الحائط بكل المواثيق الدولية التي تدعو لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق المدنيين العزل بالحماية في أوقات الحروب والنزاعات. وأسوة بالحروب والاعتداءات السابقة على قطاع غزة، فإن استمرار العدوان الحربي الحالي سيوقع المزيد من الضحايا في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيزيد من سوء أوضاعهم بحكم واقع الإعاقة التي يعيشونها. فخلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، بلغ عدد الشهداء من الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٣) شهيداً، منهم (٩) نساء و(١٤) من الذكور، معظمهم لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم خلال القصف الشديد على بيوت المدنيين.

واستناداً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فخلال الشهور الثمانية الأولى على انطلاق مسيرات العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، قتلت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة (٦) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة، من بينهم طفل يعاني من اضطرابات نفسية، وذلك أثناء مشاركتهم في تلك المسيرات، والتي كانت قد انطلقت بتاريخ ٣٠/٣/٢٠١٨، بمشاركة شعبية واسعة لمئات الآلاف من سكان قطاع غزة من مختلف الفئات العمرية. كما أصابت (٩٤) شخصاً بإعاقات دائمة نجمت عن بتر أطرافهم. <https://www.pchrgaza.org/ar>

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي

الإطار القانوني الخاص بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة

بعض التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة بتعدد الحواجز المادية، وحواجز التواصل وغيرها، التحديات الناجمة عن الحرب والكوارث الطبيعية، وغيرها من الحالات التي تعرّض الناس للخطر. وغالباً ما يكون من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على مساعدات لصعوبة الوصول إلى المرافق، وعدم تقديم المعلومات بطرق سهلة الفهم.

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على الآثار المباشرة، وغير المباشرة، للحرب العدوانية الحالية على الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء المبادئ التوجيهية للاستجابة الإنسانية الشاملة بالاستناد إلى تسعة معايير مرجعية متعلقة بآليات التعامل، وتلبية الاحتياجات وتسجيل الحالات، تحديد الاحتياجات، القدرة على الوصول للمعلومات، البنية التحتية وتخطيط مراكز الإيواء، القدرة على الوصول للخدمات العامة، الطعام والتغذية، العناصر والمواد غير الغذائية، برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

المعايير المرجعية لتقييم آليات تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

أولاً: جمع البيانات وتسجيل الحالات

بالرغم من أن المادة (٣١) من الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قد ضمنت تمكن الجهات ذوات العلاقة من جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالأفراد ذوي الإعاقة، فإنه لغاية الآن لم تتمكن المؤسسات والجهات ذات العلاقة من التمكن من حرية الحركة والتنقل لكي يتسنى لها جمع البيانات وتسجيل الحالات للنازحين من الأشخاص ذوي العلاقة لكي تستطيع تقديم المساعدات اللازمة لهم، وذلك في ظل غياب الممرات الإنسانية، أو وقف إطلاق النار، وعليه فلا توجد بيانات حقيقية وموثقة حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة النازحين، أو الذين تعرضوا لإصابات، مما يعمق الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص، ويزيد من صعوبة عمل المؤسسات ذوات العلاقة.

أكدت المادة (١١) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه: «تتعهد الدول الأطراف وفقاً لمسؤولياتها الواردة في القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الدولي، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية».

وقد أكد مؤتمر نيويورك المنعقد في ٢٠ أيار (مايو) ٢٠١٦، والذي عُقد قبيل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في ٢٣ و٢٤ أيار (مايو) ٢٠١٦ في اسطنبول، وضم كلا من البعثة الدولية المسيحية للمكفوفين، وهانديكات إنترناشيونال، والتحالف الدولي للإعاقة، ومفوضية النساء اللاجئات، وهيومن رايتس ووتش، على أن الأشخاص الذين يعانون من إعاقة يواجهون مخاطر إضافية، مثل الهجر والإهمال وعدم المساواة في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية، وغيرها من المساعدات خلال الصراعات والتشرد وإعادة الإعمار.

وأنه في حين تُوجد أولويات مختلفة أمام الحكومات والمانحين ووكالات الإغاثة أثناء النزاعات والكوارث الطبيعية، على هذه الجهات ضمان حقوق وقضايا ذوي الإعاقة في جهود الإغاثة، وهو أحد جوانب تعزيز وتأييد «ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني»، والذي يتضمن المبادئ التوجيهية للاستجابة الإنسانية الشاملة. وأكدت أيضاً على أن «على القادة المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ترجمة الالتزامات على الورق إلى عمل على أرض الواقع، لضمان حصول أكثر الناس تهميشاً (ذوي الإعاقة) على المساعدات التي يحتاجونها، وأن يتمتعوا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين. وتضمن هذه الالتزامات عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يكونوا جزءاً من التخطيط لاستجابة شاملة أثناء الأزمات».

وأكد المجتمعون على أنه، في حين يحتاج كثير من الناس المتضررين من الأزمات إلى المساعدة، أكثر من يتعرض للخطر هم ذوو الإعاقة. وعدّد المجتمعون

ثانياً: تحديد الاحتياجات

على الوصول للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ومراكز الإيواء، مما سيحد من مشاركتهم الكاملة في كل مجالات الحياة، هذا بالإضافة إلى أن المدارس التي تستخدم كمراكز إيواء هي بالأصل لا تلبى الحد الأدنى من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة مع غياب المراعاة لاحتياجاتهم وخصوصيتهم خلال عمليات الإخلاء والإيواء، وعدم أخذ الحد الأدنى لمعايير المواءمة لاحتياجاتهم بالاعتبار عند اختيار مراكز الإيواء، بحيث تضمن الأمن والسلامة وتحميهم من خطر الإصابات والحوادث. (الرمبات، الشبابيك، الأبواب، ممرات المشي).

خامساً: القدرة على الوصول للخدمات العامة

يعتبر الوصول للخدمات العامة من أهم التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الحروب والطوارئ، حيث أنه ومع ازدياد الضغوط الميدانية على الجهات المقدمة لخدمات الإغاثة، وتركيزها على تقديم الخدمات التي تتعلق بقدرة الضحايا على البقاء، فإنه تتراجع الاهتمامات باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل افتقار مراكز الإيواء للعاملين المدربين وذوي الخبرة باحتياجات ذوي الإعاقة، مما ينعكس على عدم تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص متساوية مع الآخرين في الوصول للخدمات المتوفرة في مراكز الإيواء، في ظل قصور في مواءمة هذه المراكز لخصوصية هؤلاء الأفراد، مثل المبنى، الرمبات، الدرابزين، الأبواب الواسعة لاستخدام الكرسي المتحرك، ومعدات النوم من فرشاة وأسرة ومن حيث المراحيض والحمامات والمواد الغذائية وغير الغذائية والنقاط الطبية، ونقص الاحتياجات الضرورية والمواد المساعدة التي يحتاجونها، وعدم المحافظة على خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصاً النساء منهم، حيث عدم قدرتهن على الوصول السهل للمراحيض والحمامات والمياه النظيفة، وبخاصة النساء محدودات الحركة.

سادساً: القدرة على الوصول للطعام والتغذية

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والتغذية الصحية المناسبة لهم، حيث أن الكثير منهم يحتاجون لتغذية خاصة، ولديهم حساسية من بعض أنواع الأغذية. وتتفاقم

عادة ما يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من نقص حاد في الأدوات المساعدة في أوقات الحروب والأزمات، حيث أنهم يضطرون للتخلي عن أدواتهم المساعدة، وبخاصة لذوي الإعاقات الحركية في أوقات الإخلاء للبيوت التي تُدمر، أو أوقات النزوح من أماكن سكنهم، حيث يضطرون لترك الكراسي المتحركة والكراسي الكهربائية والتي يصعب حملها، وعادة ما يلجأون إلى بيوت الأقارب أو المدارس، والتي لا تكون بالعادة موائمة لهم، حيث أنه لا يوجد ملاجئ في قطاع غزة ومراكز الإيواء هي بالأصل مدارس لا تلبى الحد الأدنى لاحتياجاتهم، هذا بالإضافة إلى أن ذوي الإعاقة السمعية يضطرون ويحتاجون لتغيير سماعات الأذن التي تتعطل نتيجة الأصوات العالية التي تنتج عن الانفجارات، وبالتالي فإنهم يكونون منفصلين عن محيطهم بسبب تعطل أدواتهم المساعدة أو عدم توفرها، مع العلم بأن المدة الزمنية التي يمنحها جيش الاحتلال الإسرائيلي لإخلاء السكان من البيوت التي يقرر قصفها ليست كافية لكي يتسنى للأشخاص ذوي الإعاقة من الإخلاء أو تجهيز ما يلزم من أدوات مساعدة. هذا فضلاً عن قيام تلك القوات في قصف عشرات المنازل السكنية دون إنذار ساكنيها.

ثالثاً: القدرة على الوصول للمعلومات

يحرّم الأشخاص ذوو الإعاقة من حقهم في الوصول للمعلومات المهمة لهم في ظروف الحرب القاسية، والتي تؤثر على حياتهم، حيث غياب المعلومات الخاصة بإجراءات الإغاثة الطارئة التي ستقدم لهم، والحلول الممكنة لمشاكلهم واحتياجاتهم، وغياب الآليات المناسبة لتوصيل المعلومات لهم، سواءً بلغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، أو بلغة (بريل) للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، أو بلغة بسيطة ومفهومة لذوي الإعاقة العقلية أو صعوبات التعلم، وهذا حق ضمنته المادة (٩/أ) من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: البنية التحتية وتخطيط مراكز الإيواء

يأتي هذا العدوان على قطاع غزة في ظل تدمير ممنهج للبنية التحتية لقطاع غزة، مما سيفاقم مشاكل الأشخاص ذوي الإعاقة، ويحد من قدرتهم

تاسعاً: إجراءات الحماية للنساء ذوات الإعاقة

في كثير من الحالات فإن مراكز الإيواء كانت تشكل خطراً حقيقياً على الأشخاص ذوي الإعاقة، فالمباني لم تكن موائمة، الحمامات ليست صحية، وكميات المياه لا تكفي، واحتمال ظهور الأمراض وارد جداً وبخاصة في ظل جائحة كورونا، وفي ظل قلة النظافة وقلة المياه، وعدم مراعاة خصوصية النساء في الطعام، وغياب الدعم النفسي، ونقص الأدوات المساعدة والسماعات وبطاريات السماعات لذوي الإعاقة السمعية، ونقص كميات الحفظات والمواد غير الغذائية، وتعرضهن للتمييز والعنف اللفظي، ونقص الاهتمام بكبار السن من ذوي الإعاقة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات النساء الصحية والنفسية وزيادة حدة الإعاقة.

التوصيات

١. ضرورة وجود خريطة لكافة أماكن تواجد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، تحدد فيها أماكن السكن ووسائل الاتصال بهم والأماكن المناسبة لتجمعهم خلال الحروب والأزمات.
٢. ضرورة تخصيص أماكن موائمة للأفراد ذوي الإعاقة حتى لا تتكرر هذه التحديات في المستقبل.
٣. الضغط باتجاه أن تشترط مواءمة كل البيوت والشوارع والمدارس التي سيتم إعمارها وبنائها في المستقبل، وبخاصة أن السبب الرئيسي للكثير من الإصابات والاستشهاد التي حدثت خلال عدوان ٢٠١٤ كانت بسبب عدم مواءمة البيوت والشوارع ومراكز الإيواء من مدارس.
٤. ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة والجهات الدولية التي تعمل في أوقات الحروب والوزارات الحكومية المعنية لتحديد مهام كل طرف حتى يتم تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم انتهاك حقوقهم.
٥. ضرورة توفير احتياطي من الأدوات المساعدة والمواد غير الغذائية لاستخدامها في حالات

المشكلة في ظل عدم قدرتهم على المشاركة في تصميم النظام الغذائي في مراكز الإيواء، وصعوبة الوصول لنقاط التوزيع بسهولة حيث أن إعاقتهم تمنعهم من المزاومة على الغذاء في ظل غياب نظام توزيع يضمن إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الغذاء، وافتقار مراكز الإيواء لنظام تغذية وغذاء يحترم احتياجات وخصوصية التغذية للأفراد ذوي الإعاقة.

سابعاً: العناصر والمواد غير الغذائية

عادة ما يحرم الأشخاص ذوو الإعاقة من الحصول على فرص متكافئة للحصول على المواد غير الغذائية، (الأدوية، العلاج، والدعم النفسي)، وبخاصة في ظل ظروف تفتقر لنظام صحي يضمن حصولهم على الرعاية الصحية وقت الحاجة، والذي من شأنه أن يفاقم مشكلاتهم الصحية والنفسية في ظل النقص الحاد في هذه المواد في أوقات الحروب، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى انتشار الأمراض داخل مراكز الإيواء، ويؤدي إلى زيادة نسبة التقرحات لدى الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. يتزامن هذا مع خطورة الخروج من المراكز للذهاب للعيادات الصحية على حياتهم، مع نقص في أدواتهم المساعدة مما يعقد فرصهم للوصول إلى الخدمات الصحية بطريقة عادلة.

ثامناً: برامج الدعم النفسي والاجتماعي

يعاني الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة من الهشاشة النفسية، وتزداد هذه المشكلة في أوقات الحروب، حيث يسيطر عليهم الخوف من أن يتركوا لوحدهم، أو أن يتم التخلي عنهم، مما يزيد من حدة الضغوط النفسية التي يتعرضون لها، حيث أن الإعاقة تعيق وصولهم للمعلومات المهمة في الوقت المناسب، وذلك في ظل انشغال المحيطين بهم في الصعوبات التي تسببها الحرب، وصعوبة وصول مقدمي خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم في ظل الحرب، وعدم كفاية مقدمي الخدمات في مراكز الإيواء، وعدم قدرة الأهالي على تقديم المساعدات النفسية لهم، هذا بغض النظر عن احتياج الأهالي لهذه الخدمات في ظروف الحرب. كل هذا يفاقم مشكلاتهم ويحد من قدرتهم على التغلب على احتياجاتهم النفسية خلال الحرب.

والاستفادة من دروسها باتجاه تطوير خطط تدخل مستقبلية.

٩. تدريب الطواقم العاملة في مراكز الإيواء على مهارات وآليات التدخل والعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة للحد من الانتهاكات التي واجهتهم في المستقبل.

١٠. العمل على إنشاء فرق طوارئ من أفراد مدربين، والعمل على تجميع قاعدة بيانات لأنواع الإعاقات كذلك حسب المنطقة الجغرافية.

١١. تعزيز التشبيك وبناء الثقة بين المؤسسات الدولية والمحلية لتسهيل عمليات التدخل وتبادل المعلومات في المستقبل، وذلك في ظل غياب العمل المشترك.

ضرورة العمل مع كافة الجهات المعنية لزيادة وعيهم باحتياجات وخصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على ضمان توفر هذه الاحتياجات في المستقبل.

الطوارئ، حيث أن المؤسسات ذات العلاقة غالباً لا يكون لديها الحد الأدنى الذي يكفي لعمليات إغاثة سريعة مما ينعكس على غيابها عن الميدان، والذي سيؤدي إلى انتهاكات خطيرة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦. ضرورة العمل على تدريب الأهالي على آليات التدخل والتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات الإيواء والإخلاء خلال الحروب والأزمات.

٧. العمل على تعزيز الشبكات الداخلية بين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز التشبيك بينهم، حيث تظهر العديد من الدراسات أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون باستمرار على الاطمئنان على بعضهم البعض، ويعتبرون من أهم مصادر المعلومات لبعضهم.

٨. ضرورة دراسة نتائج تجربة الحرب





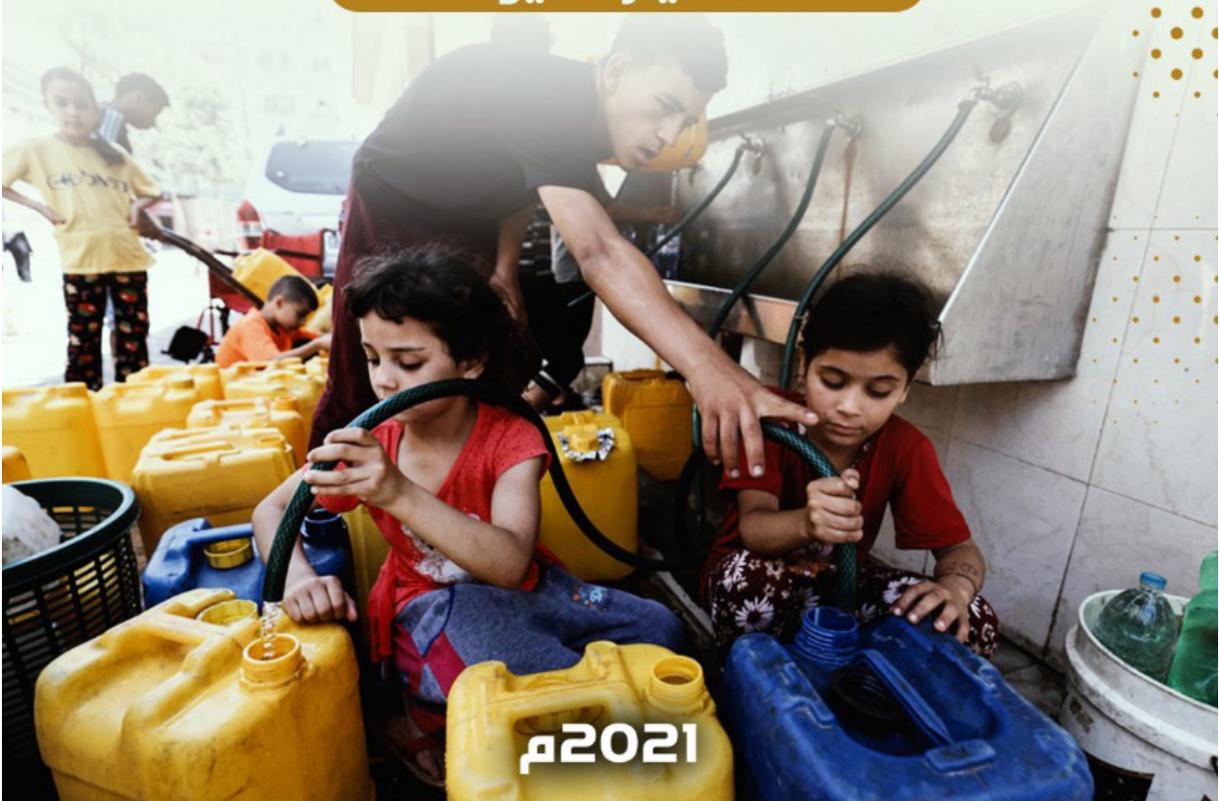
الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"

توثيقات من العدوان (5)

تقرير

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي في القطاع

10 - 20 أيار/مايو 2021



2021م

تقرير خاص

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي

مقدمة:

واقع الحق في المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان على قطاع غزة، ويستعرض واقع خدمات المياه والصرف الصحي كأزمات متراكمة سببها الاحتلال والحصار، وكيفية مصادرة العدوان الإسرائيلي حق الفلسطينيين بالمياه والصرف الصحي من خلال الانتهاكات التي مارستها قوات الاحتلال للمساس بهذا الحق. ويخلص التقرير إلى عدة نتائج وتوصيات.

أولاً: الحق في المياه في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني الدولي

يستمد حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي من الحق في مستوى معيشي لائق، ويرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، فضلاً عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية^١.

ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في المياه من خلال مجموعة واسعة من الوثائق الدولية التي تمنح كل فرد الحق في الحصول على كمية من المياه كافية ومأمونة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية. وتحدد المادة (١١/١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدداً من الحقوق الناشئة عن إعمال الحق في مستوى معيشي كافٍ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لإعمال ذلك الحق، بما في ذلك «... ما يفي

عمدت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها الأخير والمستمر على قطاع غزة، والذي بدأ مساء يوم الإثنين الموافق ١٠ أيار/مايو ٢٠٢١، إلى استهداف قطاع المياه والصرف الصحي المتدهور أصلاً بسبب الحصار المفروض على القطاع منذ ١٥ عاماً على التوالي. أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المياه والصرف الصحي وانتهاك حق سكان القطاع في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، لا سيما مع إعلان سلطات الاحتلال في اليوم نفسه عن قرارها بإغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري جنوب شرقي محافظة رفح. يجري ذلك في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق سكان قطاع غزة، الأمر الذي يحول دون إدخال احتياجات قطاع المياه والصرف الصحي، ومنها الوقود المشغّل لمحطة توليد الكهرباء. يضاف إلى ذلك، تفشي وباء كورونا الذي يتطلب توفير خدمات المياه والصرف الصحي بالشكل الذي يحد من انتشاره، وبخاصة مع استمرار نزوح عشرات الآلاف من السكان عن منازلهم قسراً، حيث جرى فتح مراكز إيواء لاستيعابهم دون توفر الإمكانيات المناسبة لذلك حتى إعداد هذا التقرير.

في هذا التقرير، تسلط الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) الضوء على الحق في المياه في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المعايير المطلوبة لإعمال هذا الحق كالتوافر والتنوعية وإمكانية الوصول. كما ويسلط التقرير الضوء على

١ مجموعة أدوات الحق في المياه والصرف الصحي، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، <https://www.ohchr.org/AR/Issues/ESCR/Pages/Water.aspx>

(٢/١) من العهد التي تنص على أنه لا يجوز حرمان شعب «من وسيلة عيشه». كما يرتبط الحق في الماء بجملة من الحقوق المجسّدة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وأهمها الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.^٢

وينبغي أن تكون طريقة إعمال الحق في الماء مستدامة، تضمن إمكانية إعمال ذلك الحق للأجيال الحالية والمقبلة. ولإعمال الحق في الماء فإنه يتطلب توفر المعايير التالية:

١. التوافر: ينبغي أن يكون إمداد الماء لكل شخص كافياً ومستمرّاً للاستخدامات الشخصية والمنزلية، وينبغي أن تتمشى كمية الماء المتوفر لكل شخص مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، وقد يحتاج بعض الأفراد والمجموعات أيضاً إلى كميات إضافية من الماء بسبب الظروف الصحية والمناخية وظروف العمل.

٢. النوعية: ينبغي أن يكون الماء اللازم لكل من الاستخدامات الشخصية أو المنزلية آموناً وغير ملوث.

٣. إمكانية الوصول: ينبغي أن يكون الماء ومرافقه وخدماته متوفرةً للجميع دون تمييز بمن فيهم أكثر الفئات ضعفاً أو تهميشاً بين السكان، وأن يكون الحصول على الماء ميسوراً ودون التعرض للخطر، بالإضافة لإتاحة التماس المعلومات المتعلقة بقضايا الماء والحصول عليها ونقلها.^٣

كما يكفل القانون الدولي الإنساني الحقوق المائية للشعوب تحت الاحتلال، ويضع مسؤولية قانونية على كيان الاحتلال لإعمال تلك الحقوق، حيث تعد دولة الاحتلال مسؤولة عن رفاه السكان المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وتنص المادة (٥٦) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، على وجوب قيام دولة الاحتلال بالعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها للحفاظ على الصحة العامة والشروط الصحية العامة في الأرض المحتلة، وهذا يتطلب بشكل أساسي توفير خدمات

بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى». ويشير استخدام عبارة «بما في ذلك» إلى أن قائمة الحقوق هذه لا يراد منها أن تكون حصرية. وبالطبع فإن الحق في الماء يقع ضمن فئة الضمانات الأساسية لتأمين مستوى معيشي كاف، نظراً إلى أنه واحد من أهم الشروط الأساسية للبقاء. كما أن الحق في الماء هو حق لا يمكن فصله عن الحق في أعلى مستوى من الصحة الجسمية يمكن بلوغه، وعليه فقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناءً على نص المادة (٢/١٢/ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اتخاذ خطوات غير تمييزية لدرء المخاطر الصحية الناجمة عن كون المياه غير مأمونة وسامة. فعلى سبيل المثال، يتعين على الدول الأطراف أن تكفل حماية الموارد المائية الطبيعية من التلوث بسبب المواد الضارة والجراثيم الممرضة. وبالمثل، يتعين على الدول أن تراعى وتكافح الحالات التي تشكل فيها النظم الإيكولوجية المائية مؤثلاً لنقلات الأمراض أينما شكّلت خطراً على بيئات معيشة الإنسان.^٤

ويرتبط الحق في الماء أيضاً بحق الشعوب في التمتع الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (٢/١)، على أنه: «لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية...»^٥

وفي السياق ذاته، تشير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أهمية ضمان الوصول إلى موارد المياه على نحو مستدام لأغراض الزراعة، بغية إعمال الحق في الغذاء الكافي، ومراعاة للواجب المنصوص عليه في المادة

١ أنظر، التعليق العام رقم ١٥: الحق في الماء (المادتان ١١ و١٢ من العهد)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والعشرون (٢٠٠٢).

٢ العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتماداً وعرضاً للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون أول/ديسمبر ١٩٦٦، تاريخ بدء نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦، وفقاً لأحكام المادة ٧٩. وتاريخ نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٣ كانون ثاني/يناير ١٩٧٦ وفقاً للمادة ٢٧.

٣ التعليق العام رقم ١٥: الحق في الماء، مرجع سابق.
٤ المرجع السابق.

جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، بحظرها استهداف أو تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها دون الضرورة الحربية،^٥ ومخالفة ذلك يمثل انتهاكا جسيماً يقع ضمن جرائم الحرب.^٦ وهناك أيضاً أحكام أخرى تؤيد هذه القاعدة، مثل مصادرة الملكية الخاصة^٧ وحظر السلب.^٨

كما يُقيد القانون الدولي الإنساني حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال، لذلك يحظر صراحة تجويع المدنيين كوسيلة للحرب أو القتال في أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وهذا يتبعه حظر مهاجمة أو تدمير أو نزع أو إتلاف الأغراض التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المواد الغذائية والحاصلات الزراعية والماشية والمنشآت والإمدادات الخاصة بمياه الشرب وأعمال الري، عندما يكون الغرض من هذه الأفعال هو التجويع أم لحملهم على النزوح أم لأي باءت آخر.^٩

وفي إطار أهمية الماء كعنصر لا غنى عنه لضمان حياة الأشخاص المحميين، فقد ألزم القانون الدولي الإنساني الدولة الحاجزة بأن تزود أسرى الحرب الذين يتم إجلاؤهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام وبالملاص والرعاية الطبية اللازمة.^{١٠} والالتزام ذاته ينطبق في حالة نقل أسرى الحرب،^{١١} وفي حالة نقل المعتقلين.^{١٢} كما أن ماء الشرب هو أيضاً موضع فقرة منفصلة من مادة مشتركة بين الاتفاقيتين، ومخصصة لتغذية أسرى الحرب

المياه والصرف الصحي. كما تؤكد المادة (٣) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ على معاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية وفي جميع الأحوال معاملة إنسانية، وهذا يتطلب تزويدهم أو السماح بتأمين الضروريات لبقائهم على قيد الحياة، بما فيها توفير المواد الغذائية والإمدادات الطبية والمأوى، والحصول على مياه الشرب النظيفة والأمنة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية.

ويكفل القانون الدولي الإنساني حماية الموارد المائية، حيث يمكن أن يكون الماء جزءاً من الملكية العامة أو الملكية الخاصة، وكونه من الأعيان المدنية فهو محمي وفقاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يعتبر التمييز من قبل أطراف النزاعات المسلحة وفي الأوقات كافة بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية أحد مبادئه الأساسية، وبالتالي حصر الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط، وهذا بدوره يشكل نوعاً من الحماية لهذا المورد. كما أن مبدأ التناسب يحظر الهجوم الذي يتوقع منه التسبب بخسائر مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية، وذلك في حالة وجود الضرورة العسكرية، وتناسب الخسائر التي تلحق بالممتلكات المدنية، مع المزايا العسكرية التي يمكن الحصول عليها من الهجوم.^٢ عليه يحظر استهداف مرافق الإمداد بالماء الصالح للشرب، ونظم الري أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها غير صالحة للاستعمال.^٣

في السياق ذاته، يأتي حظر لائحة لاهاي لاستهداف الممتلكات بالتدمير أو المصادرة ما لم تكن ضرورة حربية لذلك،^٤ وهذا ما تؤكدته اتفاقية

١ أنظر، العدوان الإسرائيلي يستهدف قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، ورقة حقائق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين، ٢٠١٤.

٢ أقرت لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام ١٩٠٧ بموجب المادة (٢٢) هذا المبدأ والتي نصت على أنه «ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو». وجاءت أحكام البروتوكولين الإضافيين للعام ١٩٧٧ الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع، لتعزيز كفاءة واحترام مبدأ التناسب في جميع العمليات العسكرية منعا لمعاناة المدنيين التي لا ضرورة لها، أنظر المادة (٥١،٥٢) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧.

٣ جيلينا بليك، حق الحصول على الطعام أثناء حالات النزاع المسلح: الإطار القانوني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٤٤، ٢٠٠١/١٢/٣١.

٤ «تدمير ممتلكات العدو أو حجزها، إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتماً هذا التدمير أو الحجز»، المادة (٢٣/ز) من لائحة لاهاي المتعلقة

بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام ١٩٠٧.

٥ المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة.

٦ المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة.

٧ المادة (٤٦) من لائحة لاهاي.

٨ المادتان (٢٨)، و (٤٧) من لائحة لاهاي والمادة (٣٣) (٢) من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة (٤) (٢) (ز) من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧.

٩ المادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، والمادة (١٤) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧.

١٠ المادة ٢/٢٠ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب، المعقود في جنيف خلال الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تاريخ بدء النفاذ: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ وفقاً لأحكام المادة ١١٨.

١١ المادة ٣/٤٦ من اتفاقية جنيف الثالثة.

١٢ المادة ١٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة.

والمعتقلين المدنيين^١.

على قطاع غزة في زيادة معدلات تلوث مياه غزة، من خلال تدمير البنية التحتية لقطاع المياه، ومنع إدخال المعدات لصيانة شبكات مياه الصرف الصحي المتهاكلة، ومحطات معالجة المياه العادمة، إضافة إلى تقييد إنشاء محطات جديدة.

٤. يعوق الحصار الإسرائيلي تنفيذ مشاريع تحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في غزة، ويفاقم بذلك معدل استنزاف الخزان الجوفي، وارتفاع معدل تلوث المياه في القطاع^٤.
٥. فاقم حصار قطاع غزة، ومنع إدخال إمدادات الوقود المتكرر من جانب الاحتلال، وتعميق أزمة الكهرباء في ظل جائحة كورونا من أزمة البلديات، وأربك جدول توزيع المياه وحرمت مناطق واسعة، وبخاصة الأحياء الفقيرة، من الحق في الحصول على حاجتهم من المياه بكمية كافية^٥.
٦. ينعكس انقطاع التيار الكهربائي ومنع إمداد الوقود المتكرر سلباً على تشغيل وإنتاج محطات تحلية المياه، وبالتالي على كمية المياه الصالحة للشرب التي يحصل عليها سكان قطاع غزة.
٧. تغطي شبكات الصرف الصحي نحو (٦٠٪) من المساكن في قطاع غزة، ويعتمد (٤٠٪) على الحفر الامتصاصية التي ترشح إلى المياه الجوفية.
٨. يذهب حوالي (٨٠٪) من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر، بما يزيد على (١٢٠) ألف متر مكعب يومياً، يتسرب نحو (٢٠٪) منها إلى خزان المياه الجوفي. وتنفوق مستويات تصريف مياه الصرف الصحي في بحر غزة ضعفي المستويات الموصى بها عالمياً^٦.

ثانياً: واقع الحق في المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان على قطاع غزة

تسبب العدوان الحربي الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ مساء يوم الاثنين الموافق ١٠ أيار (مايو) ٢٠٢١ بتفاقم أزمة خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لسكان قطاع غزة، لا سيما مع الحصار المشدد المفروض على القطاع منذ ١٥ عاماً على التوالي، وفي ضوء إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري، الذي يتم من خلاله إدخال احتياجات قطاع المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تفشي وباء كورونا الذي يتطلب توفير خدمات المياه والصرف الصحي بالشكل الذي يحد من انتشار هذا الوباء.

خدمات المياه والصرف الصحي أزمات متراكمة سببها الاحتلال والحصار

يعاني سكان قطاع غزة من تدهور في خدمات المياه والصرف الصحي، بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحصارها المشدد منذ ١٥ عاماً، وهذه مؤشرات عامة توضح ذلك:

١. بلغت حصة سكان قطاع غزة من مياه الحوض الساحلي المصدر الوحيد للمياه (١٨٪) فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين (٨٢٪)^٢.
٢. حضرت سلطات الاحتلال (٢٦) بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين القطاع وكيان الاحتلال الإسرائيلي، في محاولة منها لمنع أو تقليص كميات المياه المناسبة طبيعياً إلى خزان قطاع غزة الجوفي. وأقامت سلطات الاحتلال سدوداً صغيرة لحجز المياه السطحية التي تتساب عبر الأودية إلى قطاع غزة، وبخاصة وادي غزة^٣.
٣. ساهم الحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر

٤ خلود أبو نمر، ونور الكلوت، مشكلة تلوث المياه في قطاع غزة وآثارها على السكان، ورقة حقائق، ضمن إنتاج المشاركين/ات الدورة الثالثة ٢٠٢٠ في برنامج "تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني" المنفذ من مركز مسارات بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد فلسطين <https://www.masarat.ps/article/5579/>

٥ لمزيد من المعلومات، انظر «أزمة انقطاع مياه الشرب في ظل تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة»، ورقة حقائق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين، ٢٠٢٠.

٦ خلود أبو نمر، ونور الكلوت، مشكلة تلوث المياه في قطاع غزة وآثارها على السكان، مرجع سابق.

١ المادتان ٢٦ (٣) و٨٩ (٣) من اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة على التوالي.

٢ انظر، سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية: تقييد لحقوق الفلسطينيين المائية، ورقة موقف، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٢، غزة. <http://www.mezan.org/uploads/files/13812.pdf>

٣ ماجد غنام، خير مائي، مقابلة أجراها الباحث، غزة، فلسطين، ٢٠٢١/٥/١٦.

٩. تعد مياه الشرب بالنسبة لكثير من العائلات الفلسطينية في قطاع غزة مياهاً باهظة الثمن ولا يمكن الحصول عليها، ويُعزى ذلك إلى انعدام القوة الشرائية لتعبئة خزانات المياه المنزلية، أو شراء الزجاجات المعبئة نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع مستويات الفقر بين السكان، فيلجأ الكثيرون إلى استخدام مياه الصنبور حال توفرها. كما أن شح المياه يعني عدم القدرة على اتخاذ تدابير السلامة والوقاية الأساسية كالغسل المتكرر لليدين للحماية من جائحة فيروس كورونا^١.
١٠. أكثر من (٩٧٪) من مياه الشرب في قطاع غزة لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية التي وضعتها لتكون صالحة للشرب، حيث بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة (١٨٧,٦) مليون متر مكعب خلال العام ٢٠١٩، وتعتبر هذه الكمية ضحاً جائراً، حيث يجب ألا تتجاوز (٥٠-٦٠) مليون متر مكعب في السنة. الأمر الذي أدى إلى نضوب مخزون المياه إلى ما دون مستوى (١٩) متراً تحت مستوى سطح البحر، كما أدى إلى تداخلها مع مياه البحر، وترشح مياه الصرف الصحي إلى الخزان^٢. وتشير الإحصاءات التالية إلى طبيعة التلوث في مياه القطاع:
- تصل نسبة الكلوريد في بعض الآبار إلى حوالي (٨٠٠٠) ملجم/ لتر، فيما تبلغ النسبة المسموح بها وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (٢٥٠) ملجم/ لتر.
 - يرتفع تركيز النترات في بعض الآبار إلى (٥٠٠) ملجم/ لتر، فيما تصل أقصى نسبة مسموح بها وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية إلى (٥٠) ملجم/ لتر^٣.
١١. يعد معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً حسب معايير منظمة الصحة العالمية وهو (١٠٠) لتر في اليوم، وذلك نتيجة للسيطرة الإسرائيلية على أكثر من (٨٥٪) من المصادر المائية الفلسطينية. فقد بلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في قطاع غزة (٧٧) لتراً، وبأخذ نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة تصل إلى (٤, ٢٢) لتراً فقط في اليوم^٤.
١٢. يحصل نحو (٢٥٪) فقط من سكان قطاع غزة على المياه في منازلهم لفترة تصل إلى (٧) ساعات يومياً، بينما يحصل (٦٥٪) منهم عليها لمدة (٧) ساعات كل يومين، و(١٠٪) كل ثلاثة أيام^٥، ويرجع هذا للنقص الحاد في كمية المياه المتوفرة. كما يحول انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، ولساعات طويلة، من انتظام وصول المياه للسكان، وبخاصة في المساكن متعددة الطبقات.

العدوان الإسرائيلي يصادر حق الفلسطينيين بالمياه والصرف الصحي

تسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير البنية التحتية وأنظمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، حيث أدى العدوان المتزامن مع إغلاق معبر كرم أبو سالم المخصص لنقل السلع والبضائع، واحتياجات القطاعات المختلفة ومنها قطاع المياه والصرف الصحي، إلى ما يلي:

- ٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، مرجع سابق.
- ٥ خلود أبو نمر، ونور الكحلوت، مشكلة تلوث المياه في قطاع غزة وآثارها على السكان، مرجع سابق.

١ بمناسبة اليوم العالمي للمياه وضع المياه في قطاع غزة مؤسفة ونطالب بحماية حق الفلسطينيين في الماء وإعمال المساءلة عن الانتهاكات ذات الصلة، بيان صحفي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين، <http://www.mezan.org/post/31503/%2021/3/22>

٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي ٢٢/٠٣/٢٠٢١ <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3943>

٣ أحمد هشام حلس، رئيس المعهد الوطني للبيئة والتنمية - فلسطين، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ ١٦/٥/٢٠٢١.

للمواطنين بسبب تدني إنتاجها من المياه المحلاة وعدم قدرتها على التوزيع، بل أن تلك المحطات مهددة بالتوقف في حال استمرت أزمة انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود.

٣. العجز الشديد في توفير المياه لأغراض الشرب والنظافة الشخصية للنازحين وعددهم (٤٨,٠٠٠) إلى (٥٨,٠٠٠) من المدارس التابعة للوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، والأعداد في تزايد مستمر^٢ وهذا من شأنه أن يفاقم من انتشار الأمراض المعدية بين النازحين سيما في ظل جائحة كورونا.

٤. النقص الحاد في تزويد سكان قطاع غزة بالمياه والمقدر بحوالي (٤٠٪)، والذي سيتفاقم مع استمرار العدوان الإسرائيلي.

٥. توقف عمل عدد كبير من الآبار الرئيسية بسبب الدمار الكبير لخطوط المياه الرئيسية، وقطع خطوط الكهرباء المغذية لها، وقصف خط المياه الرئيسي المغذي لمدينة غزة من خزان المنطار، وتعطل تشغيل غالبية آبار المياه في معظم محافظات القطاع.

٦. توقف تشغيل محطة المعالجة في شمال غزة نتيجة لاستهداف خط الصرف الصحي الرئيسي، والذي تم على إثره تحويل المياه العادمة إلى الأحواض العشوائية بجوار محطة مجاري بيت لاهيا القديمة، الأمر الذي بات يهدد بفرق أكثر من (١٠) آلاف مواطن يقطنون شرقي بلدة بيت لاهيا وجنوبي قرية أم النصر.

٧. تدمير جزء من خط المجاري الرئيسي في خانينوس، مما أدى إلى إعادة تدفق مياه الصرف الصحي إلى البحر، وتلوث مياهه بشكل كبير، علماً أنه يتم حالياً تشغيل محطات المعالجة عن بعد في كل من خانينوس وشرقي البريج، والتي سيتوقف أيضاً العمل بها تماماً

٢ هجمات قوات الاحتلال التي تستهدف المدنيين تجبر عشرات الآلاف على النزوح من منازلهم الميزان يطالب بوقف العدوان ورعاية السكان المهجرين قسرياً حتى العودة لمنازلهم، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة <http://mezan.org/post/31963>

١. توقف عملية ضخ السولار الصناعي إلى محطة توليد التيار الكهربائي نتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم، مما أدى إلى خفض الطاقة الكهربائية المولدة، ويهددها بالتوقف كلياً خلال الفترة الوجيزة القادمة ما لم يتم استئناف دخول الوقود إليها^١. يزيد هذا، وفي ظل شح الوقود المتوفر للبلديات واللازم لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية، من كارثية الأوضاع المتردية، ويؤثر على الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين حيث يؤدي إلى:

- عدم القدرة على تشغيل آبار المياه وبالتالي توقف أو ضعف في تزويد السكان بالمياه، حتى في حال تم ضخ المياه إلى منازل المواطنين فلن يستطيعوا إيصالها لطبقاتهم العليا بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

- توقف محطات التحلية عن إنتاج المياه المحلاة للمواطنين.

- توقف محطات ضخ مياه الصرف الصحي، والذي يعني طفحها إلى الشوارع وما يحمله ذلك من إمكانية كبيرة لحدوث مكاره صحية لا حصر لها، علاوة على تلويثها للخزان الجوفي.

- توقف معالجة مياه الصرف الصحي وضخها للبحر بدون معالجة.

٢. تقليل محطات التحلية الخاصة بتوزيع المياه

١ تصل كمية الطاقة الكهربائية المتوفرة في قطاع غزة إلى (٩٦) ميغا وات، في الوقت الذي يحتاج فيه إلى (٤٠٠) ميغا وات من الطاقة لتلبية احتياجات السكان على مدار الساعة، ليرتفع بذلك العجز في الطاقة الكهربائية إلى ما نسبته (٧٦٪) في القطاع. وتسبب العدوان في تشوش جدول توزيع التيار الكهربائي على منازل المواطنين في محافظات غزة، وأصبح (٤-٣) ساعات وصل مقابل (٢٠) ساعة قطع، بينما لم تتمكن طواقم شركة توزيع الكهرباء من إعادة توصيل التيار لبعض الأحياء والمناطق منذ أيام، لصعوبة وصولهم وإصلاح الشبكات ما تسبب في الانقطاع الدائم للتيار عن مناطق سكنية واسعة. هذا وتعطلت (٦) خطوط رئيسية للكهرباء نتيجة للعدوان المتواصل على قطاع غزة، تغذي القطاع من داخل الخط الأخضر، هي خطوط: (بغداد، القبة، الشعف، تغذي محافظة غزة. خط F7، ويفذي المحافظة الوسطى، خط F11، ويفذي محافظة خانينوس. وخط F9، ويفذي محافظة رفح)، ويصل إجمالي قدرة تلك الخطوط إلى حوالي (٧٥) ميغاوات. بالإضافة إلى خط (J10) الناقل للكهرباء داخلياً من محطة توليد كهرباء غزة إلى محافظتي غزة والشمال، وقدرته (١٠) ميغاوات. ولم يسمح حتى اللحظة للطواقم الفنية الفلسطينية والإسرائيلية بإصلاحها بسبب إعلان قوات الاحتلال المناطق المحاذية للسياج الفاصل مناطق عسكرية مغلقة. انظر، الميزان يحذّر من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة العجز في الطاقة الكهربائية يرتفع إلى (٧٦٪) في ظل استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لشبكات الكهرباء، بيان صحفي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، <http://www.mezan.org/post/31867> ٢٠٢١ /٥/١٦

جاء القصف. ويؤدي تدمير خطوط الصرف الصحي إلى تدفق مياه الصرف الصحي إلى الشوارع واختلاطها بالمياه الخاصة بالاستهلاك الآدمي، الأمر الذي له بالغ الأثر على صحة السكان.

١٤. تدمير جزئي لحوضين لتجميع مياه الأمطار.

١٥. تدمير كلي لخطوط تصريف المياه بواقع (١٢٠٠) متر طولي.^٢

خلاصة وتوصيات:

يشير واقع قطاع المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جسيمة لحق الفلسطينيين في الحصول على مياه كافية وآمنة صحياً وصرف صحي مناسب، وبخاصة فيما يتعلق بتوفر خدمات المياه والصرف الصحي وجودتها وإمكانية الوصول إليها. كما ارتكبت سلطات الاحتلال جرائم حرب وفقاً للمادة (٨) من ميثاق روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، بتدميرها البنية التحتية وأنظمة المياه والصرف الصحي، ما تسبب بتفاقم الوضع الإنساني الصعب في قطاع غزة المحاصر، وخصوصاً من حيث القدرة على توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للمواطنين، والذي سيكون له انعكاسات طويلة المدى على مناحي الحياة كافة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب جهوداً مضاعفة وكبيرة قد تمتد لسنوات واستثمارات ضخمة لإصلاحها وإعادة تشغيلها. وبالإضافة إلى العدوان ضاعف إغلاق معبر كرم أبو سالم من الأزمة بسبب عدم إدخال الوقود الخاص بمحطة توليد الكهرباء، والتي من المتوقع توقفها بشكل كامل خلال فترة وجيزة، بالإضافة لعدم إدخال الوقود للبلديات، وهذا بدوره يؤثر على تزويد خدمات المياه والصرف الصحي، علاوة على أن إغلاق المعبر يحول دون إدخال احتياجات قطاع المياه والصرف الصحي. يضاف إلى ذلك تزامن

خلال الأيام القليلة القادمة جراء وقف ضخ مياه الصرف الصحي لها، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بالخطوط والمضخات التابعة لهذه المحطات، وخصوصاً مع استمرار عدم القدرة على إصلاحها.

٨. تواجه الطواقم الفنية معوقات للقيام بأعمال الصيانة اللازمة لهذه المحطات ولمختلف المرافق المائية، وذلك جراء صعوبة الوصول إليها، وتعذر الصليب الأحمر عن المساعدة في نقل طواقم الصيانة بسبب رفض الجانب الإسرائيلي إعطاء أي تنسيق للعمل في هذه الأماكن المستهدفة.

٩. توقف عمل محطات التحلية والمعالجة جراء استمرار القصف الإسرائيلي وانقطاع التيار الكهربائي، يُنذر بحدوث مكرهة صحية خطيرة جراء سيول المياه العادمة، وستؤدي في حال تفاقمها إلى انتشار الأوبئة والأمراض بين المواطنين، إضافة إلى إعادة تلويث الخزان الجوفي.^١

١٠. تدمير مباني بلديات ومقراتها وسياراتها بواقع (٩) بلديات دُمّرت كلياً، و(١٩) دُمّرت جزئياً، ما يؤثر سلباً وبشكل خطير على خدمات المياه والصرف الصحي.

١١. تدمير خطوط مياه بواقع (٦٣٠٢)، متراً طويلاً كلياً و(٢٢٠) متراً طويلاً جزئياً وصيانة (١٧٥٠/١٣) متراً طويلاً تم صيانتها بسبب أضرار جراء القصف، ما يؤثر سلباً وبشكل كبير على كمية المياه التي تصل للمواطنين.

١٢. تدمير مضخات للصرف الصحي بواقع (٦) دمرت كلياً، و(٩) دمرت جزئياً، و(٣) تم صيانتها نتيجة للأضرار جراء القصف.

١٣. تدمير خطوط للصرف الصحي بواقع (١٠٩٨٥) متراً طويلاً كلياً، و(٣٩٥) متراً طويلاً جزئياً، وصيانة (٧٢٢/١٣) متراً طويلاً نتيجة للأضرار

٢ تقرير بناءً على طلب الباحث، حول الأضرار التي لحقت بقطاع المياه والصرف الصحي، وزارة الحكم المحلي، في الفترة ١١-١٧/٥/٢٠٢١. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨.

١ سلطة المياه: استهداف البنية التحتية في غزة جريمة خطيرة تُضاف إلى سجل جرائم الاحتلال، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، <https://wafa.ps/Pages/Details/24125>، ٢٠٢١/٥/١٦

- والصرف الصحي والعاملين فيه.
٢. رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح معبر كرم أبو سالم لإتاحة المجال أمام إدخال الوقود لمحطة توليد الكهرباء والبلديات، وإدخال المعدات والمواد اللازمة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي.
٣. المنظمات الإنسانية الدولية بتوفير الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، وبخاصة النازحين في مراكز الإيواء، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي والاحتياجات الأخرى الضرورية للصحة العامة، للحد من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، حتى لا تتحول تلك المراكز إلى مصدر لانتشار العدوى.
٤. تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لا سيما أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما يضمن معاقبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على جرائمها المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين والأعيان المدنية.

انتهى

العدوان مع انتشار جائحة كورونا التي يحتاج معها المواطنون إلى كميات إضافية من المياه لأغراض النظافة الشخصية، وبالتالي يتسبب عدم توفر المياه والصرف الصحي المناسب بتفشي الوباء.

عليه، وإذ تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من استمرار العدوان، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة ومنها الحق في المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان والعقوبات الجماعية وتفشي جائحة كورونا، ومن واقع مسؤولياتها تجاه الإنسان الفلسطيني وضمن حقوقه، فإنها تطالب بما يلي:

١. المجتمع الدولي ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ الوقوف أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه الفلسطينيين، وضرورة التحرك العاجل والفاعل لوقف العدوان وحماية السكان المدنيين في القطاع واحترام حقوقهم الأساسية، وضمن حقهم في المياه، والقيام بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لاحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني ووقف استهداف قطاع المياه





الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
«ديوان المظالم»

توثيقات من العدوان (6)

تقرير

تدمير الأبراج السكنية خلال العدوان على قطاع غزة

مايو/أيار 2021م



تقرير حول

تدمير الأبراج السكنية خلال عدوان أيار ٢٠٢١

ما لا يقل عن (٧٠٧٣) وحدة سكنية ما بين أضرار متوسطة وجزئية. وقد بلغ عدد البنايات التي دمرها جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل (١٥٦) بناية^٢، ليلبغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً وفق مركز الميزان لحقوق الإنسان (٤٤٩) وحدة سكنية. وقد بلغت عدد الأبراج التي استهدفتها الاحتلال الإسرائيلي خلال أحد عشر يوماً من العدوان (٦) أبراج، خمسة منها تم تدميرهم بشكل كامل، وهي برج هنادي، برج الشروق، برج الجوهرة، برج الجلاء، برج أنس بن مالك وجميعهم يقعون في مدينة غزة.^٣

بدأت حكومة إسرائيل بسياسة استهداف الأبراج السكنية مساء الثلاثاء ١١/٥/٢٠٢١، باستهدافها لبرج هنادي غرب مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره وتسويته كاملاً في الأرض، وبرج هنادي هو برج مدني مكون من ١٣ طابق وفيه حوالي ٨٠ عائلة، وتوجد فيه مكاتب لشركات خاصة وعدة مؤسسات. وبعد ساعات قليلة من استهداف برج هنادي، استهدف الطيران الحربي لجيش الاحتلال الإسرائيلي برج الجوهرة وسط مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره بشكل شبه كلي، وبرج الجوهرة هو برج مدني مكون من ١٠ طوابق ويضم مكاتب وشركات خاصة وعيادات صحية ومحلات تجارية ومؤسسات إعلامية، منها «الوكالة الوطنية للإعلان، صحيفة فلسطين، وقناة العربي، وقناة الكوفية». وفي فجر يوم الأربعاء ١٢/٥/٢٠٢١، استهدفت طائرات الاحتلال

بداً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مساء يوم الإثنين ١٠ مايو ٢٠٢١، حيث شنت طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات جوية عنيفة على قطاع غزة ترافق مع قصف مدفعي عشوائي وآخر من بحرية الاحتلال المتمركزة قبالة شواطئ القطاع. استهدف القصف الإسرائيلي بشكل أساسي الأعيان المدنية والبنية التحتية، مثل المنازل والمقرات الحكومية المدنية والمدارس والشوارع ومحطات تحلية المياه، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين وإصابة الآلاف وإلحاق ضرر كبير بالبنية التحتية، وكان لافتاً خلال هذا العدوان تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأبراج السكنية، وهي بنايات مكونة من عشرات الطوابق وتضم عشرات الشقق السكنية والمكاتب والمحال التجارية ومنها ما كان يضم مقرات وسائل إعلام محلية وإقليمية وعالمية. علماً أن مثل هذا الاستهداف ليس الأول من نوعه، ففي نهاية عدوان ٢٠١٤ وتحديداً في ٢٣/٨/٢٠١٤، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل متعمد برج الظافر السكني (٤) وسط مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره كلياً وتسويته بالأرض، وبتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٤، دمر الاحتلال برج المجمع الإيطالي الواقع في حي النصر شمال مدينة غزة، وهو برج سكني وتجاري مكون من ١٣ طابق.^١

في هذا العدوان وخلال أحد عشر يوماً، بلغت حصيلة الوحدات السكنية التي استهدفتها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحسب بيانات صادرة عن المركز الإعلامي الحكومي في قطاع غزة: (١١٧٤) وحدة ما بين الهدم الكلي والجزئي، فيما تضرر

٢ اليوم التاسع.. تحديث حصيلة اجرام الاحتلال وعدوانه المتواصل، المكتب الإعلامي الحكومي «وزارة الإعلام»، على الرابط الآتي: http://www.gmo.ps/ar/?page=news_det&id=111070#.YKtKeqj-7TIU، تاريخ الاسترداد ٢٣/٥/٢٠٢١.

٣ انظر البيانات الصحفية لمركز الميزان لحقوق الإنسان بخصوص أيام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على الرابط الآتي: <https://www.mezan.org/>. لقد تم الاستناد إلى البيانات الصحفية الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان في المعلومات التفصيلية المتعلقة بالأبراج المستهدفة.

١ لا مكان آمن في قطاع غزة.. سياسة تدمير الأبراج السكنية... أين يذهب السكان المدنيون.. ٢٠٢١، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرابط الآتي: <https://www.pchrgaza.org/ar/>، تاريخ الاسترداد: ٢٤/٥/٢٠٢١.

التحصين وتزن في العام (١١٠ كيلو غرام).^٢ تذرعت الدولة القائمة بالاحتلال بأن الأبراج المستهدفة تمثل أهداف عسكرية مشروعة، حيث يتم -بحسب ادعائها- استخدامها من قبل الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لأغراض عسكرية، بينما يكشف الواقع وما يؤكد شهود عيان، بأن هذه الأبراج هي مدنية تماماً ولم يتم استخدامها لأي أغراض عسكرية، والدليل على ذلك طبيعة مكونات هذه الأبراج، حيث إن معظمها يستخدم لأغراض السكن أو للأغراض التجارية، بالإضافة إلى استخدامها من قبل وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية. وقد كشف طيار حربي إسرائيلي شارك في قصف برج الجلاء، للقناة ١٢ العبرية بأن قصف الأبراج في قطاع غزة كان طريقة للتفيس عن إحباط الجيش الإسرائيلي بسبب النجاحات التي حققتها التنظيمات في قطاع غزة،^٣ وعلى فرض استخدام أجزاء من هذه الأبراج لأغراض عسكرية وهو حتى الآن أمر غير مثبت، فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي لم يراع أيضاً مبدأ التناسب، وفي هذا يقول الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود في تغريدة له على موقع تويتر «حتى لو افترضنا أن النيران الإسرائيلية كانت ضرورية (وهو أمر غير مثبت على الإطلاق)، فإن التدمير الكامل للمباني يوضح أن مبادئ التمييز والتناسب قد انتهكت بشكل صارخ».^٤

يقول مالك البرج رداً على اتهامات سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام البرج للتشويش على حركة الملاحة الإسرائيلية: «سطح البرج، ومنذ أن ضم مكاتب قناة الجزيرة، ووكالة أسوشيتد برس الدولية، قبل قرابة عقد ونصف، مقفل بباب حديدي، لأنه يحتوي على أجهزة بث باهظة الثمن خاصة بالجهتين، ولا يدخله إلا مختص محدد لإصلاح الأعطال في حال حدثت». مؤكداً تقديمه شكوى ضد

برج السوسي المكون من ١٤ طابق وسط قطاع غزة، وبرج الروضة المكون من ٧ طوابق في حي تل الهوى غرب مدينة غزة بصواريخ من طائراتها الحربية مما ألحق أضراراً مختلفة في البرجين.

وفي مساء يوم الأربعاء ٢٠٢١/٥/١٣، استهدفت طائرات جيش الاحتلال برج الشروق الكائن في حي الرمال وسط مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره بالكامل، وهو برج مكون من ١٤ طابقاً ويحتوي على مكاتب لشركات خاصة ومحال تجارية وعدد من المؤسسات الإعلامية. وفي عصر يوم السبت ٢٠٢١/٥/١٥، استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي برج الجلاء الكائن في شارع الجلاء وسط مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره بالكامل وتسويته بالأرض على الهواء مباشرة، ويتكون برج الجلاء من ١٢ طابق، منها ٦ طوابق عبارة عن شقق سكنية، و٦ طوابق أخرى عبارة عن مكاتب تجارية ومكاتب محاماة ومكاتب لوكالات الأنباء وقنوات إخبارية، من بينها مكتب قناة الجزيرة، ووكالة الأنباء الأمريكية (الأسوشيتد برس AP)، وغيرها من المؤسسات. وفي فجر يوم الأحد ٢٠٢١/٥/١٦ دمرت طائرات الاحتلال برج أنس بن مالك في شارع اليرموك في مدينة غزة، وفي مساء يوم ٢٠٢١/٥/١٥، عادت طائرات الاحتلال لتقصف برج القاهرة «مشتهى» وبرج الأندلس، مما أدى إلى تدمير عدة طوابق في البرجين.

اتبع الجيش الإسرائيلي تكتيكاً معيناً في استهدافه للأبراج، حيث إنه قام بالاتصال على ملاك البرج، طالباً منهم إخلائه من السكان بالكامل خلال بضعة دقائق، لا تكون كافية لخروج السكان (إنذارات وجيزة)، وبدأ يقصف البرج بصواريخ صغيرة الحجم من طائرات الاستطلاع وهي معروفة بـ «الصواريخ التحذيرية» التي تكون قاتلة بالرغم من صغر حجمها،^١ ومن ثم يقوم بقصف البرج بقنابل شديد الانفجار من أجل تدميره بالكامل وتسويته بالأرض، وقد كشف تحقيق لقناة الجزيرة أن هذه القنابل هي الأرجح من نوع (GBU-٢١ / GBU-٩٣) وهي قنابل تم تصميمها من أجل اختراق المواقع العسكرية شديدة

^٢ تسوي أبراج غزة بالأرض... تحقيق للجزيرة يكشف نوعية القنابل التي دمرت بها إسرائيل برج الجلاء، موقع قناة الجزيرة، على الرابط الآتي: <https://www.aljazeera.net/> تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٣.

^٣ هذا ما كان يحتويه سطح برج الجلاء في غزة قبل تدميره، ألترا فلسطين، على الرابط الآتي: <https://ultrapal.ultrasawt.com/> تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٤.

^٤ تغريدة (كريستوف ديوار) الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود في حسابه على موقع تويتر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٦، على الرابط الآتي: <https://twitter.com/cdeloire/status/1394027360584884230> تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٤.

^١ «كذبة الصاروخ التحذيري».. صواريخ إسرائيلية قاتلة ومدمرة، شبكة قدس الإخبارية، على الرابط الآتي: <https://qudsn.net/post/184271/> تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٣.

الخسائر الاقتصادية الأولية لتدمير الأبراج حوالي «١٦,٨٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، بل إنها أيضاً جعلت مئات العائلات بدون مأوى، وجعلت المئات أيضاً دون عمل، حيث إن تدمير الأبراج يعني تدمير أماكن عملهم واسترزاقهم، هذا بالإضافة إلى تدمير أماكن الترفيه والثقافة التي ضمتها العديد من الأبراج المستهدفة، فهي أيضاً لها بعد ثقافي مهم. كما أن تدمير الأبراج المدنية يكرس سياسة العقاب الجماعي وأعمال الانتقام والثأر التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وفقاً للاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ وبروتوكولها الأول الإضافي لسنة ١٩٧٧، فإن الأطراف ملزم بحماية الأعيان المدنية «الأعيان المدنية لا تكون محلاً للهجوم أو لهجمات الردع (مادة ٥٢ من البروتوكول)؛ وتحظر المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية. واعتبرته من المخالفات الجسيمة، ونصت المادة (٢٥) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧ على «تحظر مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية أيًا كانت الوسيلة المستعملة».

وبناءً على ذلك، فإن استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل متعمد للأبراج المدنية في عدوانها الأخير على قطاع وفي عدوانها في العام ٢٠١٤، يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي للإنسان، وهي جريمة حرب مكتملة الأركان وموجبة للمساءلة، بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨، والتي اعتبر الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة؛ جريمة حرب، وأن إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة (مادة ٨ من نظام روما الأساسي). وكما ثبت فإن قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأبراج المدنية لا ضرورة عسكرية تدعمه، وحتى وإن كانت هنالك أي شكل من أشكال الضرورة العسكرية التي تدعم

سلطات الاحتلال الإسرائيلي لدى المحكمة الجنائية الدولية بسبب إقدامه على تدمير برج الجلاء الذي تعود ملكيته له^١.

وتعقيباً على استهداف برج الجلاء، دعت منظمة العفو الدولية إلى التحقيق في القصف الإسرائيلي الذي استهدف برج الجلاء. وأعربت المنظمة عن قلقها البالغ حيال ارتفاع حصيلة ضحايا القصف الإسرائيلي على غزة. ووصفت الهجمات الإسرائيلية المباشرة على المدنيين بأنها «جرائم حرب»، داعية إلى فتح تحقيق دولي في الهجوم على برج الجلاء. واعتبرت أن الغارة على البرج بأنها: «تناسب مع نمط العقاب الجماعي، الذي تفرضه إسرائيل على السكان الفلسطينيين»^٢. كما طالبت منظمة «مراسلون بلا حدود»، المحكمة الجنائية الدولية، بإجراء تحقيق في القصف الإسرائيلي الذي استهدف «برج الجلاء» في قطاع غزة، باعتباره «جريمة حرب محتملة»^٣. بينما قال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومعه مقررین خاصين آخرين داخل الهيئة الأممية أن: «القصف العشوائي أو المتعمد للمدنيين والأبراج السكنية المدنية والمنظمات الإعلامية ومخيمات اللاجئين في غزة وإسرائيل هي جرائم حرب، وهي للوهلة الأولى، غير مبررة في متطلبات التناسب والضرورة بموجب القانون الدولي»^٤.

إن استهداف الأبراج المدنية وبالنظر إلى ما تضمنه من شقق سكنية كثيرة ومكاتب تجارية وغيرها، لا يقتصر أثره فقط على التدمير المادي للمنشأة المستهدفة وبث الذعر والخوف في نفوس المدنيين والخسائر الاقتصادية الفادحة نتيجة لذلك (تقدر

١ هذا ما كان يحتويه سطح برج الجلاء في غزة قبل تدميره، مرجع سابق.
٢ منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب، على الرابط الآتي: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/05/24/>. انظر أيضاً: تغريدة منظمة العفو الدولية في حسابها على موقع تويتر، بتاريخ ١٦/٥/٢٠٢١، على الرابط الآتي: <https://twitter.com/AmnestyAR/status/1393970333737263106>. تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٤.
٣ تدمير مباني وسائل الإعلام في غزة: مراسلون بلا حدود تطالب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بتحديد ما إذا كانت عمليات القصف هذه تدخل في نطاق جرائم الحرب، مراسلون بلا حدود، على الرابط الآتي: <https://rsf.org/ar/news/-339>. تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٤.
٤ فلسطين وإسرائيل: خبراء يدعون للتحقيق في الاستهداف «العشوائي أو المتعمد» للمدنيين، أخبار الأمم المتحدة، على الرابط الآتي: <https://news.un.org/ar/story/2021/05/1076592>. تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٤.

الغربية بشكل فوري برصد موازنات طارئة لإغاثة المنكوبين في قطاع غزة، وفي توفير ما يحتاجه القطاع من مواد طبية وإغاثية وغيرها.

مثل هذا القرار، فإن الاستهداف لم يكن وفقاً لمبدأ التناسب في الهجمات العسكري بحسب ما يقره القانون الدولي الإنساني.

توصيات

٣. قيام المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق خاص بجرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة باستهدافه للمدنيين والأعيان المدنية، خاصة بعد أن قبلت المحكمة في مارس ٢٠٢١ اختصاصها في النظر والفصل في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.
٤. ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية خطة من أجل إعادة إعمار غزة.

١. قيام هيئات الأمم المتحدة الإنسانية لا سيما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» بشكل عاجل وفوري في توفير المأوى للمواطنين الفلسطينيين الذين تم تدمير منازلهم بفعل قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي للمنشآت والأعيان المدنية، وإغاثتهم بشكل عاجل بتوفير ما يحتاجونه من مقومات الحياة الأساسية.
٢. قيام الحكومية الفلسطينية في الضفة

جدول بالأبراج التي تم تدميرها بشكل كلي خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من ١٠/١١/٢٠٢١ وحتى ٢١/٥/٢٠٢١:

البرج	العنوان	الطوابق	عدد الوحدات	الخسائر بالدولار
برج هنادي	شارع الرشيد بالقرب من الميناء	١٣	٥٢	٣,١٢٠,٠٠٠
برج الجوهرة	شارع الوحدة مفترق ضبيط	١٠	٦٠	٣,٦٠٠,٠٠٠
برج الشروق	شارع عمر المختار	١٦	٦٤	٣,٨٤٠,٠٠٠
برج الجلاء	شارع الجلاء	١٢	٦٠	٣,٦٠٠,٠٠٠
برج أنس بن مالك	شارع اليرموك	٩	٤٥	٢,٧٠٠,٠٠٠



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
"دبوان المطالم"

توثيقات من العدوان (7)

ورقة حقائق

إبادة العائلات خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

مايو/أيار 2021م



2021م

ورقة حقائق حول

إبادة العائلات خلال العدوان على غزة مايو ٢٠٢١

مقدمة

الإنساني، مستغلة بذلك عجز المنظومة الدولية عن محاسبتها عن انتهاكاتهما السابقة، وتمتعها برصيد مفتوح من الإفلات من العقاب^١. بينما قالت منظمة العفو الدولية إن القوات الإسرائيلية أظهرت تجاهلاً مروعاً لأرواح المدنيين الفلسطينيين من خلال شن عدد من الغارات الجوية التي استهدفت في بعض الحالات مبانٍ سكنية، مما أسفر عن مقتل عائلات بأكملها- بمن فيهم أطفال- والتسبب في الدمار المتعمد للممتلكات المدنية، في هجمات قد ترقى إلى حد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية^٢. وقال مركز الميزان لحقوق الإنسان أن: «أعمال القتل والتدمير التي مارستها قوات الاحتلال على نطاق واسع، استهدفت وبشكل مباشر ومتعمد المدنيين»^٣.

إبادة العائلات: نمط مدروس ومتعمد

في هذا العدوان، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي وعلى مدار أحد عشر يوماً متواصلة عشرات المنازل والوحدات السكنية بشكل مباشر ومتعمد، ودمرها فوق رؤوس قاطنيها، مما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها ومحوها من السجل المدني، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان قال بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠ إنه وثق ٣١ حالة قصف مباشرة استهدفت عائلات ممتدة، منها ٢١ حالة قصف فيها منازل على رؤوس قاطنيها، وحالتان استهدفت

بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مساء يوم الإثنين ١٠ مايو ٢٠٢١، حيث شنت طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات جوية عنيفة على قطاع غزة ترافقت مع قصف مدفعي عشوائي وآخر من بحرية الاحتلال المتمركزة قبالة شواطئ القطاع. استهدف القصف الإسرائيلي بشكل أساسي الأعيان المدنية والبنية التحتية، مثل المنازل والمقرات الحكومية المدنية والمدارس والشوارع ومحطات تحلية المياه، إضافة إلى قصفها بشكل مباشر تجمعات بشرية في الشوارع، كما قصفت بشكل مباشر بعض المركبات، الأمر الذي أدى وعلى مدار أحد عشر يوماً من العدوان إلى مقتل (٢٥٣) شخصاً من بينهم (٦٦) طفلاً، و(٣٩) سيدة، و(١٧) مسن، إضافة إلى إصابة ما لا يقل عن (١٩٤٨) شخصاً، بعضهم سوف يبقى يعاني طيلة حياته من عاهة مستديمة^٤. وبحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد الأطفال المصابين (٢٨٩) طفلاً، بينما أصيبت (٢١١) سيدة بإصابات مختلفة^٥.

عمد جيش الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة إلى استهداف المدنيين بشكل مباشر ودون سابق إنذار، وفي هذا السياق يقول المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن: «إسرائيل تعيد استخدام منهجيتها في تعمد استهداف منازل المدنيين كما حدث في الهجمات العسكرية السابقة، دون أي اعتبار لقواعد القانون الدولي

٢ تقرير محدث عن عمليات القتل الجماعي بحق العائلات خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، بيان صحفي، المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)، على الرابط الآتي: <https://euromedmonitor.org/ar/arti-cle/4408/> نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠، تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٥.

٤ إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب، بيان صحفي، منظمة العفو الدولية، على الرابط الآتي: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/> نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧، تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٥.

٥ بعد الإعلان عن توقف الهجمات الحربية الإسرائيلية، بيان صحفي، مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)، مصدر سابق.

١ تحديث لإجمالي ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وزارة الصحة الفلسطينية (غزة)، على الرابط الآتي: <http://www.moh.gov.ps/portal/> نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٤، تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٥.

٢ بعد الإعلان عن توقف الهجمات الحربية الإسرائيلية، بيان صحفي، مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)، على الرابط الآتي: <https://www.mezan.org/post/32259/> نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٢، تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٥.

قصف بصواريخ «تحذيرية» أو من خلال اتصالات هاتفية.^٤ وهذا ما تؤكد منظمة العفو الدولية بقولها بأن هناك نمط مروع للقصف الإسرائيلي باستهدافه المباني السكنية ومنازل العائلات.^٥

تدعي حكومة إسرائيل أن بقصفها لمنازل المدنيين تستهدف أهداف عسكرية وما أسمته البنية التحتية للمقاومة في قطاع غزة، إلا أن الواقع والشهادات الحية يكشفان خلاف ذلك، كما أنه وعلى فرض وجود هدف عسكري في تلك المنازل أو قريب منها، فإن قصف تلك المنازل ودون سابق إنذار، يخالفان مبادئ الضرورة والتناسب في العمليات الحربية وهما مبادئ أساسية في القانون الدولي الإنساني، وفي هذا السياق تقول منظمة العفو الدولية أنه: «بالرغم من أن الجيش الإسرائيلي لم يقدم أي تفسير لطبيعة الأهداف العسكرية التي كان يستهدفها في هذه الهجمات، إلا أنه من الصعب تخيل كيف يمكن اعتبار قصف المباني السكنية المكتظة بالعائلات المدنية من دون سابق إنذار فعلاً متناسباً بموجب القانون الإنساني الدولي. لا يمكن استخدام أسلحة متفجرة واسعة النطاق، مثل قنابل الطائرات التي يبلغ نطاق انفجارها عدة مئات من الأمتار، في مناطق مأهولة بالسكان دون توقع وقوع خسائر مدنية كبيرة».^٦ كما قال مجموعة خبراء في الأمم المتحدة أن: «القصف العشوائي أو المتعمد للمدنيين والأبراج السكنية المدنية والمنظمات الإعلامية ومخيمات اللاجئين في غزة وإسرائيل هي جرائم حرب، وهي للوهلة الأولى، غير مبررة في متطلبات التناسب والضرورة بموجب القانون الدولي».^٧

المسؤولية عن جرائم استهداف المدنيين وإبادة العائلات

إن استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي المتعمد للعائلات في قطاع غزة، لا يشكل فقط مخالفة

تجمعات، وحالتان خلال استهداف سيارة، وحالتان قصف ومزرعة. ويقول المرصد أن غارات جيش الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت العائلات، أدت حتى تاريخ ٢٠/٥/٢٠٢١ إلى مقتل (٩٦) شخصاً، بينهم (٤٤) طفلاً، و(٢٨) امرأة، بينهم رجل وزوجته وطفلته، وأمهات وأطفالهن، وأشقاء وأبناء لهم. وهناك ٧ أمهات قتلن مع أربع أو ثلاث من أطفالهن.^١ منظمة العفو الدولية تقول إن هناك نمط مروع يظهر من قيام إسرائيل بشن غارات جوية على غزة مستهدفة المباني السكنية ومنازل العائلات- ما أدى في بعض الحالات إلى دفن عائلات بأكملها تحت الأنقاض عندما انهارت المباني التي كانوا يعيشون فيها. وبحسب شهادات حية قدمت للمنظمة الحقوقية، فإنه لم يكن هنالك أي تحذير للعائلات لإخلاء منازلهم، كما لم يكن في الجوار أي مقاتلين فلسطينيين أو أي نشاط عسكري وقت حدوث القصف الإسرائيلي.^٢ ومع ذلك، أقدمت إسرائيل على استهداف منازل تلك العائلات وتدميرها فوق رؤوس ساكنيها مخلفة مئات القتلى والجرحى من ضمنهم أطفال مع أمهاتهم.

ليس جديداً استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للعائلات في قطاع غزة، حيث إنه وبحسب الأمم المتحدة، أباد جيش الاحتلال الإسرائيلي (١٤٢) عائلة فلسطينية في قطاع غزة إبان حرب ٢٠١٤، تتكون تلك العائلات من حوالي (٧٤٢) شخصاً، قتلهم جميعاً الغارات الإسرائيلية.^٣ وبحسب الصحفية عميرة هاس في مقال نشرته في صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩/٥/٢٠٢١، فإن استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للعائلات، يأتي بدعم رسمي إسرائيلي وقرار من القادة العسكريين، وليست مجرد أخطاء، مشيرة إلى أن ذلك قد يعود إلى عدم توجيه أي إنذار لتلك العائلات سواء من خلال

٤ Amira Hass, Gaza Lives Erased: Israel Is Wiping Out Entire Palestinian Families on Purpose, Previous reference.

٥ إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب، بيان صحفي، منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

٦ المصدر السابق.

٧ فلسطين وإسرائيل: خبراء يدعون للتحقيق في الاستهداف «العشوائي أو المتعمد» للمدنيين، بيان صحفي، أخبار الأمم المتحدة، على الرابط الآتي: <https://news.un.org/ar/story/2021/05/107692>، تاريخ النشر ٢٠٢١/٥/٢٥، تاريخ الاسترداد: ٢٠٢١/٥/٢٥.

١ تقرير محدث عن عمليات القتل الجماعي بحق العائلات خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، بيان صحفي، المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)، مصدر سابق.

٢ إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب، بيان صحفي، منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

٣ Refer to it at: Amira Hass, Gaza Lives Erased: Israel Is Wiping Out Entire Palestinian Families on Purpose, Haaretz newspaper, on this link: <https://www.haaretz.com/israel-news/gaza-israel-el-wiping-entire-palestinian-families-hamas-1.9820005>, datp ed 19/5/2021, Redemption date: 25L5L2021.

التوصيات

- على المحكمة الجنائية الدولية البدء بتحقيق جنائي في جرائم العدوان والحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وفي جريمة الفصل العنصري والاضطهاد كجرائم ضد الإنسانية، والتي ما زالت ترتكبها إسرائيل في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.
- تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل جميع الدول التي تسمح قوانينها بذلك، لملاحقة القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل، والذي أمروا و/أو نفذوا و/أو اشتركوا في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سواءً تلك التي ارتكبوها في قطاع غزة أو في جميع الأراضي الفلسطينية.
- أن تقوم السلطات الفلسطينية بفتح ملف خاص بشأن إبادة العائلات خلال هذا العدوان.
- أن تقوم السلطات الفلسطينية وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بتوفير مساكن آمنة للعائلات التي دمرت منازلها، وبشكل خاص وفوري للأفراد الذين نجو من إبادة عائلاتهم.
- أن تقوم السلطات الفلسطينية بشكل فوري وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة، بتوفير العلاج والدعم النفسي اللازم والضروري للأفراد الناجين من العائلات التي تم إبادتها لا سيما الناجين الأطفال.
- أن تقوم السلطات الفلسطينية بمتابعة وضع عائلات الشهداء وصرف مخصصاتهم المقررة بموجب القانون الفلسطيني، وعليها أن تعمل بشكل فوري على صرف مخصصات ومستحقات عائلات الشهداء الذين قتلوا في عدوان العام ٢٠١٤ وفق ما يقرره القانون الفلسطيني.

صريحة للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولا يخرق مبادئ الضرورة والتناسب فحسب، بل إنه يمثل أيضاً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تستدعي التحقيق الفوري من قبل المحكمة الجنائية الدولية، لوضع حد لإفلات القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل من العقاب على الجرائم التي اقترفوها في السابق، والتي ساهمت بلا شك في ارتكابهم لجرائم جديدة. وهذا ما أكدته مجموعة خبراء في الأمم المتحدة بقولهم إن الهجمات الصاروخية العشوائية أو المتعمدة على المدنيين والمناطق السكنية في إسرائيل وغزة لا تنتهك فقط المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بل ترقى أيضاً إلى الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، والتي تقع على عاتق الأفراد والدول.^١

وفي سياق الدعوة إلى محاسبة إسرائيل عن جرائمها التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قالت منظمة العفو الدولية إن: «الهجمات المتعمدة على المدنيين والممتلكات المدنية والبنى التحتية هي جرائم حرب، وكذلك الهجمات غير المتناسبة. المحكمة الجنائية الدولية لديها تحقيق جارٍ حول الوضع في فلسطين ويجب أن تحقق في هذه الهجمات على وجه السرعة بوصفها جرائم حرب. كما ينبغي للدول أن تنظر في ممارسة الولاية القضائية العالمية على أولئك الذين يرتكبون جرائم حرب. إن الإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى تأجيج نمط الهجمات غير القانونية وإراقة دماء المدنيين، وهو ما وثقناه مراراً وتكراراً أثناء الهجمات العسكرية الإسرائيلية السابقة على غزة»^٢. وطالب المرصد الأورومتوسطي المحكمة الجنائية الدولية بمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة، وضمتها إلى التحقيقات التي قررت أخيراً إجرائها في الانتهاكات السابقة، والعمل على محاسبة القادة والجنود الإسرائيليين وعدم السماح لهم بالإفلات من العقاب.^٣

١ المصدر السابق.

٢ إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب، بيان صحفي، منظمة العفو الدولية، مصدر سابق

٣ تقرير محدث عن عمليات القتل الجماعي بحق العائلات خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، بيان صحفي، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)، مصدر سابق.

ملحق جدول بحالات قصفت أبادت عائلات في العدوان

- مرفق بعض حالات القصف الإسرائيلي التي أدت إلى إبادة عائلات في قطاع غزة، وتم جمع البيانات والمعلومات من خلال البيانات الصحفية الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان.

مجزرة شارع الوحدة في غزة «إبادة عائلتي أبو عوف والقولق»

قصفت طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم ١٦/٥/٢٠٢١، عدة منازل سكنية وبنائيات في شارع الوحدة في مدينة غزة، من بينها بناية تعود لعائلة أبو العوف وأخرى لعائلة القولق، مما أسفر عن مقتل ٣٠ مواطناً من بينهم ١١ طفل وتسع سيدات، وإصابة ٥٠ آخرين من بينهم ثمانية أطفال و١٥ سيدة، والشهداء هم: تالا أيمن توفيق أبو العوف (١٣ عاماً)، آيات ابراهيم خليل القولق (١٩ عاماً)، فواز امين محمد القولق (٦٢ عاماً)، سعدية يوسف طاهر القولق (٨٤ عاماً)، عبد الحميد فواز امين القولق (٢٢ عاماً)، أحمد شكري أمين القولق (١٥ عاماً)، دانا رياض حسن اشكنتنا (٩ أعوام)، سامح فواز أمين القولق (٢٨ عاماً)، ريهام فواز أمين القولق (٣٢ عاماً)، دعاء عمر عبدالله القولق (٣٨ عاماً)، معين أحمد حسن العلول (٦٦ عاماً) (وهو طبيب يعمل في مجمع الشفاء الطبي)، بهاء أمين محمد القولق (٤٨ عاماً)، توفيق أيمن توفيق أبو العوف (١٧ عاماً)، عبير نمر علي اشكنتنا (٢٩ عاماً)، أمل جميل سلامة القولق (٤٢ عاماً)، روان علاء صبحي أبو العوف (١٩ عاماً)، ديمارامي رياض الإفرنجي (١٥ عاماً)، محمد معين محمد القولق (٤١ عاماً)، ريم أحمد خليل أبو العوف (٤٠ عاماً)، لؤي محمد أحمد عودة (٥٤ عاماً)، حازم عادل نعيم القمع (٤٨ عاماً)، أيمن توفيق إسماعيل أبو العوف (٤٩ عاماً) (وهو طبيب يعمل في مجمع الشفاء الطبي)، عزت معين محمد القولق (٤٤ عاماً)، آدم عزت معين القولق (٣ أعوام)، قصي سامح فواز القولق (٦ أشهر)، طاهر شكري أمين القولق (٢٣ عاماً)، زيد عزت معين القولق (٨ أعوام)، زين رياض حسن اشكنتنا (عامين)، يحيى رياض حسن اشكنتنا (٤ أعوام)، هناء شكري أمين القولق (١٤ عاماً).

مجزرة مخيم الشاطئ «إبادة عائلة أبو حطب والحديدي»

قصفت طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم ١٥/٥/٢٠٢١، منزل المواطن علاء محمد أبو حطب، في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، مما أدى إلى تمديد المنزل بالكامل، وأسفر عن مقتل تسعة أفراد جلهم من النساء والأطفال، وهم: زوجة علاء أبو حطب وهي ياسمين محمد خميس أبو حطب (٣٠ عاماً)، و أبنائها الأطفال: يوسف (١٠ أعوام)، وبلال (٩ أعوام)، و مريم (٧ أعوام)، و يامن (٥ أعوام)، وشقيقة علاء أبو حطب التي كانت في ضيافة منزل أخيها هي وأبنائها، وهي مها محمد عبدالعال أبو حطب "الحديدي" (٣٤ عاماً)، وأبنائها صهيب محمد صبحي الحديدي (١٢ عاماً)، وأخيه عبدالرحمن (٧ أعوام)، وأسامة (٥ أعوام).

مجزرة عائلة الطناني

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم ١٣/٥/٢٠٢١، بناية سكنية تعود للمواطن رباح المدهون، وهي مكونة من أربع شقق، وتقع في مدينة بيت لاهيا شمال قطاع غزة. مما أسفر عن مقتل المواطن "محمد إسماعيل" عطا الطناني (٣٩ عاماً)، وزوجته راوية فتحي حسن الطناني (٣٦ عاماً)، وأبنائه إسماعيل (٧ أعوام)، وأدهم (٤ أعوام)، وأمير (٦ أعوام)، ومحمد (عامين).

عائلة المصري

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي تجمعاً للمواطنين في مدينة غزة مساء يوم ١٠/٥/٢٠٢١، مما أسفر عن مقتل ثمانية مواطنين بينهم ستة أطفال، وكان من بين القتلى خمسة أفراد من عائلة واحدة، وهم أحمد محمد عطالله المصري (٢٠ عاماً)، مروان يوسف عطالله المصري (٦ سنوات)، رهن محمد عطالله المصري (١٠ أعوام)، ابراهيم يوسف عطا الله المصري (١١ عاماً)، يزن سلطان عطالله المصري (عامين).

مقتل أب وابنه

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي أرضاً زراعية شرق جباليا شمال غزة، مما أسفر عن مقتل المواطن صابر إبراهيم محمود سليمان (٣٨ عاماً)، وابنه الطفل محمد صابر إبراهيم سليمان (١٥ عاماً)، وهما من سكان بلدة جباليا.

مقتل سيدة وابنها من ذوي الإعاقة

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم ١١/٥/٢٠٢١ الطابق الأخيرة من بناية طبية السكنية في مخيم الشاطئ، مما أسفر عن مقتل المواطنة أميرة عبد الفتاح عبد الرحمن صبح (٦٣ عاماً)، وابنها عبد الرحمن يوسف على صبح (١٨ عاماً)، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة ويعاني من شلل دماغي منذ الولادة.

مقتل أب وزوجته وطفلتها

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١١/٥/٢٠٢١، منزل يعود للمواطن إياد فتحي فايق شرير (٤٤ عاماً)، هي بناية مكونة من طابقين، مما أسفر عن مقتل صاحب المنزل، ومقتل زوجته ليالي طه عباس شرير (٤٠ عاماً)، وابنته ليلى إياد فتحي شرير (١٥ عاماً).

أطفال عائلة التلبناني والأم

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١٢/٥/٢٠٢١، شقة في بناية صالحة السكنية الكائنة في حي تل الهوى غرب مدينة غزة، مما أدى إلى مقتل عدة مواطنين، من بينهم ريم سعد كامل سعد (٣١ عاماً)، وهي حامل في الشهر الخامس، وابنها الطفل زيد محمد عودة التلبناني (٥ سنوات)، وشقيقته مريم محمد عودة التلبناني (عامين).

عائلة بركة

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١١/٥/٢٠٢١، أرض زراعية جنوب غرب دير البلح في المحافظة الوسطى، مما أسفر عن مقتل المواطن محمد منذر عبد الكريم محمد بركة (٢١ عاماً)، وشقيقه منار عبد الكريم محمد بركة (١٨ عاماً)، وذلك أثناء تواجدهما في أرض زراعية يقام عليها مشروع مزرعة دواجن تملكه العائلة.

عائلة الحتو

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١١/٥/٢٠٢١، سيارة كانت تسير في شارع المغربي وسط مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل المواطن سعيد هاشم سعيد الحتو (٦٧ عاماً)، وزوجته ميسون زكي هاشم الحتو (٥٥ عاماً)، وإصابة أبنائهم محمد سعيد هاشم الحتو (٢٧ عاماً)، ويارا سعيد هاشم الحتو (٢٩ عاماً).

مقتل أم حامل وطفلتها

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١٢/٥/٢٠٢١، منزل المواطن جمال إسماعيل موسى الزاملي الكائن في حي التتور شرق رفح، مما أسفر عن مقتل الطفلة حور مؤمن جمال الزاملي (٣ أعوام)، ووالدها خلود فؤاد فرحان الشاعر (الزاملي) (٢٦ عاماً)، وهي حامل في شهرها الخامس.

عائلة الرنتيسي

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١٢/٥/٢٠٢١، منزل عائلة الرنتيسي في حي الجنية في مدينة رفح، مما أسفر عن مقتل الطفل إبراهيم محمد إبراهيم الرنتيسي (عامين)، وجدته سهام يوسف محمد عزارة (الرنتيسي) (٦٦ عاماً)، وعمه رائد إبراهيم خميس عزارة (الرنتيسي) (٢٩ عاماً)، وزوجة عمه شيماء دياب محمد موسى (٢١ عاماً).

عائلة أمن

قصف طائرات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم ١٣/٥/٢٠٢١، منزل المواطن جهاد محمد شعبان العالول في مدينة بيت لاهيا، مما أسفر عن مقتل المواطن محمد إبراهيم محمد أمن (٥١ عاماً)، وبناته هديل محمد إبراهيم أمن (١٨ عاماً)، ووردة محمد إبراهيم أمن (٢٢ عاماً)، وولاء محمد إبراهيم أمن (٢٤ عاماً)، وهي حامل بالشهر السادس.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

توثيقات من العدوان (8)

ورقة حقائق

أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مكافحة فيروس كورونا

2021-10/أيار 2021



2021

ورقة حقائق حول

أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مكافحة فيروس كورونا

مقدمة

بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مساء يوم الاثنين الموافق ١٠ أيار (مايو) ٢٠٢١، ولم يتوقف إلا في الساعة الثانية من صباح يوم الجمعة الموافق ٢١ من الشهر ذاته، وبالتالي استمر هذا العدوان (١١) يوماً بشكل وحشي ومتواصل، وطلال مناحي الحياة كافة، ومسّ كافة حقوق الإنسان ابتداءً من حقه في الحياة، وحقه في سلامته الجسدية، ومروراً في حقه في الصحة، وفي السكن، وصولاً إلى حقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

يأتي إعداد هذه الورقة نتيجة تزامن العدوان الإسرائيلي مع الجهود الوطنية في مكافحة فيروس كورونا، حيث تستعرض الآثار التي خلفها العدوان على جهود مكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال عرض أبرز الاعتداءات التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي واستهدفت فيها، من ضمن ما استهدفته البنية التحتية للمؤسسات الصحية، بما في ذلك مراكز وأجهزة فحص الإصابة من هذا الفيروس، وأماكن إيواء المصابين منه، وأماكن علاجهم وتلقيهم للقاحات المضادة له.

خلال هذا العدوان جرى استهداف (٢٤) مؤسسة صحية، منها (١٣) مؤسسة حكومية. في حين أفادت وزيرة الصحة الدكتورّة مي الكيلة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٣ بأن عدد الاعتداءات التي وقعت جراء العدوان الإسرائيلي الاخير بحق مراكز العلاج وسيارات وطواقم الإسعاف بلغت (٨٩) انتهاكا، وبسببها استشهد طبيبان وأصيب عدد آخر من الأطباء، بينهم طبيب وصف المصادر الطبية حالته بالحرجة.

التدابير المتخذة لمكافحة فيروس كورونا

قبل العدوان

اتخذت وزارة الصحة في قطاع غزة مجموعة من الإجراءات بهدف الوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا، وبخاصة بعد البدء بتسجيل أعداد يومية مرتفعة، وكانت من أهم هذه التدابير ما يلي:

١. تدشين وزارة الصحة في قطاع غزة خطة إستراتيجية مبنية على أسس علمية ومنهجية واضحة تشمل مراحل الاستعداد والاستجابة والتعافي. ووضع عدد من البروتوكولات الخاصة بحجر وعلاج وفحص وتطعيم المواطنين من الإصابة بفيروس كورونا.

٢. إنشاء العشرات من مراكز الحجر الصحي للعائدين من خارج قطاع غزة، ولمن تثبت إصابتهم بالفيروس، ولاسيما في بداية انتشاره.

٣. إجراء حوالي خمسة ملايين فحص طبي خاصة بفيروس كورونا حتى منتصف شهر آذار (مارس) ٢٠٢١.

٤. زيادة عدد الأجهزة المخبرية اللازمة للفحص، وتدريب وإعادة تأهيل الكوادر الطبية للتعامل مع الوباء الجديد، وزيادة عددهم.

وبحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة الصحة ما قبل العدوان، أي قبل اليوم العاشر من أيار (مايو) ٢٠٢١، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين أثبتت الفحوصات الرسمية إصابتهم بالفيروس في قطاع غزة نحو (١٠٤٧٢٠) حالة، بينها (٩٥٦) حالة وفاة.

وعلى صعيد اللقاحات، حصل قطاع غزة على

وما أوقعه من أضرار بالبنية التحتية الصحية، فضلاً عن تكديس عشرات الآلاف من النازحين في مراكز إيواء تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية للوقاية من الإصابة^٢.

ومن أهم الاعتداءات الصحية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بفيروس كورونا ما يلي:

١. بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ٢٠٢١ قامت قوات الاحتلال بقصف عيادة حي الرمال التابعة لوزارة الصحة ما أدى الى إصابة عدد من العاملين الصحيين في العيادة، حيث أصيب الطبيب ماجد صالحه بإصابة خطيرة. كما وأدى قصف العيادة إلى وقف تام لعمل المختبر المركزي الوحيد في قطاع غزة الذي تتم فيه فحوصات فيروس كورونا، وإعطاء اللقاحات. كما أدى أيضاً إلى خلق صعوبة في حركة الفرق الطبية لمتابعة المعزولين منزلياً، واستكمال برنامج التطعيم. هذا وقد عملت وزارة الصحة على استعمال مختبر جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية لإجراء الفحوصات المتعلقة بهذا الفيروس خلال العدوان للمسافرين فقط، نظراً لمحدودية قدرة المختبر المذكور.

٢. ارتفاع عدد النازحين من بيوتهم خلال العدوان بحسب الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة^٣ إلى (٧٤) ألف نازح، أقام (٦٥) ألفاً منهم في مراكز الإيواء، و(٩) آلاف أقاموا لدى عائلات أقارب لهم، الأمر الذي زاد من اكتظاظ الأماكن المغلقة، وزاد من احتمالية انتقال الأوبئة والأمراض المعدية فيما بينهم، وبالأخص مع تزامن هذا العدوان مع انتشار فيروس كورونا، والمحاولات المستميتة للجهات الصحية للحد من انتشار هذا الفيروس، ولا سيما من خلال التقيد بإجراء التباعد الاجتماعي واستخدام مواد التعقيم بكثرة، وهذه الشروط الوقائية لم تكن متوفرة في أماكن رعاية النازحين جراء العدوان. هذا بالإضافة إلى الإمكانيات

ما يقرب من (١١٠) آلاف جرعة من لقاح كورونا من مصادر متعددة (رسمية وغير رسمية) وهي كمية تكفي لتطعيم ٥٥ ألف شخص فقط. ووفقاً لإحصاءات وزارة الصحة في الضفة الغربية فإن الذين تم تطعيمهم في قطاع غزة حتى تاريخ ٢٦ أيار (مايو) لم يتجاوز (٣٩) ألف شخص.

ومن خلال تتبع أعداد الإصابات في فيروس كورونا فقد سجلت المنصة الإلكترونية لكوفيد ١٩ على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة إصابة (٥٠٦) مواطنين بفيروس كورونا في شهر ٨/٢٠٢٠، أي بمعدل يومي بلغ (١٦) إصابة. وارتفع عدد الإصابات إلى (٢٣٦٧) حالة في شهر ٩/٢٠٢٠، أي بواقع (٧٩) إصابة يومياً، ثم توالى هذا المعدل في الارتفاع في الأشهر التالية، حيث وصل إلى (٣٥٩٧) إصابة في شهر ١٠/٢٠٢٠، أي بواقع (١١٦) إصابة يومياً، و(١٤٧٨٦) إصابة في شهر ١١/٢٠٢٠، أي بواقع (٤٩٣) إصابة يومياً، و(٢٠٦٣٧) إصابة في شهر ١٢/٢٠٢٠، أي بواقع (٦٦٦) إصابة يومياً، و(١٣٦٥٨) إصابة في شهر ٢/٢٠٢١، أي بواقع (٤٧١) إصابة يومياً، و(١٩٧٥٠) إصابة في شهر ٣/٢٠٢١، أي بواقع (٥١٩) إصابة يومياً، حتى وصل إجمالي الإصابات المسجلة في شهر ٤/٢٠٢١ نحو (٢٦٠٩٥) إصابة، أي بمعدل يومي بلغ (١٠٨٧) إصابة، علماً بأن هذا الشهر هو الشهر السابق على العدوان الإسرائيلي الذي بدأ بتاريخ ١٠/٥/٢٠٢١^٤.

الأضرار التي أحدثها العدوان فيما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا

تعرضت المراكز والتجهيزات الطبية التي تم تخصيصها لمكافحة فيروس كورونا لأضرار كبيرة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأدت هذه الاعتداءات إلى تراجع مستوى الحماية من الأوبئة التي كانت توفرها هذه التجهيزات والإجراءات، وبخاصة مع زيادة انتشار الفيروس وزيادة مخاطره، وزيادة احتمالية إصابة المواطنين به جراء العدوان

١ يشار الى ان هذه الأرقام الشهرية المسجلة أعلاه لم تسجل في نهاية كل شهر وإنما قد تكون سجلت بعد عدة أيام من نهاية الشهر أو قبل يوم أو يومين ن نهايته. أي ان العدد المشار اليه لم يكن لعدد أيام الشهر التقليدية، بقدر ما كان لعدد الأيام التي توفر عنها معلومات للهيئة، والتي قد تزيد أو تقل بعدة أيام عن أيام الشهر التقليدية (٢٨، أو ٣٠ أو ٣١).

٢ هذه الأعداد أخذت من الأرقام المدرجة على المنصة الإلكترونية لكوفيد ١٩ لوزارة الصحة www.moh.ps.

٣ موقع وزارة الصحة في قطاع غزة، تاريخ الدخول ٢٥/٥/٢٠٢١ على الرابط: <https://www.moh.gov.ps>

٤ موقع الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، تم الدخول بتاريخ ٥/٥/٢٠٢١، الرابط: <https://news.un.org/ar/story> /٢٠٢١/٥/٢٠٢١/١٠٧٦٥٩٢

المحدودة جداً من المياه وأدوات التنظيف المختلفة والغذاء الجيد والكافي، والحاجات الصحية المختلفة^١.
 ٣. نتيجة العدوان؛ اضطرت وزارة الصحة إلى إجراء تقليصات في عدد الأسرّة في مستشفياتها، أو نقل بعض الخدمات المقدمة لمكافحة كورونا إلى مراكز صحية أقلّ تهديداً، وتخصيص بعض المراكز لاستقبال الحالات المرضية نتيجة القصف الإسرائيلي، حيث تمّ تقليص عدد أسرّة العناية المركزة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة لصالح أقسام الجراحة، ونقل خدمات كورونا من المستشفى الأندونيسي في شمال قطاع غزة إلى المستشفى التركي الأوروبي، لتخصيصه لاستقبال الجرحى بالقصف الإسرائيلي^٢.

أفادت إحدى الموجودات في أحد مراكز الإيواء في وسط قطاع غزة، والتي تُدعى أم جهاد غباين^٣، ٤٠ عاماً، بأنها في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٥/١٩ لم تتمكن هي وأولادها الستة من الاستحمام منذ يوم الجمعة الموافق ٢٠٢١/٥/١٤، وسط مخاوف من تفشي فيروس كورونا في القطاع، وبخاصة أن المياه تقطع لساعات طويلة.

وفي حينه، عبّر عدنان أبو حسنة، الناطق الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة عن خشيته من «أن يسبّب الازدحام في مراكز الإيواء في تحوّل هذه المراكز إلى بؤرة لتفشي فيروس كورونا»، مشيراً إلى أن الوكالة «تقدم مواد التعقيم والإرشادات الصحية والمياه للحؤول دون وقوع ذلك».

٤. أشار مراقبون للوضع الصحي في قطاع غزة إلى أن أعداد المصابين بفيروس كورونا من المتوقع له أن يرتفع بشكل ملحوظ بسبب الإختلاط الكبير الذي حدث بين المواطنين في المدارس والمراكز الصحية بسبب استخدامها أماكن لإيواء النازحين من العدوان الإسرائيلي.

وتقول أم جهاد: «هربنا من القصف ولم نأخذ شيئاً. أخشى العدوى بكورونا، لكنها ستكون أسهل من الصواريخ الإسرائيلية»، ويقاطعها ابنها فؤاد (٨ أعوام) الذي تُغطي الأتربة قدميه الحافيتين، قائلاً: «الصواريخ تقتلنا، فيروس كورونا يسبب سعلة وسخونة فقط».

٥. استهداف العدوان الإسرائيلي المباشر لمحيط مركز الحجر الصحي في محافظة رفح جنوب قطاع غزة ما يشكل صفة لجهود وزارة الصحة في مواجهة انتشار ومعالجة فيروس كورونا، وما راكمته من جهود وإجراءات في تقديم الخدمة الصحية لمصابي الجائحة، وبخاصة بعد قرار حجر العائدين من الهند والباكستان ودول أخرى مع انتشار السلالة الهندية للفيروس.

٦. بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١ استهدف العدوان مركز صحي هالة الشوا، شمال قطاع غزة، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة، وهو من المراكز الصحية التي تقدم الخدمات الصحية للأم والأطفال والتطعيمات. وهو أيضاً من المراكز الصحية المخصصة في سحب العينات المخبرية لحالات الاشتباه بفيروس كورونا، وتقديم اللقاحات ضد الفيروس.

٧. إعاقه وصول وتنقل الفرق الطبية إلى أماكن تواجد المصابين بفيروس كورونا، أو المشتبه بإصابتهم بالفيروس، من أجل إجراء الفحوصات أو تقديم الرعاية الصحية اللازمة، وإعاقه وصول الفرق الطبية

١ للمزيد حول من اضطرم العدوان الإسرائيلي للنزوح والإقامة المؤقتة في مراكز إيواء راجع الورقة التي أعدتها الهيئة بهذا الخصوص والمنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.ichr.ps

٢ عدنان أبو حسنة/ الناطق الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة

٣ جريدة الغد الأردنية، تم الدخول بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦، الرابط: <https://alghad.com/>

(١٧٧) إصابة في ١٤ أيار (مايو)، و(٥٤) إصابة في ١٥ أيار (مايو)، و(٤١) إصابة في ١٦ أيار (مايو)، و(٧٢) إصابة في ١٧ أيار (مايو)، و(١١٠) إصابات في ١٨ أيار (مايو)، و(١٢٢) إصابة في ١٩ أيار (مايو)، و(٩٢) إصابة في ٢٠ أيار (مايو)، و(١١٠) إصابات في ٢١ أيار (مايو).

من الملاحظ أنّ هناك انخفاضاً في أعداد المصابين خلال أيام العدوان، إلا أنّ هذا الأمر لا يعبر عن انخفاض في انتشار الوباء بقدر ما يعبر عن زيادة في معيقات وصول المواطنين إلى أماكن إجراء الفحوصات، وذلك لعدة أسباب من أبرزها: تدمير العديد من مراكز الفحص والمختبرات، إعاقه حركة العاملين الصحيين وعدم تمكنهم من الانتقال لأخذ الفحوصات اللازمة، وتقييد حركة المواطنين وخوفاً من تعرضهم للإصابة جراء العدوان الإسرائيلي في حال توجههم إلى مراكز الفحص.

٢. رغم ضعف الإجراءات الوقائية خلال العدوان الإسرائيلي واحتمالية ارتفاع عدد المصابين بالفيروس، إلا أنّ معدل الإصابات التي سجلتها الإحصاءات الرسمية في الأيام الخمسة التالية للعدوان لم تزد عن (٢٥٨) إصابة يومياً، في إشارة إلى أنّ الأضرار التي خلفها الاحتلال للأجهزة والمعدات الطبية والكوادر الصحية الخاصة بفحص فيروس كورونا كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تعود للعمل كسابق عهدها.

من الجدير الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ ما خلفه العدوان الإسرائيلي من آثار على التدابير الوقائية التي عملت عليها وزارة الصحة قبل العدوان، وبسببه، من شأنها أن تزيد من عدد الإصابات، لا أنّ تنقص منها. فعلى سبيل المثال، كان ارتفاع عدد النازحين من منازلهم، واضطرارهم للجوء إلى مراكز الإيواء، والاختلاط بغيرهم من النازحين الذين قد يكونوا مصابين، فضلاً عن انخفاض مستوى النظافة العامة الناجمة عن ازدحام أماكن الإيواء، وعدم تمكنهم من اتخاذ إجراءات النظافة والتعقيم المعتادة، كان كل ذلك يشكل بيئة جاذبة لاحتمالات الإصابة.

التي تقدم اللقاح المخصص للوقاية من الإصابة بالفيروس.

٨. الاستهداف المباشر لمحطات توزيع الكهرباء وانعكاس ذلك سلباً على تشغيل الأقسام الحيوية كالمختبرات والأجهزة الصحية المستخدمة في معالجة المصابين بفيروس كورونا، إضافة إلى تلف بعض الأجهزة الطبية بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر والمفجائي عنها. وحذّر المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة،^١ أشرف القدرة «من التأثير المباشر لانقطاع التيار الكهربائي على مختلف الأقسام الحيوية»، إذ إنّ المولدات الكهربائية تستنزف كميات كبيرة من الوقود. وشدد في حينه على أنّ «استمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع يهدد بتقويض جهود مواجهة وباء كورونا».

أرقام وإحصاءات حول الإصابة بفيروس كورونا في قطاع غزة خلال شهر أيار (مايو)

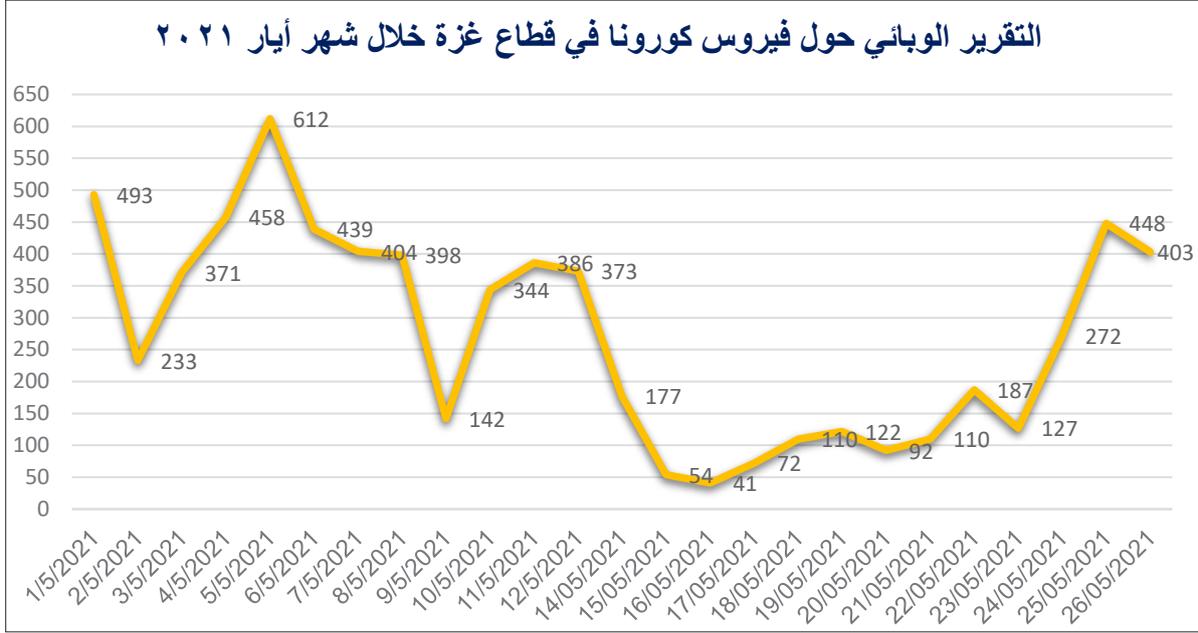
لقد هدّد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتقويض جهود وزارة الصحة في مكافحة فيروس كورونا، ومن المتوقع أنّ تؤدي آثار العدوان إلى إضعاف أثر الإجراءات التي تقوم بها وزارة الصحة في القطاع في مواجهة انتشار الفيروس. فبحسب المعلومات المتوفرة للهيئة^٢ يمكن ملاحظة ما يلي:

١. انخفضت أعداد المصابين بفيروس كورونا المسجلة بشكل يومي، وذلك بحسب تقارير وزارة الصحة. ففي الأيام الأربعة الأولى من العدوان كانت الإصابات على النحو التالي: (٣٤٤) إصابة بتاريخ ١٠ أيار (مايو)، (٣٨٦) إصابة في ١١ أيار (مايو)، (٣٧٣) إصابة في ١٢ أيار (مايو)، و(٢٥٧) إصابة في ١٣ أيار (مايو). وبعد اشتداد العدوان على قطاع غزة بتاريخ ١٤ أيار (مايو) تراجع الإصابات المسجلة بشكل ملحوظ وسط احتمالية زيادة أعدادهم. وكانت أعداد المصابين خلال الفترة ما بين ١٤/ أيار (مايو) وحتى توقف العدوان على النحو التالي:

١ <https://arabic.euroneews.com/2021/05/20/in-gaza-fear-of-israeli-bombs-outweigh-covid-risk>

٢ للمزيد راجع الجداول الموجودة في المرفق بهذه الورقة.

٣. يشير الرسم البياني التالي إلى انخفاض كبير في معدل الإصابات اليومية التي سجلت بعد اليوم الرابع للعدوان (١٤ أيار/مايو) بشكل كبير، وأنّ هذا المؤشر لم يعد للارتفاع من جديد إلا بعد عدة أيام من انتهاء العدوان (٢٦ أيار/مايو). إلا أن أعداد المصابين عادت للانخفاض بعد التاريخ المذكور (٢٦ أيار/مايو). وكانت الإصابات المسجلة حسب وزارة الصحة على النحو التالي: (٣١٧) إصابة بتاريخ (٢٧ أيار/مايو)، (٣٢٩) إصابة بتاريخ (٢٨ أيار/مايو)، (٢٥٠) إصابة بتاريخ (٢٩ أيار/مايو)، (١٥٩) إصابة بتاريخ (٣٠ أيار/مايو)، و(٢٤٦) إصابة بتاريخ (٣١ أيار/مايو)، ولم تتضح أسباب هذا الانخفاض إن كانت تتعلق بواقع تراجع حالات الإصابة في هذا الوباء، أو بعزوف المواطنين عن التوجه لمراكز الفحص، أو باستمرار تأثيرات العدوان على قطاع غزة.



لفحص ووقاية وعلاج المواطنين المتعلقة بالإصابة بفيروس كورونا.

٢. قيام المنظمات الإنسانية الدولية بتوفير الاحتياجات الإنسانية للسكان فيما يتعلق بالوقاية من فيروس كورونا، بما في ذلك أجهزة فحص المواطنين، واللقاحات، والعلاجات اللازمة للمصابين به، وتوفير مواد التعقيم والتنظيف اللازمة للوقاية من هذا الوباء.

٣. قيام المؤسسات الصحية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالبحث عن كل الوسائل الممكنة واللازمة للمواطنين لفحصهم، ووقايتهم وعلاجهم من الإصابة بفيروس كورونا، وإعادة إعمار المختبرات والمراكز الصحية الخاصة بفحص وتطعيم المواطنين ضد كورونا التي دمرها الاحتلال.

توصيات

خلصت هذه الورقة إلى الآثار التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما خلفته من أضرار مسّت بالإجراءات الوقائية والعلاجية المتعلقة بفيروس كورونا. وبناءً على ما ورد في هذه الورقة، فإنّ الهيئة توصي بما يلي:

١. تحمل الهيئة المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة عام ١٩٤٩، بضرورة التحرك العاجل والفاعل لتأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين، وحماية المرافق الصحية وأفراد الخدمات الطبية في قطاع غزة، وإلزام سلطات الاحتلال للقيام بمسؤولياتها بتأمين الصحة العامة لمواطني الأراضي التي تقع تحت احتلالها الحربي، ولاسيما بشأن الإجراءات اللازمة

٤. قيام المؤسسات الرسمية الفلسطينية بمطالبة دول العالم العربي بتقديم كل أنواع الدعم والمساندة الطبية اللازمة لقطاع غزة بشأن مواجهة فيروس كورونا.
٥. قيام المؤسسات الصحية والإنسانية بتوفير المستلزمات اللازمة في مراكز الإيواء للحد من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، حتى لا تتحول تلك المراكز إلى مصدر لانتشار العدوى.

مرفق: جدول بأعداد المصابين بفيروس كورونا في قطاع غزة خلال أيام شهر أيار (مايو) ٢٠٢١

التاريخ	عدد الإصابات	عدد الوفيات
٢٠٢١/٠٥/٠١	٤٩٣	٣
٢٠٢١/٠٥/٠٢	٢٣٣	٩
٢٠٢١/٠٥/٠٣	٣٧١	٦
٢٠٢١/٠٥/٠٤	٤٥٨	٧
٢٠٢١/٠٥/٠٥	٦١٢	٥
٢٠٢١/٠٥/٠٦	٤٣٩	٣
٢٠٢١/٠٥/٠٧	٤٠٤	٧
٢٠٢١/٠٥/٠٨	٣٩٨	٩
٢٠٢١/٠٥/٠٩	١٤٢	٤
٢٠٢١/٠٥/١٠ بداية العدوان	٣٤٤	٦
٢٠٢١/٠٥/١١	٣٨٦	١١
٢٠٢١/٠٥/١٢	٣٧٣	٦
٢٠٢١/٠٥/١٤	١٧٧	٧
٢٠٢١/٠٥/١٥	٥٤	٣
٢٠٢١/٠٥/١٦	٤١	٥
٢٠٢١/٠٥/١٧	٧٢	٣
٢٠٢١/٠٥/١٨	١١٠	٤
٢٠٢١/٠٥/١٩	١٢٢	٣
٢٠٢١/٠٥/٢٠ نهاية العدوان	٩٢	٢
٢٠٢١/٠٥/٢١	١١٠	١
٢٠٢١/٠٥/٢٢	١٨٧	٢
٢٠٢١/٠٥/٢٣	١٢٧	٥
٢٠٢١/٠٥/٢٤	٣٧٢	١
٢٠٢١/٠٥/٢٥	٤٤٨	٥
٢٠٢١/٠٥/٢٦	٤٠٣	١

١ تم الاعتماد في إعداد هذه الجدول والبيانات المرافقة على تقارير وزارة الصحة في الضفة الغربية اليومية خلال شهر أيار (مايو) ٢٠٢١ المنشورة على موقع الفيسبوك الخاص بالوزارة، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢١/٥/٢٦.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
«ديوان المظالم»

توثيقات من العدوان (9)

ورقة حقائق

استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

أيار/ مايو 2021



2021م

ورقة حقائق حول

استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال
العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

أيار/مايو ٢٠٢١

مقدمة

جسيمه لحقوق الانسان وجرائم ترقى لجرائم الحرب، حيث قام الطيران الحربي الإسرائيلي بشن هجماته الصاروخية المكثفة على مختلف مناطق القطاع المأهولة بالسكان، مستهدفا بالقصف العنيف وباستخدام مفرط للقوة أرواح المدنيين المحميين ومنازلهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة واعمال التدمير على نطاق واسع، دون مراعاة لمبادئ الضرورة والنسبية والتمييز والإنسانية، ما تسبب في اباده اسر بكاملها والغائهم من السجل المدني للسكان. استهدف القصف الاعيان المدنية والمرافق والمنشآت العامة، والبنائات السكنية ومقار وزارات ومؤسسات حكومية ومراكز للرعاية الصحية، ومدارس ومساجد ودور للعبادة، وتعهد تدمير البنية التحتية من طرق وشبكات ومحطات المياه والصرف الصحي والكهرباء في القطاع، بالإضافة الى استهداف الأراضي الزراعية والاضرار بها بشكل منظم على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، متبعا سياسة الأرض المحروقة. ما تسبب في سقوط عشرات الضحايا من المدنيين، خاصة في صفوف الاطفال والنساء.

قام الطيران الحربي الإسرائيلي خلال العدوان بتدمير آلاف الوحدات السكنية وأسفر عن استشهاد (٢٥٤) فلسطينيا، من بينهم (٦٧) طفلاً و(٣٩) امرأة، (١٧) مسنا، كما وأصيب (١٩٤٨) آخرين بجراح مختلفة، من بينهم ٦١٠ أطفال و٢٩٨ امرأة (من بينهم ثلاث حوامل) ، ما يعكس الاستهتار الإسرائيلي بحياة الفلسطينيين بكل فئاتهم خاصة الأطفال، حيث تسبب العدوان الإسرائيلي في ايلام أطفال القطاع وزيادة معاناتهم التي تضاف الى المآسي والأزمات الإنسانية التي يشهدها القطاع.

يخضع قطاع غزة المحتل، الذي يعيش فيه قرابة (٢ مليون فلسطيني، ويعد من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، لحصار إسرائيلي مشدد للعام الخامس عشر على التوالي، ينتهك الحصار غير الإنساني المفروض على القطاع قواعد القانون الدولي بمواصلة استخدامه كأحد أدوات العقاب الجماعي غير القانونية لسكانه، ويتم سنويا تشديد القيود على معابره وتقييد مرور الافراد والبضائع، وطالت نتائج وآثاره مختلف جوانب سكان القطاع وحقوقهم وحريةهم الأساسية. ويعاني أطفال القطاع من وضع كارثي كنتيجة للحصار المفروض على القطاع، حيث ساهم الحصار في تفاقم الأزمات الإنسانية وتدهور الأوضاع الإنسانية والصحية لسكان القطاع، حيث يمس بشكل صارخ بجملة حقوق الإنسان لمواطني القطاع الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي، وتقييد حركة الافراد والبضائع منه واليه، والنقص الحاد في امدادات الوقود التي تتسبب في ازمة انقطاع التيار الكهربائي، والمعاناة من نقص المياه الصالحة للشرب ومن نقص الادوية والمستلزمات الطبية. كما وتسبب الحصار في تزايد معدلات الفقر والبطالة وتدهور مستويات المعيشة لسكان القطاع، عدا عن تفاقم أوضاعهم الاجتماعية والضعف التي تلقي بأعبائها على حياتهم اليومية وعلى قدرتهم على العيش في مستوى معيشي لائق.

شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي، منذ يوم الاثنين ٢٠٢١/٥/١٠، عدوانا ممنهجا استهدف قطاع غزة واستمر لمدة ١١ يوما، وذلك في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الانساني، مرتكبا انتهاكات

قواعد توجب على الدول إغاثتهم ومساعدتهم. جاء لفئة الأطفال «موضع حماية واحترام خاصين» في الاتفاقية، ومنها ان (المادة ١٤) من الاتفاقية نصت على انه يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهاات الأطفال دون السابعة. كما نصت المادة (١٧) على أن «يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق». وركزت المواد بدءاً من المادة ٢٧ وحتى المادة ٣٤ من اتفاقية جنيف الرابعة على مختلف أوجه حماية المدنيين المحميين ومنهم الأطفال في حالات النزاعات الدولية المسلحة.

يعد الطفل من الفئات الأولى بالرعاية خلال النزاعات المسلحة، وعليه أكد البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧ على حماية المدنيين ومنهم الأطفال حماية خاصة مؤكداً على ما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، حيث نصت المادة (٥١) على ان السكان المدنيون والأشخاص المدنيون يتمتعون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية وعن ضرورة مراعاة القواعد دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق.

كما ومنحت المادة ٧٧ من البروتوكول حماية الأطفال اهتماماً، وجعلتهم موضع احترام خاص، وواجبت على أطراف النزاع تقديم العناية والاعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي سبب آخر، واتخاذ كافة التدابير المستطاعة، التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشره في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، والامتناع عن تجنيدهم في قواتها المسلحة.

من جهة أخرى، اعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة

قدر عدد الوحدات السكنية المدمرة، بحسب آخر احصائيات متوفرة، قرابة (١٦١١٥) وحدة سكنية منها (١٨٠٠) دمرت بشكل كلي، و(١٤٣١٥) وحدة سكنية تضررت بدرجات متفاوتة ، وقدر عدد النازحين جراء تدمير منازلهم بشكل كلي أو جزئي أو خوفاً من القصف بحوالي (٧٤) ألف نازح معظمهم من النساء والأطفال ، منهم من نزح باتجاه مراكز الايواء التي وفرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في المدارس التابعة لها، ومنهم من نزح باتجاه منازل أقارب لهم. كما وتضرر جراء الغارات الجوية خلال العدوان خمسين مدرسة، ما أثر على تعليم قرابة ٤١٨٩٧ طفل، بحسب منظمة إنقاذ الطفل.

رافق العدوان إغلاق المعابر بشكل تام ومنع مرور الافراد والبضائع ومنع دخول الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية، ومنع خروج المصابين والمرضى ممن يتهدد خطر الموت حياتهم ومنع دخول الصحفيين. وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جملة من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين في القطاع ترقى الى جرائم الحرب.

الحماية العامة والخاصة الممنوحة للأطفال بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني

منح القانون الدولي الإنساني لفئة الأطفال احتراماً وحماية خاصين تتناسب والسمات الخاصة بهم والتي تميزهم عن غيرهم من المدنيين. كما ومنحتهم الحماية العامة التي منحت للأشخاص المدنيين المحميين الذين يجب تجنيبهم اضرار الحرب لكونهم لا يشاركون في الاعمال القتالية. اكدت نصوص اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩ على حمايتهم من اشكال الأذى الذي يمكن ان يلحق بهم، وضمنت في مواد الاتفاقيات منع استهدافهم خلال العمليات الحربية، أو قتلهم أو نقلهم أو ترحيلهم إلى خارج المناطق المحتلة، أو المساس بشرفهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وعاداتهم، أو امتهائهم، أو إخضاعهم للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المس بكرامتهم الإنسانية أو استخدامهم دروع بشرية أو أخذهم رهائن وغيره. كما وأرست

وهناء القولق، ديما وميرا الإفرنجي، رفيف أبو داير، تالا أبو العوف، لينا شرير، حلا الريفي، ودانا اشكتانانا. وكان هناك عددا من الأطفال الرضع والأجنة من بين الضحايا، وتم توثيق مقتل (٦) أطفال لم تتجاوز أعمارهم العامين.

انتهاك حق الأطفال في الحياة والسلامة الجسدية
يعد الحق في الحياة حق أساسيا لكل انسان، وهذا يعني عدم جواز القيام بأي عمل يمس روح الإنسان أو جسده، ويشمل ذلك الطفل الذي أشارت له على وجه الخصوص الفقرة (٤) من المادة (٣٨) من اتفاقية حقوق الطفل. ويشكل استهداف قوات الاحتلال للأطفال، وتعمدهم إيقاع أكبر عدد ممكن من القتلى بينهم مساسا صارخا بحقوق الطفل الفلسطيني. ألزمت الاتفاقية الدول باحترام حق الطفل بالحياة من خلال المادة (٦) فقرة (١) التي نصت على أن: «تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة»، فيما نصت الفقرة (٢) من المادة على أن: «تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه». وأوجبت المادة (٣٨) فقرة (٤) من الاتفاقية على أن: «تتخذ الدول الأطراف، وفقاً للالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح» وهو ما تم انتهاكه بشكل صارخ خلال العمليات الحربية التي استهدفت قطاع غزة وسكانه المدنيين بما فيهم الأطفال.

استهدفت الآلة الحربية الإسرائيلية حياة المدنيين المحميين ومنهم الأطفال بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني، وذلك في انتهاك صارخ لحقهم في الحياة وفي السلامة الجسدية. وثقت المؤسسات الحقوقية مقتل غالبية الاطفال وانتشال اشلائهم ممزقة من تحت أنقاض منازلهم التي قامت الطائرات الإسرائيلية بقصفها، بعد ان تم ردم المنازل على سكانها الاحياء بلا سابق انذار. حيث تم استهداف تجمعات سكانية كاملة وعلى سبيل المثال سقط إثر قصف التجمع السكني في شارع الوحدة (١٨) طفلاً من أربع عائلات مختلفة

الجناية الدولية، القتل العمد والابادة والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية « جريمة ضد الإنسانية » وذلك متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. وذلك وفقاً للمادة ٧ من نظام روما. كما وتشمل «الإبادة» تعمد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان. وعليه تعد الجرائم التي يذهب ضحيتها الأطفال جرائم ضد الإنسانية ومن اختصاص المحكمة النظر فيها. كما وتقع انتهاكات حقوق الطفل في تعريف الإبادة الجماعية الواردة ضمن نصوص المادة (٦) من النظام ضمن اختصاص المحكمة، والتي اعتبرت ان قتل افراد الجماعة وإلحاق أي ضرر جسدي او عقلي بهم واخضاعهم عمدا لأحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم كليا او جزئياً جريمة إبادة جماعية.

استهداف الأطفال خلال العدوان

خلال العدوان فقد (٦٧) طفلاً فلسطينياً حياتهم في القطاع وهو ما يشكل ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي عدد الضحايا، منهم (٤٣) طفلاً من الذكور و (٢٤) طفلة من الاناث. تقع اعمار الأطفال ما بين ٦ أشهر إلى ١٧ سنة^١.

كما تسبب العدوان والعمليات الحربية بحالة من الرعب والهلع الشديد بين أطفال القطاع، نتيجة للضغط النفسي والعصبي الذي سيطر على سكان القطاع طوال فترة العمليات الحربية لقوات الاحتلال وتهديده بالمزيد منها، ونتيجة لأصوات القصف الجوي والانفجارات والاهتزازات، وهو ما له انعكاسات نفسية غاية في الصعوبة سترافقهم خلال السنوات القادمة. يذكر انه ومن بين الشهداء (١١) طفلة تتراوح اعمارهن بين ٥-١٥ عام كن يتلقين مع اشقائهن علاجاً من الصدمة ضمن برامج متخصصة للصحة النفسية في قطاع غزة، وقتلتهن الصواريخ الإسرائيلية خلال العدوان، ومنهن يارا ورولا وحلا

١ بيان صحفي للمدير الإقليمي لليونسيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، صادر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٥.

ويشمل العدد الكلي للضحايا ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة، كان أحدهم طفلاً^٢.

نزوح الأطفال مع عائلاتهم إلى المدارس

تعمدت قوات الاحتلال خلال العدوان استهداف البيوت السكنية ما تسبب بنزوح العائلات، حيث لجأ أكثر من ٤٢ ألف مواطن إلى ٥٢ مدرسة تابعة لمدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» ومدارس أخرى حكومية، بسبب القصف العنيف وتضرر منازلهم في المناطق الشرقية الحدودية ومناطق شمال قطاع غزة وفي مدينة غزة ذاتها. وإثر تدمير المنازل لجأ سكانها إلى المدارس على الرغم من أنها لا تحتوي على أساسيات الحياة، ولكنهم أجبروا على البقاء فيها لأنها أكثر أماناً من القصف حرصاً على حياتهم وحياة أطفالهم. وعاش النازحين في مراكز الايواء ظروفًا صعبة للغاية نظراً لافتقار المدارس لأدنى مقومات الحياة الكريمة، كالفراش المناسب والماء والكهرباء والاحتياجات اليومية والمرافق الصحية المناسبة والنظيفة، إضافة إلى اكتظاظها الشديد والتدافع فيها في ظل غياب الإجراءات والتدابير الخاصة بمحاربة فيروس كورونا وصعوبة تطبيق تلك الإجراءات في ظل الاكتظاظ الشديد فيها وانعدام أسس التباعد الاجتماعي فيها. تسبب نزوح الأطفال مع عائلاتهم في ظل العدوان والقصف المكثف حالات من الخوف الشديد والرعب بالإضافة إلى الضغط النفسي وانعكاساته بعيداً على الأثر على الأوضاع النفسية والصحية لأطفال القطاع.

الصحة النفسية للأطفال

رغم وقف العدوان الإسرائيلي على القطاع حذر خبراء من الآثار النفسية التي سترافق الأطفال لسنوات نتيجة للقصف الإسرائيلي. بعد انتهاء العدوان صرحت منظمة إنقاذ الطفل أن الأطفال في غزة سيعانون من آثار العدوان لسنوات قادمة، حيث أنهم «يعانون من الخوف والقلق وقلة النوم وتظهر عليهم علامات القلق مثل الاهتزاز المستمر والتبول

غالبيةهم أخوة. تمثل هذه الاعتداءات نموذجاً لطبيعة الأهداف الإسرائيلية التي تم التركيز عليها خلال العدوان على القطاع.

أسفرت الليلة الأولى من العدوان على قطاع غزة عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً، بينهم تسعة أطفال. أربعة منهم اشقاء، وكثير منهم يذهبون إلى نفس المدرسة، وتم تأكيد إصابة ما لا يقل عن ٢٥ طفلاً في نفس الليلة. وقبل منتصف ليل ١٤ مايو/ أيار استهدف القصف الجوي الإسرائيلي مبنى لعائلة العطار في بيت لاهيا مكون من ثلاثة طوابق، ما تسبب في مقتل لمياء العطار البالغة من العمر ٢٨ عاماً وأطفالها الثلاثة إسلام، سبعة أعوام، وأميرة ستة أعوام، والرضيع محمد ابن الثمانية شهور. وعلقوا تحت الأنقاض والركام.^١

استشهد صباح يوم السبت بتاريخ ١٥/٥/٢٠٢١ عشرة فلسطينيين من عائلة أبو حطب، وهم ثمانية أطفال وامرأتان وذلك جراء قصف جوي إسرائيلي على بناية في مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين غرب غزة أدى إلى انهيار مبنى من ثلاثة طوابق. وصرح والد الأطفال الثمانية محمد أبو حطب في مستشفى الشفاء في مدينة غزة أن الأطفال «كانوا آمنين في منزلهم ولا يحملون سلاحاً ولم يطلقوا صواريخ». كما وأضاف أنهم قتلوا «فيما كانوا يرتدون ملابسهم الجديدة لمناسبة عيد الفطر».

وفي صباح يوم ١٦ أيار/مايو قام الطيران الحربي الإسرائيلي بشن غارات في منطقة شارع الوحدة بغزة تسببت في هدم بنايتين سكنيتين تعودان لعائلي أبو العوف والقولق، دون أن تتلقى العائلات المقيمة في بناية أبو العوف المكونة من ٤ طوابق أي تحذير مسبق، وأسفر الهجوم عن مقتل ٣٠ فلسطينياً وكان ١١ من الضحايا من الأطفال بقوا جميعاً تحت الأنقاض. وتم مساء يوم ٢٠ أيار/مايو انتشار جثمان طفلة تبلغ من العمر ثلاثة أعوام بعدما قتلت في غارة جوية إسرائيلية على منزلها في ١١ أيار/مايو.

^١ «إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق في نمط الهجمات الإسرائيلية على المنازل السكنية في غزة بوصفها جرائم حرب»، منظمة العفو الدولية، ١٧/٥/٢٠٢١. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/05/israelopt-pattern-of-israeli-attacks-on-residential-homes-in-gaza-must-be-investigated-as-war-crimes/>

^٢ تقرير لمؤسسة الضمير في غزة حول الجرائم الإسرائيلية التي استهدفت الأطفال خلال فترة العدوان، أيار/مايو ٢٠٢١.

خاصة في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وصوت الصواريخ والانفجارات الكبيرة، عبر أطفال عن كرههم لليل، وقد قتلت عائلات اثناء نومها ومنهم عائلة أبو العوف.

بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) فإن ٢٢٦ ألف طفل في قطاع غزة مسجلون لديها، وقبل العدوان كان طفل من بين كل ٣ أطفال في غزة بحاجة إلى الدعم النفسي لمساعدتهم على التعامل مع الضغط والخوف بسبب الوضع والحصار الإسرائيلي للقطاع، وبحسب المنظمة فإن هذا العدد ازداد بشكل كبير خلال أيام العدوان^١. ولأن الأطفال هم الفئة الأكثر تضررا أثناء العدوان، هناك حاجة ماسة إلى تدخل طارئ في مجال الصحة النفسية للأطفال.

اما الخبير النفسي محمد أبو صبيح فقد صرح لوكالة فرانس ٢٤ ان الأطفال الذين يتعرضون «لصدمة كبيرة» غالبا ما يظهرون بعد ذلك «اضطرابات سلوكية عنيفة» وبأن «الحروب تبذر العنف في المدارس والمنازل». وقال بأن معظم الأطفال في قطاع غزة يعانون من «اكتئاب أو قلق أو اضطراب سلوكي» وبأن «عدد كارثي» منهم بحاجة إلى العلاج وان العدوان سيخلق جيلا عدوانيا وعنيفا.

ولا توجد نسبة حقيقية لعدد الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية في القطاع، الا ان برنامج غزة يشير من جهته إلى ازدياد هذه الحالات بالمئات شهريا.

التوصيات

- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، الوقوف امام التزاماتها القانونية والأخلاقية والمتمثلة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة خاصة الاطفال والحيلولة دون ازهاق المزيد منها، ووضع حد لممارسات

اللاإرادي». وبحسب برنامج غزة للصحة النفسية لا يوجد إحصاء إجمالي لعدد أطفال القطاع الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية في قطاع غزة نتيجة للعدوانات الإسرائيلية المتكررة عليه.

يعاني أطفال في القطاع من سلسلة من الأعراض النفسية المرتبطة بالخوف من القصف كالصرخ والبكاء الشديد والاكتئاب والقلق والاضطرابات السلوكية والتبول اللاإرادي وعصبية المزاج وغيرها. وخلال العدوان الاخير نشر برنامج غزة للصحة النفسية (GCMHP) نصائح للأباء على برامج التواصل الاجتماعي، طلبوا فيه من الاهد مناقشة المشاعر مع أطفالهم ومحاولة تشتيت انتباههم عن أصوات القصف بالألعاب أو الرسم أو الصلاة. كما ورد أطفال قطاع غزة على مسامع الاهد باستمرار كلمة «أنا خائف، أنا خائف» مع سماعهم لدوي كل انفجار، ما دفع بعض الأهالي لتطمينهم بالقول «انها مجرد فرقعة بالونات».

لقد انتشرت طواقم الدفاع المدني عددا من النساء والأطفال من تحت ركام منزل عائلة أبو العوف الذي دمر كلياً وقتل في الغارة الإسرائيلية التي استهدفته نحو ٤٢ فلسطينيا بينهم عشر نساء وثمانية أطفال. نجت مرام أبو العوف (٧ أعوام) وانتشلت من تحت الانقاض وعبرت بحزن «كنت تحت الحجارة، سألت عن ماما وعن أختي شيماء، وكنت أقول أخرجوني من تحت الردم».

حوصر بعض أطفال القطاع تحت الردم إثر قصف منازلهم بالصواريخ لمدة ساعات حيث بقوا يصرخون تحت الأنقاض الى ان تم انقاذهم. أصاب البعض منهم حالة من الاهتزاز وهم يروون للصحافة تجربة هدم منازلهم والبقاء محاصرين تحت الأنقاض. وعبر الأطفال عن حزنهم لدمار منازلهم واحتراق كتبهم ودفاترهم وملابسهم والعبابهم المفضلة.

أصيب عمر أبو العوف البالغ من العمر ١٦ عاما بالصدمة والتوقف عن الكلام بعد ان قتلت غارة جوية إسرائيلية شقيقه ووالده وبقي تحت الأنقاض لمدة ١٢ ساعة في مستشفى الشفاء بقطاع غزة.

ونظرا لتكثيف غارات الاحتلال لهجماتاتها خلال الليل،

١ تقرير «الحرب على غزة افقدت الأطفال كثير من الامن والأمان»، الجزيرة ٢٠٢١/٥/٢١، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news>

ملحق:

أسماء الشهداء الأطفال ضحايا العدوان
الإسرائيلي على قطاع غزة

٢٠٢١/٥/٢١-١٠

العمر	اسم الشهيد/ه	
٥ اعوام	براء الغريبي	١
١٦ عام	مصطفى عبيد	٢
٢ اعوام	يزن المصري	٣
٦ اعوام	مروان المصري	٤
١٠ اعوام	رهف المصري	٥
١١ عام	إبراهيم المصري	٦
١١ عاما	حسين حمد	٧
١٦ عام	إبراهيم حسنين	٨
١٥ عام	محمد سليمان	٩
١٢ عام	حمزه علي	١٠
٢ اعوام	مينا شيرير	١١
١٥ عام	لينا شيرير	١٢
٤ اعوام	زيد الطالباي	١٣
٢ اعوام	مريم الطالباي	١٤
١٣ عام	حلا الريفي	١٥
١٧ عام	بشار سمور	١٦
١٣ عام	حماده العمور	١٧
١٠ اعوام	عمار العمور	١٨
١٢ عام	محمود طلبه	١٩
١٣ عام	يحيى خليفه	٢٠
٦ اعوام	امير الطناني	٢١
٢ اعوام	احمد الطناني	٢٢
٧ اعوام	اسماعيل الطناني	٢٣
٤ اعوام	ادهم الطناني	٢٤
١٧ عام	خالد قانوع	٢٥
١٤ عام	احمد الحواجري	٢٦
١٣	لينا عيسى	٢٧
٩ اشهر	محمد أبو ديه	٢٨
٢ اعوام	حور الزملي	٢٩
٦ اشهر	إبراهيم الرنتيسي	٣٠
٦ اعوام	اميره العطار	٣١
٩ اشهر	محمد زين العطار	٣٢
٨ اعوام	اسلام العطار	٣٣
١٢ عام	عبد الله جوده	٣٤
٦ اعوام	بثينه عبيد	٣٥
١٢ عام	صهيب الحديدي	٣٦
١٠ اعوام	يحيى الحديدي	٣٧

الاحتلال وضمن احترامه لمبادئ القانون الدولي الانساني التي تعد ملزمة له في كل الأحوال.

• ضرورة قيام المحكمة الجنائية الدولية بالبداية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي قامت الاحتلال باقترافها واستهدفت الأطفال، ومحاسبة قادة الاحتلال الذين اعطوا الاوامر بارتكابها وكل من قام بتنفيذها.

• دعوة مجلس حقوق الانسان والمجتمع الدولي بضرورة العمل على ضمان الحماية للطفل الفلسطيني وكسر الصمت الدولي عما يرتكب من انتهاكات ومجازر بحق ومحاسبة دولة الاحتلال وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين المتورطين بارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الفلسطينيين والقادة منتهكي حقوق الاطفال. والضغط على دولة الاحتلال للامتثال لمبادئ القانون الدولي الانساني.

• ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بدعم تمويل وتعزيز قدرات أنظمة حماية الطفل لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات الأساسية والاستجابة لحماية الأطفال في الظروف الطارئة والوصول إلى نظام الرعاية الاجتماعية. ودعم برامج الدعم النفسي لمساعدة أطفال القطاع على التعامل مع الضغط والخوف بسبب الوضع والحصار والعدوان الإسرائيلي على القطاع.

• ضرورة عمل دولة فلسطين بشكل جاد على تنفيذ التدابير والإجراءات العملية اللازمة لضمان تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاء ورفع الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة والعقوبات بحق سكانه ووضع حد لانعكاسات الحصار الخطيرة وتدهور الأوضاع الإنسانية سكان القطاع بما يشمل الأطفال واسرهم في ظل الوضع الكارثي للقطاع.

توثيقات من العدوان

العمر	اسم الشهيد/ه	
١٥ عام	ديما الافرنجي	٥٣
١٣ عام	يزن الافرنجي	٥٤
١١ عام	ميرا الافرنجي	٥٥
٩ اعوام	امير الافرنجي	٥٦
٩ اعوام	دانا اشكنتانا	٥٧
٥ اعوام	لانا اشكنتانا	٥٨
٤ اعوام	يحيى اشكنتانا	٥٩
٢ اعوام	زين اشكنتانا	٦٠
١٣ عام	تالا أبو العوف	٦١
١٧ عام	توفيق أبو العوف	٦٢
١٣ عام	يوسف الباز	٦٣
١٠ اعوام	رفيف أبو داير	٦٤
٢ اعوام	نغم صالحه	٦٥
١٠ اعوام	ديما عسليه	٦٦
١٦ عام	زكريا علوش	٦٧

العمر	اسم الشهيد/ه	
٥ اعوام	اسامه الحديدي	٣٨
٧ اعوام	عبد الرحمن الحديدي	٣٩
٥ اعوام	يامن أبو حطب	٤٠
٩ اعوام	بلال أبو حطب	٤١
٧ اعوام	مريم أبو حطب	٤٢
١٠ اعوام	يوسف أبو حطب	٤٣
١٧ عام	محمد بحر	٤٤
٩ اعوام	يارا القولق	٤٥
١٢ عام	حلا القولق	٤٦
٥ اعوام	رولا القولق	٤٧
٨ اعوام	زيد القولق	٤٨
٦ اشهر	قصي القولق	٤٩
٣ اعوام	ادم القولق	٥٠
١٥ عام	احمد القولق	٥١
١٤ عام	هناء القولق	٥٢

١٠. أحمد رامي الحواجري / الثامن / مدرسة ذكور البريج الاعدادية/ الوسطى.
١١. تالا أيمن أبو العوف / مدرسة مصطفى حافظ الأساسية للبنات / غرب غزة.
١٢. غرب غزة. / توفيق أيمن أبو العوف / مدرسة حسن الحرازين الثانوية
١٣. غرب غزة / دانا اشكنتانا - مدرسة القاهرة الأساسية «بغرب غزة».
١٤. أحمد القولق - مدرسة سليمان سلطان (أ)
١٥. ميرا رامي الافرنجي - مدرسة القاهرة (ب) / غرب غزة.
١٦. يارا محمد معين القولق - مدرسة القاهرة أ / غرب غزة.
١٧. رولا محمد معين القولق - مدرسة القاهرة أ / غرب غزة.
١٨. أمير رامي الافرنجي - مدرسة أمير المنسي "ب" / غرب غزة .
١٩. حلا محمد معين القولق -مدرسة مصطفى حافظ الأساسية للبنات/ غرب غزة.
٢٠. زكريا زياد علوش/ الحادي عشر / مدرسة أسامة بن زيد الثانوية /شمال غزة.

أسماء مجموعة من الشهداء من طلبة المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث:

١. بشار أحمد إبراهيم سمور/ الحادي عشر/ مدرسة المتنبى الجديدة الثانوية للبنين/شرق خان يونس.
٢. لينة إياد فتحي شريبر/ العاشر / مدرسة الماجدة وسيلة بن عمار الثانوية للبنات/ غرب غزة.
٣. ديما الافرنجي / الحادي عشر / مدرسة محفوظ النحناح الثانوية للبنات / غرب غزة.
٤. مصطفى محمد محمود عبيد/ الحادي عشر/ مدرسة أسامة بن زيد الثانوية للبنين / شمال غزة.
٥. محمد صابر إبراهيم سليمان/ العاشر / مدرسة أسامة بن زيد الثانوية للبنين/ شمال غزة.
٦. حلا حسين رأفت الريفي/ الثامن / مدرسة السيدة رقية الأساسية للبنات/ غرب غزة.
٧. خالد عماد خالد القنوع/ الثاني عشر/ مدرسة خليل الرحمن الثانوية للبنين/ شمال غزة.
٨. هناء شكري القولق -مدرسة مصطفى حافظ الأساسية للبنات/ غرب غزة .
٩. حمزة نصار / السادس / مدرسة ذكور الهاشمية الأساسية /شرق غزة.

١ بيان صادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ على الموقع الالكتروني للوزارة: <http://www.moehe.gov.ps>



٢٠٢١/٥/١٧

٢٠٢١/٤

تصريح صحفي

تنظر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بخطورة بالغة لأوضاع المواطنين الفلسطينيين النازحين قسراً من أماكن سكنهم إلى مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في قطاع غزة، بسبب العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، واستمراره لليوم الثامن على التوالي.

فقد نزح منذ بداية العدوان بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠، قرابة ٤١٩٠٠ مواطن فلسطيني، إلى ٤٥ مدرسة تابعة للأونروا في مختلف محافظات القطاع، ولم تقم أية جهة دولية حتى تاريخه بالتعامل مع هذه الأماكن كمراكز إيواء، مما يشكل خطورة على حياة المواطنين داخل المراكز في ظل تصاعد العدوان واستهدافه المباشر للمدنيين.

كما يعاني المواطنون النازحون من عدم توفر الخدمات الأساسية من مياه وطعام وكهرباء واحتياجات خاصة داخل تلك المراكز، علاوة على تكديسهم داخل هذه المدارس في ظل خطر جائحة كورونا، وانعدام مستلزمات الجهات الرسمية التي تأثرت نتيجة تعرضها للاستهداف من قبل هجمات الاحتلال.

وعليه، فإن الهيئة المستقلة تطالب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين القيام بواجبها القانوني تجاه النازحين في أماكن الإيواء، وتحذر من خطورة أوضاعهم المعيشية والحياتية، كما تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل ما يلزم لإغاثة وحماية المواطنين المعرضين لاستهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي.



17/5/2021
4/2021

Press Release

Palestine Independent Commission for Human Rights) ICHR (is following with great concern the conditions of the forcibly displaced Palestinian citizens from their homes to UNRWA schools in the Gaza Strip ,due to the Israeli military aggression on the Strip ,and its continuation for the eighth consecutive day.

Since the beginning of the aggression on ,5/10/2021 around 41,900 Palestinian citizens have been displaced to 45 UNRWA schools in various governorates of the Gaza Strip .No international body has yet recognized these places as shelters ,which poses a threat to the lives of citizens inside them in light of the escalation of the aggression and its direct targeting of civilians.

Furthermore ,the displaced citizens suffer from the lack of basic services ,including water, food ,electricity ,and special needs inside those centers ,in addition to their overcrowding in light of the threat of the Corona pandemic .Over and above ,the official authorities are unable to provide services as a result of being targeted by the occupation attacks.

Accordingly ,ICHR calls on the UNRWA to fulfill its legal duty towards the displaced citizens in shelters ,warns of the danger of their living conditions ,and calls on the international community to provide all necessary relief and protection for citizens exposed to the targeting of the Israeli occupation forces.

Your concern and asking is great support

بيان

نداء عاجل للمجتمع الدولي لاستنكار مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة

يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل لمعابر القطاع أمام حركة المواطنين وإغلاق البحر أمام الصيادين، ويتواصل فيه تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع بشكل غير مسبوق، كنتيجة للحصار المشدد المفروض على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، ومنع دخول الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية وإمدادات الوقود، وتداعياته الكارثية على أوضاعهم وتهديد قدرتهم على تلقي الخدمات الأساسية، لاسيما خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء، إثر استهداف قوات الاحتلال خلال عدوانها للمرافق العامة، ومنها الطرق والمنشآت والمركبات التابعة لبلديات المحافظات، واستهدافها المنظم للبنية التحتية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ما يساهم في تحويل القطاع لمكان غير آمن لسكن ما يقارب من ٢ مليون فلسطيني يعيشون فيه.

ويفاقم من تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع تصاعد معدلات تفشي فيروس كورونا في الفترة الأخيرة، وحاجة المئات من المصابين به وجرحى العدوان إلى تلقي الرعاية الصحية الخاصة في المستشفيات التي تعاني أساساً من الاكتظاظ، ومنه النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وبدء نفاذ الوقود والنقص الحاد في إمدادات الكهرباء، ما يلقي أعباءً إضافية على الطواقم الطبية المنهكة، ويؤثر على عمل المختبرات والمستشفيات، ويحد من قدرتها على تشغيل المولدات التي تعوض نقصها، في الوقت الذي أعلنت فيه شركة توزيع الكهرباء في محافظات القطاع عن قرب انقطاع التيار الكهربائي عنه لقرب نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، كنتيجة

تستنكر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة وتصعيده منذ بدء العدوان بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢١، واستهداف هجمات قوات الاحتلال المكثفة مختلف مناطق القطاع السكنية المأهولة بالسكان، وتعهدتها استهداف منازل فلسطينيين آمنين وهدمها على رؤوسهم وهم نيام دون سابق إنذار، ما تسبب في إبادة أسر بكاملها. عدا عن تعمد استهداف الأعيان المدنية والمرافق العامة بشكل منظم، والإضرار بها على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، متسببة في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، مع الاشتباه باستخدام أسلحة وغازات محرمة دولية.

وبلغت حصيلة العدوان المتواصل على القطاع حتى هذا التاريخ استناداً إلى تحديثات وزارة الصحة ما لا يقل عن (١٨٨) شهيداً، من بينهم (٥٢) طفلاً و (٣١) امرأة، وإصابة ما لا يقل عن (١٢٢٥) مواطناً بجراح مختلفة، من بينهم (٣١٣) طفلاً و (٢٠٦) امرأة، وهناك ارتفاع متصاعد في أعداد الشهداء والجرحى في كل لحظة. كما تم استهداف عشرات البنايات السكنية من بينها (٤) أبراج سكنية تم تسويتها بالأرض، ويضم كل منها عشرات الوحدات السكنية والمكاتب الصحفية والشركات التجارية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً حتى أمس (٢١٩) وحدة في مختلف مناطق القطاع تعرض سكانها للتهجير القسري، عدا عن الأضرار الجزئية التي لحقت بالمئات من منازل وممتلكات المواطنين الخاصة والعامة، والمدارس والمساجد والأراضي الزراعية، وعشرات السيارات والأبنية والمقرات الحكومية والبنوك، ومرافق عامة أخرى أدى قصفها إلى إحداث دمار واسع.

بوقف جرائم الاحتلال في الشيخ جراح والمسجد الأقصى واحترام حرمة، وحماية الأماكن المقدسة في القدس المحتلة. ولبذل الجهود واتخاذ الإجراءات والتدخلات الفورية والعاجلة لوقف عمليات الإخلاء القسري الوشيك للفلسطينيين والفلسطينيات في الحي ومنع تهجيرهم من منازلهم احتراماً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

تستتكر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في القطاع وممتلكاتهم والأعيان والبنية التحتية فيه والتي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وتحذر من مغبة تصعيد قوات الاحتلال لعدوانها وجرائمها وتوسيعها لعملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، وما سيقود إليه من إيقاع المزيد من الضحايا المدنيين الأبرياء خاصة في صفوف الأطفال والنساء. كما وتحذر من تصاعد جرائم الاحتلال ومستوطنيه ضد الفلسطينيين في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

كما تستتكر الشبكة العربية جرائم الحرب التي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها بحق المدنيين في القطاع، وتؤكد بأن صمت المجتمع الدولي وإفلات دولة الاحتلال من العقاب هو ما شجعها على التماهي في عدوانها وارتكاب المزيد من الجرائم في القطاع الذي ما زال يعاني من آثار العدوان المتكررة السابقة عليه والحصار المشدد المفروض عليه. وتؤكد أن محاسبة المجتمع الدولي لدولة الاحتلال على جرائمها الجسيمة بحق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة سيكون أقل كلفه من التعاطي مع مختلف التداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سيخلفها كل من العدوان على قطاع غزة وتنفيذ سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

وعليه تطالب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يلي:

لإغلاق معبر كرم أبو سالم، وتعطل عدة خطوط كهرباء رئيسية ناقلة للكهرباء من الجانب الإسرائيلي.

كما ويهدد إغلاق معبر بيت حانون (ايريز) من جهته، حياة المئات من مرضى القطاع الذين يعانون من السرطان وأمراض خطيرة أخرى، بحرمانهم من فرصة تلقي العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم خارجه، وحصولهم على التحويلات الطبية اللازمة لذلك.

جاء ما سبق في سياق مواصلة دولة الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وسعيها لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية وسياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة، لتهجير عشرات العائلات الفلسطينية قسراً من حي الشيخ جراح والاستيلاء على منازلهم الواقعة في قلب المدينة، وذلك في إطار سعي سلطات الاحتلال إلى تغيير التكوين الديموغرافي للمدينة وإحكام سيطرتها عليها، وإحلال مستوطنيتها مكان السكان الفلسطينيين في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة. وبالإضافة لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الممنهج على المقدسين والمصلين في المسجد الأقصى في شهر رمضان وسكان حي الشيخ جراح والمتضامنين معهم، والتضييق عليهم. ويتعرض مواطنو الضفة الغربية المحتلة لهجمة احتلالية جديدة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، تسببت في مقتل ١٦ فلسطينياً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية منذ بدء العدوان على الأقصى، وخلال مواجهات تمت استتكاراً للعدوان الإسرائيلي على القطاع وحوادث انتقامية أخرى، وهو ما يندرج بخطر المستوطنين القادم.

تحمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن مخطط الطرد والتهجير القسري لعشرات العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، ومن التأثيرات والتداعيات الإنسانية العميقة لذلك على العائلات المتضررة. وتطالب

١. المجتمع الدولي ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، بالوقوف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية والمتمثلة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتحرك العاجل واتخاذ الإجراءات الفاعلة لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع لممارسة الضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها الفوري على قطاع غزة المحتل وحماية أرواح سكانه والحيولة دون إزهاق المزيد منها، ووضع حد لترويعهم ولانتهاكاته الجسيمة بحقهم وبحق ممتلكاتهم، وضمان احترام دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تعد ملزمة له في كل الأحوال.
٢. المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة لاتخاذ كافة الإجراءات من أجل وقف عمليات التهجير القسري الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان القطاع.
٣. المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قام الاحتلال باقترافها في القطاع، والتي تستهدف المدنيين والأطفال في كل عدوان شنته على القطاع، ومحاسبة قادة الاحتلال الذين أعطوا الأوامر بارتكابها وكل من قام بتنفيذها.
٤. ضرورة قيام المنظمات الإنسانية الدولية بتوفير الاحتياجات الإنسانية للمهجرين قسرياً في قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية ومياه الشرب النظيفة.

١٨ مايو ٢٠٢١



٢٠٢١/٥/١٦

نداء عاجل للمجتمع الدولي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ادى قصفها الى احداث دمار واسع.

يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل لمعابر القطاع أمام حركة المواطنين وإغلاق البحر أمام الصيادين، ويتواصل فيه تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع بشكل غير مسبوق، كنتيجة للحصار المشدد المفروض على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، ومنع دخول الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية وامدادات الوقود، وتداعياته الكارثية على اوضاعهم وتهديد قدرتهم على تلقي الخدمات الأساسية، لاسيما خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء، اثر استهداف قوات الاحتلال خلال عدوانها للمرافق العامة، ومنها الطرق والمنشآت والمركبات التابعة لبلديات المحافظات، واستهدافها المنظم للبنية التحتية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ما يساهم في تحويل القطاع لمكان غير آمن لسكن ما يقارب من ٢ مليون فلسطيني يعيشون فيه.

ويفاقم من تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع تصاعد تفشي فيروس كورونا في الفترة الأخيرة، وحاجة المئات من المصابين به وجرحى العدوان الى تلقي الرعاية الصحية الخاصة في المستشفيات التي تعاني أساسا من الاكتظاظ، ومن النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وبدء نفاذ الوقود والنقص الحاد في امدادات الكهرباء، ما يلقي أعباءً اضافية على الطواقم الطبية المنهكة، ويؤثر على عمل المختبرات والمستشفيات، ويحد من قدرتها على تشغيل المولدات التي تعوض نقصها، في الوقت الذي أعلنت فيه شركة توزيع الكهرباء في محافظات

تستنكر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة وتصعيده لليوم السادس على التوالي، واستهداف هجمات قوات الاحتلال المكثفة مختلف مناطق القطاع السكنية المأهولة بالسكان، وتعمدها استهداف منازل فلسطينيين آمنين وهدمها على رؤوسهم وهم نيام دون سابق انذار، ما تسبب في اباده أسر بكاملها. عدا عن تعمد استهداف الأعيان المدنية والمرافق العامة بشكل منظم، والاضرار بها على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، متسببة في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، مع الاشتباه باستخدام أسلحة وغازات محرمة دولية.

وبلغت حصيلة العدوان المتواصل على القطاع حتى هذا التاريخ استناداً الى تحديثات وزارة الصحة ما لا يقل عن (١٨٨) شهيدا، من بينهم (٥٢) طفلا و (٢١) امرأة، واصابة ما لا يقل عن (١٢٢٥) مواطنا بجراح مختلفة، من بينهم (٣١٣) طفلا و (٢٠٦) امرأة، وهناك ارتفاع متصاعد في اعداد الشهداء والجرحى في كل لحظة. كما تم استهداف عشرات البنايات السكنية من بينها (٤) أبراج سكنية تم تسويتها بالأرض، ويضم كل منها عشرات الوحدات السكنية والمكاتب الصحفية والشركات التجارية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كليا حتى الامس (٢١٩) وحدة في مختلف مناطق القطاع تعرض سكانها للتهجير القسري، عدا عن الأضرار الجزئية التي لحقت بالمئات من منازل وممتلكات المواطنين الخاصة والعامة، والمدارس والمساجد والأراضي الزراعية، وعشرات السيارات والأبنية والمقرات الحكومية والبنوك، ومرافق عامة اخرى

الإنسانية العميقة لذلك على العائلات المتضررة. وتطالب بوقف جرائم الاحتلال في الشيخ جراح والمسجد الأقصى واحترام حرمة، وحماية الأماكن المقدسة في القدس المحتلة. ولبذل الجهود واتخاذ الإجراءات والتدخلات الفورية والعاجلة لوقف عمليات الإخلاء القسري الوشيك للفلسطينيين والفلسطينيات في الحي ومنع تهجيرهم من منازلهم احتراماً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

تستكر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في القطاع وممتلكاتهم والأعيان البنية فيه والتي ترقى الى مستوى جرائم الحرب، وتحذر من مغبة تصعيد قوات الاحتلال لعدوانها وجرائمها وتوسيعها لعملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، وما سيقود اليه من ايقاع المزيد من الضحايا المدنيين الابرياء خاصة في صفوف الاطفال والنساء. كما وتحذر من تصاعد جرائم الاحتلال ومستوطنيه ضد الفلسطينيين في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

كما تستكر الهيئة المستقلة جرائم الحرب التي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها بحق المدنيين في القطاع، وتؤكد بأن صمت المجتمع الدولي وافلات دولة الاحتلال من العقاب هو ما شجعها على التماذي في عدوانها وارتكاب المزيد من الجرائم في القطاع الذي ما زال يعاني من آثار العدوان المتكررة السابقة عليه والحصار المشدد المفروض عليه. وتؤكد ان محاسبة المجتمع الدولي لدولة الاحتلال على جرائمها الجسيمة بحق الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة سيكون اقل كلفه من التعاطي مع مختلف التداعيات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سيخلفها كل من العدوان على قطاع غزة وتنفيذ سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

وعليه تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

- المجتمع الدولي ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩،

القطاع عن قرب انقطاع التيار الكهربائي عنه لقرب نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، كنتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم، وتعطل عدة خطوط كهرباء رئيسية ناقله للكهرباء من الجانب الإسرائيلي.

كما ويهدد إغلاق معبر بيت حانون (ايريز) من جهته، حياة المئات من مرضى القطاع الذين يعانون من السرطان وامراض خطيرة اخرى، بحرمانهم من فرصة تلقي العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم خارجه، وحصولهم على التحويلات الطبية اللازمة لذلك.

جاء ما سبق في سياق مواصلة دولة الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وسعيها لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية وسياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة، لتهجير عشرات العائلات الفلسطينية قسريا من حي الشيخ جراح والاستيلاء على منازلهم الواقعة في قلب المدينة، وذلك في اطار سعي سلطات الاحتلال الى تغيير التكوين الديموغرافي للمدينة واحكام سيطرتها عليها، واحلال مستوطنيتها مكان السكان الفلسطينيين في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية ارضا محتلة. وبالإضافة لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الممنهج على المقدسين والمصلين في المسجد الأقصى في شهر رمضان وسكان حي الشيخ جراح والمتضامنين معهم، والتضييق عليهم. ويتعرض مواطنو الضفة الغربية المحتلة لهجمة احتلالية جديدة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، تسببت في مقتل ١٦ فلسطيني في مناطق مختلفة من الضفة الغربية منذ بدء العدوان على الأقصى، وخلال مواجهات تمت استنكارا للعدوان الاسرائيلي على القطاع وحوادث انتقامية اخرى، وهو ما ينذر بخطر المستوطنين القادم.

تحمل الهيئة المستقلة دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن مخطط الطرد والتهجير القسري لعشرات العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، ومن التأثيرات والتداعيات

بالوقوف أمام التزاماتها القانونية والاخلاقية والتمثلة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة، بالتحرك العاجل واتخاذ الاجراءات الفاعلة لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع لممارسة الضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها الفوري على قطاع غزة المحتل وحماية ارواح سكانه والحيولة دون ازهاق المزيد منها، ووضع حد لترويعهم ولانتهاكاته الجسيمة بحقهم وبحق ممتلكاتهم، وضمان احترام دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الانساني التي تعد ملزمة له في كل الأحوال.

٢. المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة اتخاذ كافة الإجراءات من أجل وقف عمليات التهجير القسري الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان القطاع.

٣. المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قام الاحتلال باقترافها في القطاع، والتي تستهدف المدنيين والأطفال في كل عدوان شنته على القطاع، ومحاسبة قادة الاحتلال الذين اعطوا الأوامر بارتكابها وكل من قام بتنفيذها. وضرورة قيام المنظمات الإنسانية الدولية إلى توفير الاحتياجات الإنسانية للمهجرين قسريا في قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية ومياه الشرب النظيفة.



“The world should be deeply concerned about the deteriorating humanitarian conditions in Gaza,” said the human rights experts. “Most alarmingly, its health care system is flat on its back. It has been starved of equipment, medicines and trained staff. It is buckling under the ravages of the COVID-19 pandemic. And now, it is trying to treat the more than 2,000 Palestinians injured during this latest violence.”

The experts noted with deep regret that the international community has not acted with more unity and more success to bring an immediate end to the violence. In particular, the inability of the UN Security Council to even issue a statement after three meetings is an abdication of duty. They observed that the United States has failed to employ its special relationship with Israel, with whom

it enjoys a close military and diplomatic alliance, to enforce an immediate ceasefire.

“The underlying reality is that there is an occupying power, with one of the best equipped militaries in the world, ruling over an occupied people who have the right to be freed from an unwanted and protracted alien regime,” they said. “This struggle is deeply unequal. The 54-year-old Israeli occupation – already the longest occupation in the modern world – is becoming even more entrenched and even more abusive of fundamental human rights.

“After the last missile of this current violence has been fired, and after the tears from the last funeral have been shed, accountability must rise to the top of the agenda of the United Nations. The international community

must ensure that Israel, the occupying power, complies fully with the more than 30 UN Security Council resolutions and the hundreds of General Assembly resolutions of which it is in breach.

“The enemies of accountability are impunity and exceptionalism,” the experts said. “It is folly to expect that the justice, peace, equality and security which both Palestinian Arabs and Israeli Jews have a right to enjoy can be achieved without imposing a meaningful cost on Israel, the occupying power, to fully end its illegal occupation.

“A brand new diplomatic playbook is needed, which leaves behind realpolitik. A rights-based approach must guide the diplomacy of the international community to secure a just and durable solution.”



Statement

Gaza-Israel escalation: End violence now, then work to end occupation, say UN experts

GENEVA (18 May 2021) – UN human rights experts* called on the international community to demand an immediate end to the violence in Gaza and Israel, and to act decisively to address the underlying source of the conflict: the denial of collective and individual rights of the Palestinian people.

“This most recent violence has a depressingly familiar pattern to it,” said the experts. “Israel and Palestinian armed groups in Gaza exchange missiles and rockets following dispossession and the denial of rights in the occupied Palestinian territory, with Israel’s far greater firepower inflicting far higher death tolls and injuries and a much larger scale of property destruction.”

As of Monday, at least 211 Palestinians in Gaza, including at least 59 children, have been killed, along with 10 Israelis, including two children. At least 10 Palestinians in the West Bank protesting the violence in Gaza have also been killed by Israeli security forces. Almost 40,000 Palestinians have been displaced from their home, sheltering in UN compounds.

“The firing by Israel of missiles and shells into heavily populated areas of Gaza – particularly with the rising civilian toll and property destruction – constitute indiscriminate and disproportionate attacks against civilians and civilian property. These attacks likely violate the laws of war and constitute a war crime,” the experts said.

“Similarly, the firing of rockets by Palestinian armed groups deliberately or recklessly into Israeli urban areas likely violate international law and may well amount to a war crime. Armed groups in Gaza should also be held to account in their failure to take adequate precautions to protect the civilian population and civilian objects under their control against the effects of attacks.

“Both sides must strictly adhere to their responsibilities under international law, especially that of proportionality and necessity. There is no justification, including counter-terrorism or self-defence, to justify a wholesale abdication for the obligations of Parties to strictly obey

international humanitarian law. The actions of both Israel and the Palestinian armed groups should be a matter for the International Criminal Court to investigate.”

In particular, Israel’s duties as the occupying power require it to allow humanitarian aid – including food, fuel and medical supplies – to enter unhindered into Gaza, the experts said. New reports indicate that fuel supplies in Gaza are almost completely depleted.

The experts condemned the Israeli attack on a civilian apartment building which housed the offices of several international news agencies. “Violence or threatened violence against journalists, particularly those reporting in a conflict zone, breaches the freedom of expression and the right of the media to report unhindered,” they said.

Gaza has been under a comprehensive 14-year-old blockade by Israel. Recent Secretaries General of the United Nations have called this a form of collective punishment, a prohibited act under the Fourth Geneva Convention.

نداء عاجل «مجلس المنظمات» يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لحماية المدنيين في غزة ووقف التطهير العرقي في القدس

ويحرم إغلاق معبر بيت حانون (إيرز) المئات من مرضى الأورام وغيرها من الأمراض الخطيرة، التي لا يستطيع الجهاز الصحي في قطاع غزة، التعامل معها من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة ما سيشكل خطراً محدقاً وتهديداً جدياً لحياتهم.

وأخذت أزمة الكهرباء في التفاقم جراء إصابة خطوط تغذية رئيسية، وبدء نفاذ الوقود، حيث أعلنت محطة توليد الكهرباء في غزة عن توقف أحد مولداتها الثلاث بسبب نقص الوقود. ويؤثر انقطاع التيار الكهربائي، والنقص الحاد في امداداته بشكل كبير على عمل المستشفيات، التي ستضطر إلى تقليص عملها ووقف العمليات باستثناء الطارئة جداً، كون نقص امدادات الوقود سيحرم المستشفيات من القدرة على تشغيل المولدات التي تستعاض بها عن نقص امدادات الكهرباء.

وفي ذات السياق، تواصل دولة الاحتلال سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة، وصعدت قواتها والمستوطنون هجماتهم على المقدسيين، خاصة ضد المصلين في المسجد الأقصى وسكان حي الشيخ جراح المهديين بالإخلاء القسري، والمتضامنين معهم. حيث تعرض المقدسيون للاستهداف والاعتداء بشكل منهجي منذ اليوم الأول من شهر رمضان في ١٣/٠٤/٢٠٢١، واقتحمت قوات الاحتلال المآذن الخارجية للمسجد الأقصى، وقطعت أسلاك مكبرات الصوت لمنع الأذان، ووضعت حواجز حديدية بالقرب من باب العامود،

تواصل دولة الاحتلال تصعيد عدوانها العسكري على قطاع غزة لليوم الرابع على التوالي، لا سيما استهداف المدنيين وممتلكاتهم، والأعيان المدنية والطرق والمرافق العامة بشكل متعمد، مستخدمة نهج تدمير المنازل فوق رؤوس ساكنيها، واستهداف السيارات بشكل عشوائي. وارتفع عدد ضحايا العدوان، حيث قُتل (٨٣) مواطناً، بينهم (١٧) طفلاً، و (٠٧) نساء، فيما أصيب (٣١٨) مواطناً، بينهم (٩٥) أطفال، و(٦١) امرأة.

وبالتزامن مع هجماتها الحربية المتصاعدة أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوم الاثنين الماضي الموافق ١٠/٠٥/٢٠٢١، معابر قطاع غزة، وأغلقت البحر في وجه الصيادين، وتلحق أضراراً كبيرة في البنية التحتية، ما يهدد بكارثة إنسانية حقيقية، ولاسيما وأن القطاع يعاني من تدهور متسارع في الأوضاع الإنسانية، مع استمرار حصار غزة على مدى الأربعة عشر عاماً المنصرمة، وتداعياته الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية، ولاسيما خدمات الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والصرف الصحي.

ويعاني سكان قطاع غزة من تفشي متصاعد لفايروس كورونا، ويشكل الإغلاق والهجمات المتصاعدة تحد غير مسبوق، في ظل الارتفاع المتصاعد لأعداد الشهداء والمصابين، وحاجة المئات من مصابي كورونا للعلاج في المستشفيات، ومعاونة القطاع الصحي من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.

وعليه فإن «مجلس المنظمات» يوجه نداءً عاجلاً للمجتمع الدولي لضرورة التحرك السريع واتخاذ الإجراءات الفورية والفعالة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة التي تقترفها دولة الاحتلال، والحيلولة دون إزهاق المزيد من أرواح المدنيين، وتوفير الحماية لهم وممتلكاتهم، وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. ويشدد «مجلس المنظمات» على ضرورة محاسبة دولة الاحتلال على تلك الجرائم التي ترتقي لمستوى جرائم الحرب، ومقاطعتها وفقاً للقانون الدولي، فإن تكلفة محاسبة دولة الاحتلال ومقاطعتها أقل كلفة من الخسائر والآثار الإنسانية التي سيخلفها العدوان على قطاع غزة والتطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

وألقت القنابل الصوتية اتجاه المقدسيين واعتدت عليهم بالضرب والهرادات لمنعهم من الجلوس على الدرج. وتواصل قوات الاحتلال إطلاق الرصاص المعدني المغلف بطبقة من المطاط، قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع اتجاه المصلين داخل باحات المسجد الأقصى، والمتضامنين مع سكان حي الشيخ جراح، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة المئات منهم بجراح مختلفة، ثلاثة منهم فقدوا إحدى عينيهم.

وفي ضوء ما سبق، وأمام الحصانة من العقاب التي تتمتع بها قوات الاحتلال والمستوطنون، فإن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يحذر من أن جرائم الاحتلال ستتصاعد ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، وخاصة مدينة القدس وقطاع غزة.

أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
علاء سكافي - القائم بأعمال المدير العام

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان
سحر فرنسيس - المدير العام

مركز الميزان لحقوق الإنسان
عصام يونس - المدير العام

مؤسسة الحق
شعوان جبارين - المدير العام

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
راجي الصوراني - المدير العام

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
خالد قزمار - المدير العام

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
خالد ناصيف - المدير العام

مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية - حريات
حلمي الأعرج - المدير العام

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
د. مضر قسيس - المدير العام
«عضو مراقب»

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
عصام عاروري - المدير العام

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
د. عمار دويك - المدير العام
«عضو مراقب»



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

plans to change the demographic composition and control the city. These plans include replacing the Palestinian population with its settlers, in clear violation of the principles of international law, which considers East Jerusalem as occupied territory. This, in addition to the systematic attacks and restrictions by the occupation forces and settlers against Jerusalemites and worshipers in Al-Aqsa Mosque during the month of Ramadan, and the residents of Sheikh Jarrah neighborhood and people in solidarity with them. The citizens of the occupied West Bank suffer new occupation attacks by the occupation forces and settlers, which caused the death of 16 Palestinians in different West Bank areas, since the beginning of the aggression on Al-Aqsa, and during confrontations denouncing the Israeli aggression on the Strip and other retaliatory incidents, which signal the upcoming threat of settlers. ANNHRI holds the occupying Power fully responsible for the lives of Palestinians in the occupied Palestinian territory, for the scheme of expulsion and forced displacement of dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood in occupied Jerusalem, and the profound humanitarian impacts and repercussions on the affected families. ANNHRI demands an end of the occupation crimes in Sheikh Jarrah and the Al-Aqsa Mosque, respect for its sanctity, and the protection of the holy sites in occupied Jerusalem. ANNHRI also calls for exerting efforts and take immediate and urgent measures and interventions to stop the imminent forced evictions of Palestinians in the neighborhood and to prevent their displacement from their homes in respect of the principles of international humanitarian law. ANNHRI condemns the crimes of the Israeli occupation forces against civilians in the Gaza Strip, their properties and infrastructure that amount to war crimes. ANNHRI further warns of the consequences of the occupation forces escalating their aggression and crimes and expanding their military operations against the Palestinians, which will cause innocent civilian casualties, especially among children 3 and women. It also warns of the escalation of the occupation and settlers' crimes against the

Palestinians in all parts of the Occupied Palestinian Territory, including the city of Jerusalem. ANNHRI also denounces the war crimes committed by the Israeli occupation forces against civilians in the Gaza Strip. It affirms that the silence of the international community and impunity of the occupying power encouraged it to persist in its aggression and commit more crimes in Gaza, which is still suffering from the effects of the previous repeated Israeli aggressions and tight siege. It further affirms that the international community holding the occupying state accountable for its grave crimes against the Palestinians in the occupied Palestinian territory would be less costly than dealing with the various humanitarian, social, economic, and political repercussions of the aggression against the Gaza Strip and the implementation of ethnic cleansing policies in the occupied city of Jerusalem. Accordingly, ANNHRI calls for: 1. The international community, especially the High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention on the Protection of Civilians in Time of War of 1949, to stand before their legal and moral obligations and provide protection for Palestinian civilians in the occupied Palestinian territory. Take urgent action and effective measures to stop the Israeli aggression on the Gaza Strip. Exert serious pressure on the occupying power to stop its aggression against the occupied Gaza Strip immediately. Protect the lives of its residents, prevent more losses of their lives, put an end to the Israeli terror and gross violations of Gaza residents' rights and their right to property and ensure that the occupying power respects the principles of international humanitarian law that are binding in all cases. 2. The international community and the specialized United Nations organizations take all measures to stop the mass forced displacement carried out by the Israeli occupation forces against the residents of the Gaza Strip. 3. The International Criminal Court to investigate the war crimes and crimes against humanity committed by the Israeli occupation in the Gaza Strip, against civilians and children, in every aggression it launched against the Strip and to hold accountable the occupation leaders who gave orders to commit these crimes and whoever carried them out. 4. Calls for the need for international humanitarian organizations to provide for the humanitarian needs of the forcibly displaced in the Gaza Strip, including food, medical supplies, medicines and clean drinking water.

The End

18th May 2021

Statement

Urgent Appeal to the International Community to condemn the Israeli occupation forces' continued systematic aggression against the Gaza Strip

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) condemns the Israeli occupation forces continued systematic aggression against the Gaza Strip and its escalation since 10th may 2021. Intensive attacks of the occupation forces targeting various populated residential areas and deliberately targeting safe Palestinian homes and demolishing them over the heads of their residents, while they are sleeping and without prior warning. This has caused the extermination of entire families. This, in addition to the deliberate systematic targeting and destroying civilian objects and public facilities with revenge and collective punishment, causing the fall of dozens of martyrs and hundreds of wounded, with suspected use of internationally prohibited weapons and gases. The toll of the ongoing aggression on the Gaza Strip until this date, based on the updates of the Ministry of Health, amounted to the fall of at least (188) martyrs, including (52) children and (31) women, and at least (1225) civilians were injured with various wounds, among them (313) children and 206 women. There is an escalating increase in the number of martyrs and wounded at every moment. Israel targeted dozens of residential buildings, among which (4) residential towers were leveled to the ground. Each of them housed dozens of residential units, press offices, and commercial companies. The number of completely housing units that Israel destroyed, by yesterday, reached (219) units in various areas of the Gaza Strip, whose residents have suffered forced displacement. This, in addition to partial damage to hundreds of private and public homes and properties of citizens, schools, mosques, agricultural lands, dozens of cars, buildings, government offices, banks, and other public facilities, the bombing of which resulted in widespread destruction. This comes at a time when the occupation authorities continue closing the Gaza Strip crossings before the movement of citizens and closing the sea to fishermen. In addition to the humanitarian conditions for the residents of the Gaza Strip that continue to deteriorate in

an unprecedented way; due to the tight blockade imposed on the Gaza Strip for the fourteenth year in a row and blocking the entry of food and medical supplies, medicines, and fuel supplies, which has catastrophic repercussions on citizens' conditions and the threat to their ability to receive basic services, especially health care services, supplies of potable water, sanitation and electricity. This is a result of the occupation forces' targeting, during their current and previous aggressions, public facilities including roads, installations, and vehicles belonging to municipalities, and their systematic targeting of the infrastructure of water, electricity, and sewage networks. This contributes to transforming the Gaza Strip into an insecure place to house nearly 2 million Palestinians. 2 The deterioration of the humanitarian situation in the Gaza Strip exacerbates with the recent increased outbreak averages of the Coronavirus, and the need for hundreds of those infected and wounded in the aggression to receive private healthcare in hospitals that mainly suffer overcrowding, severe shortages of medicines, and medical supplies, the start of fuel shortages and severe shortages of supplies. This comes at the time when electricity cuts place additional burdens on the exhausted medical staff, affect the work of laboratories and hospitals. These institutions already have limited ability to operate generators to compensate for power shortage, while the time when the Electricity Distribution Company in Gaza Strip announced that it would cut off electricity. This is due to the near run out of fuel, because of the closure of the Kerem Shalom crossing, the disruption of several main electricity lines supplying electricity from the Israeli. The above came in the context of the Israeli occupation continuing attacks on the Al-Aqsa Mosque in occupied Jerusalem and attempt to implement settlement plans and a policy of ethnic cleansing in occupied Jerusalem. The Israeli objective is to forcibly displace dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood and seize their homes located in the heart of occupied Jerusalem, as part of

Israeli objective is to forcibly displace dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood and seize their homes located in the heart of occupied Jerusalem ,as part of plans to change the demographic composition and control the city .These plans include replacing the Palestinian population with its settlers ,in clear violation of the principles of international law ,which considers East Jerusalem as occupied territory .This ,in addition to the systematic attacks and restrictions by the occupation forces and settlers against Jerusalemites and worshipers in Al-Aqsa Mosque during the month of Ramadan ,and the residents of Sheikh Jarrah neighborhood and people in solidarity with them .The citizens of the occupied West Bank suffer new occupation attacks by the occupation forces and settlers ,which caused the death of 16 Palestinians in different West Bank areas ,since the beginning of the aggression on Al-Aqsa ,and during confrontations denouncing the Israeli aggression on the Strip and other retaliatory incidents ,which signal the upcoming threat of settlers.

ICHR holds the occupying Power fully responsible for the lives of Palestinians in the occupied Palestinian territory ,for the scheme of expulsion and forced displacement of dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood in occupied Jerusalem, and the profound humanitarian impacts and repercussions on the affected families .ICHR demands an end of the occupation crimes in Sheikh Jarrah and the Al-Aqsa Mosque ,respect for its sanctity ,and the protection of the holy sites in occupied Jerusalem .ICHR also calls for exerting efforts and take immediate and urgent measures and interventions to stop the imminent forced evictions of Palestinians in the neighborhood and to prevent their displacement from their homes in respect of the principles of international humanitarian law.

ICHR condemns the crimes of the Israeli occupation forces against civilians in the Gaza Strip and their properties that amount to war crimes .ICHR further warns of the consequences of the occupation forces escalating their aggression and crimes and expanding their military operations against the Palestinians, which will cause innocent civilian casualties, especially among children and women .It also warns of the escalation of the occupation and settlers 'crimes against the Palestinians in all parts of the Occupied Palestinian Territory, including the city of Jerusalem.

ICHR also denounces the war crimes committed by the Israeli occupation forces against civilians

in the Gaza Strip .It affirms that the silence of the international community and impunity of the occupying power encouraged it to persist in its aggression and commit more crimes in Gaza ,which is still suffering from the effects of the previous repeated Israeli aggressions and tight siege .It further affirms that the international community holding the occupying state accountable for its grave crimes against the Palestinians in the occupied Palestinian territory would be less costly than dealing with the various humanitarian ,social ,economic, and political repercussions of the aggression against the Gaza Strip and the implementation of ethnic cleansing policies in the occupied city of Jerusalem.

Accordingly ,ICHR calls for:

- 1 .The international community ,especially the High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention on the Protection of Civilians in Time of War of ,1949 to stand before their legal and moral obligations and provide protection for Palestinian civilians in the occupied Palestinian territory .Take urgent action and effective measures to stop the Israeli aggression on the Gaza Strip .Exert serious pressure on the occupying power to stop its aggression against the occupied Gaza Strip immediately .Protect the lives of its residents ,prevent more losses of their lives ,put an end to the Israeli terror and gross violations of Gaza residents 'rights and their right to property and ensure that the occupying power respects the principles of international humanitarian law that are binding in all cases.
- 2 .The international community and the specialized United Nations organizations take all measures to stop the mass forced displacement carried out by the Israeli occupation forces against the residents of the Gaza Strip.
- 3 .The International Criminal Court to investigate the war crimes and crimes against humanity committed by the Israeli occupation in the Gaza Strip ,against civilians and children, in every aggression it launched against the Strip and to hold accountable the occupation leaders who gave orders to commit these crimes and whoever carried them out .ICHR calls for the need for international humanitarian organizations to provide for the humanitarian needs of the forcibly displaced in the Gaza Strip, including food ,medical supplies ,medicines and clean drinking water.

16/5/2021

ICHR Urgent Appeal to the International Community on the Deterioration of the Situation in the Gaza Strip

Palestine Independent Commission for Human Rights) ICHR (condemns the Israeli occupation forces 'continued systematic aggression against the Gaza Strip and its escalation for the sixth consecutive day .Intensive attacks of the occupation forces targeting various populated residential areas and deliberately targeting safe Palestinian homes and demolishing them over the heads of their residents ,while they are sleeping and without prior warning .This has caused the extermination of entire families. This ,in addition to the deliberate systematic targeting and destroying civilian objects and public facilities with revenge and collective punishment ,causing the fall of dozens of martyrs and hundreds of wounded ,with suspected use of internationally prohibited weapons and gases.

The toll of the ongoing aggression on the Gaza Strip until this date ,based on the updates of the Ministry of Health ,amounted to the fall of at least (188) martyrs ,including (52) children and (31)women ,and at least (1225) civilians were injured with various wounds ,among them 313) children and 206 women .There is an escalating increase in the number of martyrs and wounded at every moment .Israel targeted dozens of residential buildings ,among which (4) residential towers were leveled to the ground. Each of them housed dozens of residential units ,press offices ,and commercial companies. The number of completely housing units that Israel destroyed ,by yesterday ,reached (219) units in various areas of the Gaza Strip ,whose residents have suffered forced displacement. This ,in addition to partial damage to hundreds of private and public homes and properties of citizens ,schools ,mosques ,agricultural lands, dozens of cars ,buildings ,government offices, banks ,and other public facilities ,the bombing of which resulted in widespread destruction.

This comes at a time when the occupation authorities continue closing the Gaza Strip crossings before the movement of citizens and closing the sea to fishermen .In addition to the humanitarian conditions for the residents of the Gaza Strip that continue to deteriorate in an unprecedented way ;due to the tight blockade imposed on the Gaza Strip for the fourteenth

year in a row and blocking the entry of food and medical supplies ,medicines ,and fuel supplies, which has catastrophic repercussions on citizens 'conditions and the threat to their ability to receive basic services ,especially health care services ,supplies of potable water ,sanitation and electricity .This is a result of the occupation forces 'targeting ,during their current and previous aggressions ,public facilities including roads ,installations ,and vehicles belonging to municipalities ,and their systematic targeting of the infrastructure of water ,electricity, and sewage networks .This contributes to transforming the Gaza Strip into an insecure place to house nearly 2 million Palestinians.

The deterioration of the humanitarian situation in the Gaza Strip exacerbates with the recent increased outbreak of the Coronavirus ,and the need for hundreds of those infected and wounded in the aggression to receive private healthcare in hospitals that mainly suffer overcrowding ,severe shortages of medicines and medical supplies ,the start of fuel shortages and severe shortages of supplies .This comes at the time when electricity cuts place additional burdens on the exhausted medical staff ,affect the work of laboratories and hospitals .These institutions already have limited ability to operate generators to compensate for power shortage ,while the time when the Electricity Distribution Company in Gaza Strip announced that it would cut off electricity .This is due to the near run out of the fuel ,because of the closure of the Kerem Shalom crossing ,the disruption of several main electricity lines supplying electricity from the Israeli.

The closure of the Beit Hanoun) Erez (crossing, for its part ,threatens the lives of hundreds of Gaza patients who suffer from cancer and other serious diseases ,by depriving them of the opportunity to access the necessary treatment and health care outside the Gaza Strip and to obtain the necessary medical referrals for that.

The above came in the context of the Israeli occupation continuing attacks on the Al-Aqsa Mosque in occupied Jerusalem and attempt to implement settlement plans and a policy of ethnic cleansing in occupied Jerusalem .The



مشاهد إنسانية من العدوان على قطاع غزة 2021/5/21-10

أعدّها: بهجت الحلو
منسق التوعية والتدريب في الهيئة المستقلة

1

يوسف أبو حسين، وستة أيتام في مبنى واحد

إذا سمعتم يوماً صوتاً في تعليق على فيلم وثائقي، فربما يكون ذلك صوت الشهيد يوسف أبو حسين، المذيع في إذاعة الأقصى الذي قصفته الطائرات الإسرائيلية يوم ١٩ مايو ٢٠٢١.

عثر على جثته بعيداً عن المكان الذي كان نائماً فيه عندما قصف بيته، طار جسده كما طار صوته عبر الأثير من قبل.

ويكتب الصحفي سامي أبو سالم عن يوسف، عن الطائرة التي قتلت صحفياً نائماً، كان منهكاً للغاية عندما وصل إلى المنزل للراحة. أمضى دقيقتين مع والده قبل أن يأخذ تفاحة وموزة ويذهب لينام في شقته في الطابق الخامس—ربما أكل الموزة وربما لا، لا أحد يعرف—، وكان قد طلب من زوجته الانتقال مع الأطفال للبقاء مع والدتها في مبنى مختلف. استهدفته طائرة استطلاع إسرائيلية بصاروخ مع الفجر، وقتلته على الفور. ولد يوسف عام ١٩٨٩، وهو أب لثلاثة أطفال، وكان يعد أطروحته للحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط.

قال والده إنه لم يكن نائماً حين حدث القصف، وأنه لم يتلق أي إخطار قبل القصف، «لقد تلقينا للتو صاروخاً وفقدنا ابني الثاني»، ويقصد الأب أنه فقد نافذ، ابنه الآخر، في غارة جوية إسرائيلية عام ٢٠٠٥، وقد كان نافذاً أباً لثلاثة أطفال، فالآن هناك ستة أيتام في مبنى واحد.

2

١١ يوماً تحت الأنقاض

الشهيدة مريم محمد عمر التلباني [٣ سنوات]، انتشلت من بين أنقاض عمارة التلباني في تل الهوى... عاشت مريم ثلاث سنوات، منها ١١ يوماً تحت الأنقاض، أمنيتي العميقة أن تكون قد ماتت منذ اللحظة الأولى، لأن أي عقل في الدنيا لا يمكن أن يتخيل غير ذلك. الصورة لها ولأخيها الشهيد في ذات القصف، زيد [٥ سنوات] كما أن والدتهم استشهدت كذلك في الغارة نفسها

3

كان العجين جاهزاً، لكن ديما لم تتذوق الخبز..

والد الشهيدة ديما سعد عسليّة من جباليا، ١١ عاماً، يروي: «كان العجين جاهزاً، راحت على بيت أختها تجيب طنجرة الكهرباء، وهي راجعة صار القصف، أنا شفت القصف بس ما عرفت شو صار، استنيت لما راحت الغبرة ورحت أشوف، طلعت ديما مستشهدة»

4

تبادل نصف أولاده مع نصف أولاد أخيه

ياسين أبو عودة تبادل نصف أولاده مع نصف أولاد أخيه، حتى إذا قصفت إحدى العائلتين يبقى نصف الأولاد على قيد الحياة. لو قرأنا ذلك في رواية لدستوفسكي، لقلنا يا للأدباء كم بيالغون

5

دعاء إياد سعيد شراب، هكذا كان يكتب اسمها في سجلات المدرسة..

كانت مريضة بالسكر، لكنها كانت ملتزمة تماماً بأدويتها، هكذا قال أبوها.

عاشت دعاء ابنة ١٢ عاماً في حي الأمل في خانيونس، وحي الأمل مثل كل الأحياء، تعرض للقصف، وكان القصف في ذلك الوقت، بجوار بيت دعاء...، ودعاء كأى إنسان عادي، تخاف من هذا الصوت، توقف قلبها قليلاً، وسقطت على الأرض وارتطم رأسها ببلاط البيت، عندما عاد والدها، وجدها تحت بيت الدرج، ظن أنها «غيبوبة سكر» فنقلها إلى المستشفى، وهناك، وبعد أن أجرى لها الأطباء الصور والتحليلات، قالوا إن شريانا في رأسها قد تضرر، وأن الدم يتسرب داخل جمجمتها، وبعد أربعة أيام في العناية المكثفة، استشهدت دعاء في العشرين من مايو /أيار ٢٠٢١..

قال أبوها: لدي ١٠ بنات وولدين، كانت دعاء أطفهم، كنت أقول لها: «يا بابا ما توكلني حلويات، وتقول: يعني يا بابا لو ما اكلتش رح يروح السكر مني؟»

رحلت ضحكاتهما، ورغبتها العالية في الحياة، راقبوا طفلة من خانيونس كانت تحلم بأن تشفى من مرض السكري، وتكمل حياتها كامرأة تروي ذكرياتها لأحفادها.

6

ديانا زياد اليازجي [أبو العوف] [٦٤ عاماً] ، إحدى ضحايا مجزرة عمارات شارع الوحدة..

أخرجوها من بين الأنقاض، فكانت الكسور تملأ جسدها وتعاني من كدمات في الرئة اليسرى، وهي الآن على جهاز التنفس الاصطناعي في مستشفى الشفاء، إلى ان فارقت الحياة ولحقت بابنتها الدكتورة شيماء علاء ابوالعوف [٢١ عام]، والمهندسة روان علاء ابو العوف [١٩ عام] في الغارة نفسها، أما ميساء [٢٢ عام]، ومرام [٩ أعوام] فقد أصيبتا بجراح..



معلومة أخيرة عن ديانا، أنها هي من قامت بكفالة وتربية الطفل أحمد محمد اليازجي، بعد وفاة أمه نازك اليازجي نتيجة خطأ طبي أثناء ولادته عام ٢٠١٨، وقد تم إخراج أحمد من تحت الأنقاض بعد ظل هناك عشر ساعات، لكنه خرج حياً...

7

أحمد المنسي، طمأن ابنتيه ثم استشهد

(سارة وهالة ستارز) هكذا كان اسم القناة التي صنعها اليوتيوبر الفلسطيني أحمد المنسي، ٣٥ سنة، قام بتصوير فيديو ونشره في هذه القناة، كان يحاول فيه طمأنة ابنتيه هالة [٦ سنوات]، وسارة [١٢ سنة]، ويظهر الفيديو البنيتين تلعبان بلعبة صيد سمك بالمغناطيس، اشتراها أحمد ليلهي البنيتين عن القصف، وبعد دقائق من تصوير الفيديو ونشره، قتلته غارة إسرائيلية.

٩ دقائق و٤٧ ثانية هي ما تبقى للبنيتين من ذكرى أبيهما، في الليلة التي شهدت هجمات شرسة، ١٠ ضربات صاروخية خلال ١٥ ثانية فقط.

شقيق أحمد الأكبر حامد، مصور معروف في غزة، قال: أحمد أقام حفلة عيد ميلاد لابنته هالة قبل استشهاده بيوم واحد، وكان يحاول أن يفعل كل ما بوسعه لجعلهم يشعرون بالسعادة، ولصرف انتباههم عن هذا الكابوس.

نقل أحمد أسرته لمكان أقل خطورة، وجاء إلى منزل شقيقه حامد بصحبة شقيقهما الآخر يوسف كي يساعدا حامد في نقل أسرته أيضا، وعندما تمكن حامد من نقل زوجته وأطفاله وعاد إلى المنزل، وجد شقيقه قد استشهدا أثناء انتظارهما له في الشارع، وقال حامد: «كنت على بعد ١٠ أمتار منهما عندما نزل عليهما الصاروخ، لم يكن شقيقيّ يحملان أي صواريخ أو حتى حجارة، لقد جاء فقط للتأكد من أنني بخير».

8

الحمد لله... بس خايفة

أنس اليازجي، كتب لخطيبته شيما على الواتس آب بعد بداية القصف: كيف حالك؟ فردت: بخير، الحمد لله، بس خايفة، فرد عليها: اختبئي في مكان آمن...

لكن.. رسالة أنس لم تصلها، ونزل المنزل فوق رأسها.

١٠ ساعات وأنس يبحث عن شيما

تحت الركام، ينظر تحت كل حجر ترفعه طواقم الدفاع المدني، يتابع كل صوت يخرج من تحت الأنقاض، وفي النهاية، وصل رجال الدفاع المدني إليها، لكنها كانت قد ذهبت إلى ربها.

شيما وأنس كانا ينتظران عيد الفطر ليتهما زفافهما بعد سنتين من الخطبة





9

بعد ١٢ ساعة تحت الأنقاض، سوزي اشكنتنا تخرج إلى الحياة...

في غارة قتلت أمها وأخوتها الثلاثة

أخوتها: زين رياض اشكنتنا ٨ سنوات، يحي رياض اشكنتنا ٥ سنوات، دانا رياض اشكنتنا ٩ أعوام، والأم
عبير نمر اشكنتنا ٣٠ عاما.



10

هذا الولد لم يستشهد!!

- ليش ناشرين صورته طيب؟

- لأنه الوحيد الذي بقي من العائلة بعد استشهاد أمه
المهندسة دعاء الحنة، وأبوه المحامي عزت الكولك،
وأخوته زيد ٨ سنوات وأدم ٤ سنوات في قصف الليلة.

اسمه عزيز، وعمره ١٠ سنوات...



11

حين يغادر الجنود المكان

نص نشر في جريدة الحياة الجديدة للشاعر خالد جمعة

حين يغادر الجنودُ المكان

حين يغادرُ الجنودُ المكان

سأخرجُ... لأشتري لك بضعة ملليمترات من الهواء

وأحاولُ - إن استطعت - أن أغني لكِ

كي تنامي

فأنتِ لستِ ابنتي، أعرف ذلك

لكنني أستطيع أن أكون أباكِ

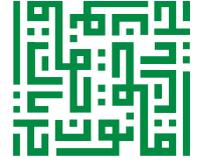
ويمنعني الجنودُ من ذلك!!!

حين يغادرُ الجنودُ المكان

لا تكترثي بكل تلك الأشجار المحروقة

حين يغادرُ الجنودُ المكان
سنضحك من ذلك الجندي الذي غالبه النعاس
فأطلق رصاصةً على الثلاجةِ
بعد أن صرخ عليه القائد فاستيقظ
فالجنودُ بشرٌ مثلنا
لكن الفرق بيننا وبينهم
أننا نحملُ كارثةً على ظهورنا
وهم يحملون بندق في أعينهم
وتوراةً في أرواحهم
حين يغادرُ الجنودُ المكان
لا تعبثي بما خلفوه من الروايات
فهم يعرفون أنهم لا يعرفون سوى ما يعرفونهم إياه
وذلك الكيس الذي سقط من خاصرة الجندي
الأخير
ليس بالضرورة أن يكون كيس حلوى
فكثيراً ما يُسقط الجنود
أكياساً من الخُبث العسكري
ويبتهجون كثيراً حين تنطلي الحيلةُ
على المسالمين
حين يغادرُ الجنودُ المكان
سنقف أنا وأنتِ
ونقرأ ما كتبوه على جدران بيتنا
ونضحك كثيراً
لأنهم أخطأوا في كتابة الحروف
فهم لا يعرفون لغتنا
لأن من علمهم إياها
لم يكن يعرفها كذلك

ولا بكل تلك الأعمار المحروقة
أو بتلك الأماني المحروقة
بل أتكتفي على كتفي
وحاولي بقدمك الوحيدة
أن تسيري الخطوات العشرين
التي تفصل البيت
عن بائع الحلوى
حين يغادرُ الجنودُ المكان
قولي لي ما كان يمنعك منه الخوف
أظهري دمعي ساخناً وملوئاً بقليل من الكحل
لن يلومك أحد على هذا
فجميعهم، قبل أن يأتوا ليتأكدوا أنك ما زلت
حيةً...
قد بكوا شيئاً ما، وتماسكوا...
حين يغادرُ الجنودُ المكان
لا تغيّري وجهة نظرك في الأشياء
الصورة المخزوقة بالرصاص
هي الصورة ذاتها
والمرأة التي كسرها كعب بندقية
هي المرأة التي كنتِ تتأكدين من جدليتك عليها
وتزعجينني وأنا أنتظر
كي أوصلك إلى المدرسة
وقطّعتِ السمينه تلك
أقصد التي تحوّلت إلى قطة ميتة
حين رفسها جنديٌّ بجذائه العسكري
هي القطة ذاتها
كل ما في الأمر يا حبيبتي
أن الجنود كانوا هنا...



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. وتتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). كما أنها عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٣٠ أيلول / ١٩٩٣ ونُشر في العدد ٥٩ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وبدأت الهيئة عملها في مطلع عام ١٩٩٤، وأُخضعت، لاحقاً، تحت المادة ٣١ من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تتشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون الذي يُحدد تشكيلها ومهامها واختصاصاتها القضائية». وتُقدم الهيئة تقاريرها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني. وتماشياً مع المرسوم الرئاسي لعام ١٩٩٥، وضعت الهيئة نظامها الداخلي الذي يضمن استقلاليتها ووظائفها الفعّالة.

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والمساواة وتُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الانسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

الرسالة

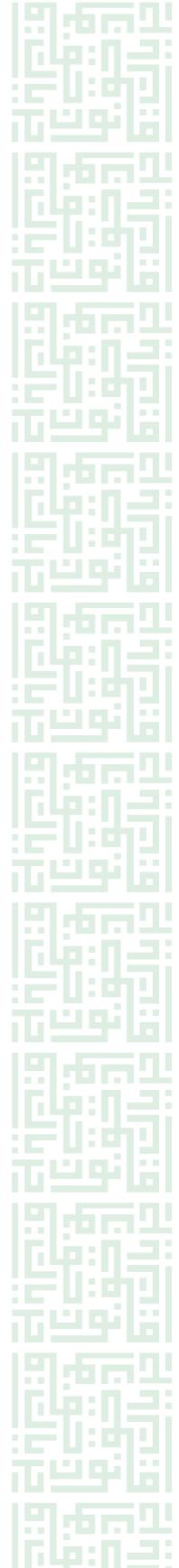
تسعى الهيئة كمؤسسة فلسطينية وطنية دستورية تُعنى بحقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والتشريعات الوطنية، وإعلان الاستقلال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالارتكاز إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقوم الهيئة برصد احترام حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع ديمقراطي ومتسامح.

القيم الأساسية

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، ألا وهي المصداقية والنزاهة والمساءلة والسرية والتسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بقيمها هذه والتي ترجمتها هذه إلى مدونة للسلوك المهني.

المسؤوليات والمهام

وفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عام ١٩٩٥، فإنّ مسؤوليات ومهام الهيئة تحددت «بمتابعة وضمان تحقيق متطلبات صون حقوق الإنسان من قبل التشريعات الفلسطينية بما فيها القوانين واللوائح، وكذلك مهام مختلف الدوائر والوكالات والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ومنظمة والتحرير الفلسطينية». ويمتد نطاق عمل الهيئة ليشمل تغطية إساءة استخدام حقوق الإنسان، وشكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، وتراقب الهيئة أيضاً التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.



القضلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
عدد خاص - صيف 2021

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي

مقابل مركز الثلاثيميا «أبو قراط»

هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ / ٢٩٦٠٢٤١ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٨٧٢١١ ٢ ٩٧٠ + ص.ب. ٢٢٦٤

البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps

الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية

عمارة راحة - ط ٦

هاتف: ٢٩٨٩٨٣٨ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٩٨٩٨٣٩ ٢ ٩٧٠ +

مكتب الشمال

نابلس

شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١

هاتف: ٢٣٣٥٦٦٨ ٩ ٩٧٠ + فاكس: ٢٣٦٦٤٠٨ ٩ ٩٧٠ +

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٢

تلفاكس: ٢٦٨٧٥٣٥ ٩ ٩٧٠ +

مكتب الجنوب

الخليل

رأس الجورة - بجانب دائرة السير

عمارة حريزات - ط ١

هاتف: ٢٢٩٥٤٤٣ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٢١١١٢٠ ٢ ٩٧٠ +

بيت لحم

عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي

هاتف: ٢٧٥٠٥٤٩ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٧٤٦٨٨٥ ٢ ٩٧٠ +

مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس

هاتف: ٢٨٢٤٤٣٨ ٨ ٩٧٠ + فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ ٨ ٩٧٠ +

مكتب الوسط وجنوب قطاع غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،

الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2

هاتف: ٢٠٦٠٤٤٣ ٨ ٩٧٠ + فاكس: ٢٠٦٢١٠٣ ٨ ٩٧٠ +